



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغات



اشرافيية
عليه صلوات الله
عليه و آله

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

مِصْبَاحُ الْعِلْمِ

فِي الْمَعَامِلِ

بِإِسْنَادِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَاتِمٍ

بِإِسْنَادِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَاتِمٍ

بِإِسْنَادِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَاتِمٍ

بِإِسْنَادِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَاتِمٍ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مصباح الفقاهه - المكاسب المحرمه

كاتب:

آيت الله سيد ابوالقاسم خوئي

نشرت في الطباعة:

الفاهاه

رقمى الناشر:

مركز القائمىة باصفهان للتحريات الكمبيوترىة

الفهرس

| | |
|----|---|
| ٥ | الفهرس |
| ١١ | مصايح الفقاهه المكاسب المحرمه المجلد ٢ |
| ١١ | اشاره |
| ١١ | [كتاب البيع] |
| ١١ | اشاره |
| ١٢ | المعاملات و حكمه البحث عن حقيقتها |
| ١٢ | المال و حقيقتة |
| ١٣ | الإضافه الحاصله بين المال و مالكة و حقيقه هذه الإضافه و أقسامها |
| ١٦ | الثلن و وجه اختصاصه بالنقود |
| ٢٠ | المبيع و اختصاصه بالأعيان |
| ٢٤ | بحث استطرادى فى تعريف الإجاره و مناقشته و جوابها |
| ٢٦ | نظره فى بيع الكلى فى الذمه |
| ٢٦ | ما هو المراد من العين التى تعتبرها فى المثلن؟ |
| ٢٦ | ثم إن بيع الكلى فى الذمه على قسمين: |
| ٣١ | البيع مبادله شىء من الأعيان بعوض فى جهه الإضافه |
| ٣١ | ما هو المراد من كلمه المبادله المأخوذه فى تعريف البيع؟ |
| ٣٧ | مفهوم المفاعله و عدم صدقه على البيع |
| ٣٧ | ما هو مفهوم المفاعله، و هل يصدق ذلك على البيع الذى هو تبديل شىء بشىء؟ |
| ٣٨ | رأى بعض مشايخنا المحققين فى معنى المفاعله و الجواب عنه |
| ٤٠ | الإجاره و عدم استعمالها فى نقل العين |
| ٤٢ | الثلن و جواز كونه من المنافع |
| ٤٣ | عمل الحر و جواز وقوعه ثلنا فى البيع |
| ٤٧ | نظره فى الحقوق |
| ٤٧ | اشاره |
| ٤٩ | أقسام الحقوق و أحكامها |
| ٥٦ | الملك و الحق و بيان الفارق بينهما |

- الحق و الحكم و عدم وجود الفارق بينهما ٥٧
- المجعول الشرعى و الشك فى أنه حق أو حكم ٦٠
- مفهوم الإنشاء و تعريفه ٦٣
- حقيقه البيع و تعريفه ٦٥
- أوهام حول تعريف البيع ٧٠
- اشاره ٧٠
- منها: ١- أن تعريف البيع بإنشاء تمليك عين بمال موقوف على جواز الإيجاب بلفظ ملكت. و إلا لم يكن التمليك مرادفا للبيع. ٧٠
- و من النقوض: ٢- أنه إذا كان البيع إنشاء تمليك عين بمال لم يشمل ذلك بيع الدين ممن هو عليه، إذ الإنسان لا يملك مالا على نفسه. ٧١
- و من النقوض: ٣- أن تعريف البيع بإنشاء التمليك إلخ يشمل التمليك بالمعاطاه. ٧٤
- و من النقوض: ٤- انه إذا كان البيع إنشاء تمليك عين بمال انتقض منعه بالشراء، ٧٤
- و من النقوض: ٥- أنه إذا كان البيع إنشاء تمليك عين بمال انتقض طرده بالصلح على تملك عين بمال ٧٦
- و من النقوض: ٦- أنه إذا كان البيع تمليك عين بمال انتقض طرده بالهبه المعوضه. ٧٨
- و من النقوض: ٧- أنه إذا كان البيع إنشاء تمليك عين بمال انتقض طرده بالقرض، ٨١
- بحث فى بعض معان البيع ٨٥
- اشاره ٨٥
- المعنى الأول: إنشاء التمليك المتعقب بالقبول. ٨٦
- المعنى الثانى: الأثر الحاصل من الإيجاب و القبول، و هو الانتقال. ٩٠
- المعنى الثالث: نفس العقد المركب من الإيجاب و القبول. ٩١
- ألفاظ المعاملات أسماء للأعم ٩٤
- التمسك بالإطلاق فى المعاملات ٩٦
- [الكلام فى المعاطاه] ١٠١
- المعاطاه و حقيقتها ١٠١
- المعاطاه و بيان الأقوال فيها ١٠٣
- اشاره ١٠٣
- ١- اللزوم على وجه الإطلاق، سواء أ كان الدال على التراضى لفظا، أم كان غيره. ١٠٣
- ٢- اللزوم إذا كان الدال على التراضى أو على المعامله لفظا ١٠٣
- ٣- أن المعاطاه تفيد الملكيه الجائزه و إنما تصير لازمه بذهاب إحدى العينين. ١٠٥
- ٤- أن المعاطاه تفيد إباحه جميع التصرفات حتى التصرفات المتوقفه على الملك، ١٠٥

- ١٠٥----- ٥- أنها تفيد إباحه جميع التصرفات إلا ما يتوقف على الملك،
- ١٠٦----- ٦- أن المعاطاه معامله فاسده،
- ١٠٦----- ٧- ما ذكره السيد في حاشيته و إليك نص عبارته: (أنها معامله مستقلة مفيدة للملكيه.
- ١٠٦----- الأقوال في المعاطاه و مداركها
- ١٠٨----- ما استدل به على أن المعاطاه تفيد الملكيه
- ١٢٢----- كلام بعض الأساطين حول المعاطاه [لتأسيس قواعد جديده]
- ١٢٢----- اشاره
- ١٢٣----- منها: ١- أن العقود و ما قام مقامها تابعه للقصد من حيث الإيجاب و السلب:
- ١٢٣----- اشاره
- ١٢٣----- و قد أجاب عنه المصنف بوجهين:
- ١٢٣----- الأول: أن تبعيه العقود للقصد فيما إذا دل الدليل على صحه العقد:
- ١٢٤----- الثاني: أن تخلف العقود عن القصد لا غراه فيه.
- ١٢٤----- اشاره
- ١٢٤----- الأول: (أنهم أطبقوا على أن عقد المعاوضه إذا كان فاسدا يؤثر في ضمان كل من العوضين القيمه،
- ١٢٤----- الثاني: أن الشرط الفاسد لا يفسد العقد المشروط به عند أكثر القدماء،
- ١٢٥----- الثالث: أنه إذا باع الإنسان ما يملكه مع ما لا يملكه: ..
- ١٢٥----- الرابع: بيع الغاصب المال المغصوب لنفسه،
- ١٢٦----- الخامس: أن العاقد إذا ترك ذكر الأجل في نكاح المتعه كان ذلك زواجا دائميا
- ١٢٦----- و من القواعد الجديده اللازمه على القول بالإباحه: ٢- أن القول بالإباحه يلزمه الالتزام بأحد أمرين على سبيل مانعه الخلو:
- ١٢٧----- و من القواعد الجديده اللازمه على القول بالإباحه: ٣- أنه إذا قيل بأن المعاطاه- المقصود بها الملك- تفيد الإباحه لزمته مخالفه القواعد المتسالم عليها في موارد شتى: ---
- ١٢٧----- منها تعلق الخمس بما في يد أحد المتعاطيين،
- ١٢٩----- و منها أنه يعامل مع المأخوذ بالمعاطاه معامله الملك،
- ١٢٩----- و منها أنه إذا باع أحد الشريكين حصته من غير شريكه بالبيع المعاطاتي تعلق به حق الشفعه،
- ١٢٩----- و منها: أن الربا يجرى في البيع المعاطاتي،
- ١٢٩----- و منها أنه لو كانت المعاطاه مفيدة للإباحه لزم من ذلك أن يتصف الأخذ بالمعاطاه بصفه الفقر
- ١٣٤----- و من القواعد الجديده اللازمه على القول بالإباحه: ٤- ما ذكره بعض الأساطين من «كون التصرف من جانب مملكا للجانب الآخر. مضافا إلى غراهه استناد الملك إلى التصرف». ١٣٤
- ١٣٤----- و مما ذكره بعض الأساطين: ٥- أن القول بالإباحه يستلزم مخالفه القواعد المتسالم عليها في نواحي شتى: ---
- ١٣٤----- الناحيه الأولى: كون التلف السماوى من جانب مملكا للجانب الآخر،

الناحية الثانية: أنه إذا تلف أحد العوضين تلفاً قهرياً فإن قلنا بأن من تلف المال عنده يملك التالف قبل تلفه فهو عجيب، ١٣٥

الناحية الثالثة: أنه إذا قلنا بأن المعاطاة تفيد الإباحة كان التلف من الجانبين معينا للمسمى من الطرفين. ١٣٥

الناحية الرابعة: أنه إذا وضع الغاصب يده على المأخوذ بالمعاطاة أو تلف ذلك عنده. ١٣٥

و مما ذكره بعض الأساطين من القواعد الجديدة اللازمه على القول بالإباحة: ٦- أنه يجوز للأخذ بالمعاطاة أن يتصرف في النماء الحادث من المأخوذ بالمعاطاة قبل التصرف فيه، ١٣٨

و من القواعد الجديدة اللازمه على القول بالإباحة: ٧- أنه إذا قلنا بأن المعاطاة تفيد الإباحة لزم منه «قصر التملك على التصرف» ١٤٠

الاستدلال على لزوم المعاطاة بالأصل ١٤١

اشاره ١٤١

١- أصالة اللزوم في الملك، ١٤١

اشاره ١٤١

الناحية الأولى: أن المراد من استصحاب الملكية في المقام هو الاستصحاب الشخصي، ١٤١

الناحية الثانية: أنا لو سلمنا كون استصحاب الملكية من الاستصحاب الكلي و لكن لا محذور في جريانه في المقام، ١٤٦

الناحية الثالثة: أنه إذا قلنا بعدم جريان الاستصحاب في القسم الثاني من الكلي، ١٤٩

الاستدلال على لزوم المعاطاة بدليل السلطنة ١٥٤

الاستدلال على لزوم المعاطاة بحرمه التصرف في مال غيره ١٥٧

الاستدلال على لزوم المعاطاة بآية التجاره عن تراض ١٥٩

الاستدلال على لزوم المعاطاة بدليل وجوب الوفاء بالشرط ١٦٢

الاستدلال على لزوم المعاطاة بدليل وجوب الوفاء بالعقد ١٦٣

الاستدلال على لزوم المعاطاة بأدله خيار المجلس ١٦٣

تممه البحث عما يرجع الى لزوم المعاطاة ١٦٤

نظره في الاخبار المذكوره حول المعاطاة ١٦٧

تنبيهات المعاطاة ١٧٧

اعتبار شروط البيع فيها ١٧٧

اشاره ١٧٧

و تحقيق هذه المسأله يقع في نواحي شتى: ١٧٧

اشاره ١٧٧

الناحية الأولى: أن المعاطاة المقصود بها الإباحة هل تفيد إباحة التصرف في المأخوذ بالمعاطاة عند ما فقدت شيئاً من شروط البيع؟ ١٧٩

الناحية الثانية: أنه إذا قصد المتعاطيان بالأخذ والإعطاء التملك و التملك، و لم تحصل الملكية في الخارج، ١٨٢

الناحية الثالثة: أنا إذا قلنا بأن المعاطاة المقصود بها الملك تفيد الملكية من أول الأمر فهل يعتبر فيها شروط البيع؟ ١٨٣

- جريان الخيار في المعاطاه ١٨٤
- بيان مورد المعاطاه ١٨٩
- اشاره ١٨٩
- الناحية الاولى: أن يكون الغرض من الأخذ و الإعطاء مجرد الإباحه، ١٩٠
- الناحية الثانيه: أن يكون الغرض من التعاطي هو التملك و التملك، ١٩٠
- الناحية الثالثه: أن يقصد كل من المعطي و الآخذ التملك و التملك، ١٩١
- تمييز البائع عن المشتري في البيع المعاطاتي ١٩٧
- أقسام المعاطاه بحسب قصد المتعاطيين ٢٠١
- اشاره ٢٠١
- فاعلم انه قسم المصنف المعاطاه- بحسب قصد المتعاطيين- على أربعة أقسام: ٢٠٢
- ١- ان يقصد كل من المتعاطيين تملك ماله بمال الآخر ٢٠٢
- ٢- ان يقصد كل من المتعاطيين تملك ماله للآخر بإزاء تملك الآخر ماله إياه ٢٠٢
- ٣- أن يقصد الباذل أولا إباحه ماله للآخذ بإزاء أن يملك الآخذ ماله إياه ٢٠٣
- ٤- أن يقصد كل من المتعاطيين إباحه ماله للآخر بإزاء إباحه الآخر ماله إياه ٢٠٣
- لا بأس بالإذن في التصرفات المتوقعه على الملك بوجوده شتى: ٢٠٥
- ١- ان يكون غرض المبيع من قوله: أبحث لك ان تبيع مالي لنفسك توكيل المباح له في نقل ماله- المبيع- الى نفسه- المباح له- ٢٠٥
- ٢- أن يدل دليل خاص على كون مال المبيع ملكا للمباح له بمجرد الإباحه ٢٠٦
- ٣- ما أشار إليه في آخر كلامه، و هو أن يكون ما نحن فيه من قبيل رجوع الواهب عن هبته لكي يقع البيع في ملك الواهب. ٢٠٦
- يقع الكلام في التصرفات المتوقعه على الملك في ناحيتين: ٢٠٦
- الناحية الاولى: أنه هل تشرع هذه التصرفات لغير المالك. ٢٠٦
- الناحية الثانيه: أنه إذا قلنا بجواز التصرفات المتوقعه على الملك لغير المالك فهل ترجع نتائجها الى المتصرف، أم يرجع ذلك الى المالك؟ ٢٠٨
- ثم إنه بقي هنا أمران، و بهمنا التعرض لهما: ٢١٢
- الأمر الأول انه إذا قلنا بجواز العتق عن غيره فهل يجزى ذلك عن العتق الواجب- كالكفاره و نحوها- أم لا؟ ٢١٢
- الأمر الثاني: أنه هل يحكم بضمن المعتق عنه للمالك إذا استدعى منه عتاق عبده أم لا؟ ٢١٣
- بحث في جهات ٢١٣
- اشاره ٢١٣
- الجهه الاولى: أنه قد يناقش في إخراج المأخوذ بالمعاطاه في ثمن الهدى ٢١٣
- الجهه الثانيه: أنه هل يجوز إخراج المأخوذ بالمعاطاه في الخمس و الزكاه؟ ٢١٣

- أشاره ٢١٣
- الناحية الاولى: أنه هل يجوز لأحد أن يعطى الخمس أو الزكاة المتعلقة بذمه غيره أو ماله؟ ٢١٤
- الناحية الثانية: أنه هل يجوز لمن تعلق الخمس أو الزكاة بماله أو بذمته أن يؤديهما بمال شخص آخر؟ ٢١٤
- الجهة الثالثة: انه قد التزم المصنف- على ما هو ظاهر كلامه- بالملكيه التقديرية في ديه الميث. ٢١٤
- أقسام الإباحه المعوضه ٢١٥
- أشاره ٢١٥
- الاولى: في صحه الإباحه بالعوض، ٢١٥
- الناحية الثانية: أنه إذا قلنا بكون الإباحه بالعوض معاوضه مستقلة فهل يحكم بلزومها مطلقا، أم من طرف المباح له، أم يحكم بجوازها مطلقا وجوه؟. ٢١٥
- جريان المعاطاه في جميع العقود و الإيقاعات - ٢١٨
- أشاره ٢١٨
- ثم إنه وقع الخلاف بين الأصحاب رضوان الله عليهم في جريان المعاطاه في طائفة من العقود و الإيقاعات: ٢٢١
- ١- القرض حيث إنه و إن كان مقتضيه، إلا أن تأثيره مشروط بالقبض الخارجى. ٢٢١
- ٢- الرهن حيث إن المعاطاه إما تفيد الإباحه المجرده، أو الملكيه الجائزه، ٢٢٢
- ٣- الوقف حيث إنه صدقه في سبيل الله، فيكون لازما، ٢٢٢
- ملزمات المعاطاه ٢٢٣
- جريان الخيارات المصلحه في المعاطاه ٢٤٧
- أشاره ٢٤٧
- و قبل تحقيق ذلك لا بد و أن يعلم أن الخيار على ثلاثه أقسام: ٢٤٨
- ١- أن يثبت فيه بالاشتراط و الجعل - ٢٤٨
- ٢- أن يثبت الخيار في البيع بالشرط الضمنى حسب ما يقتضيه بناء العقلاء و الارتكاز العرفى. ٢٤٩
- ٣- أن يكون الخيار ثابتا في البيع بالدليل الشرعى التعبدى ٢٤٩
- العقد الفاقد لبعض شرائط الصيغه هل يرجع الى المعاطاه أم لا ٢٥٢
- تعريف مركز ٢٥٧

شابک ۹۶۴-۹۱۸۰۷-۳-۲

پدیدآورنده (شخص) خویی، ابوالقاسم، ۱۳۷۱-۱۲۷۸

عنوان مصباح الفقاهه فی المعاملات

تکرار نام پدیدآور تقریرالابحاث ابوالقاسم الموسوی "المحقق الخوئی"

مشخصات نشر قم: نشر الفقاهه، ۱۴۲۰ ق. = ۱۳۷۸.

...عنوان... مصباح الفقاهه المكاسب المحرمه

بها ۷۰۰۰۰ ریال (دوره)

یادداشت عنوان روی جلد: مصباح الفقاهه المكاسب المحرمه

یادداشت عربی

یادداشت کتاب حاضر در سالهای مختلف توسط ناشرین مختلف منتشر شده است

یادداشت کتابنامه به صورت زیرنویس

موضوع معاملات (فقه)

شناسه افزوده (شخص) توحیدی، محمدعلی، ۱۳۵۳-۱۳۰۳، گردآورنده

رده کنگره ۱۹۰، BP، /خ ۹م ۱۳۷۸، ۶

رده دیوئی ۲۹۷/۳۷۲

شماره مدرک م ۷۹-۳۳۰۶

[کتاب البیع]

المعاملات و حكمه البحث عن حقيقتها

لا شبهه في ان الإنسان مدنى بالطبع لا يمكنه الاستقلال بحوائجه كلها.

و إذن فيتوقف حفظ نظام النوع، و صيانه كيانه على الاجتماع و تشريع المبادله بين الأموال، بداهه أنه لو لم يشرع ذلك لاحتاج كل واحد في حاجاته إلى التغالب، و التكالب، و المقاهره، كما هو الحال في سائر الحيوانات، و عليه فلا بد في حفظ النظام من تشريع المعاملات. و على هذا الضوء فلا مناص من معرفه أحكام المعاملات و تنقيح قواعدها و تبويب أبوابها. و بما أن اشتغال جميع أفراد المكلفين بذلك يوجب اختلال النظام. و جب التصدى لها عليهم كفايه.

المال و حقيقته

ما هو حقيقه المال؟ و ما هو الفارق بينه و بين الملك؟ المال في اللغه [١] ما ملكه الإنسان من الأشياء، و في العرف أن المالىه إنما تنتزع من الشئ ء بملاحظه كونه في حد ذاته مما يميل إليه النوع، و يدخرونه للانتفاع به وقت الحاجه،

[١] فى أقرب الموارد: المال ما ملكته من جميع الأشياء، و عند أهل الباديه: النعم، يذكر و يؤنث، يقال: هو المال، و هى المال. ج أموال. و المال عند الفقهاء ما يجرى فيه البذل و المنع، فيخرج الرماد، و التراب، و الميته التى ماتت حتف أنفها.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٤

و يتنافسون فيه، و يبذلون بإزائه شيئاً مما يرغب فيه من النقود و غيرها، ضروره أن منا من الحنطه ليس كالمن من التراب، فإن الأول ينتزع منه عنوان المالىه دون الثانى.

و أما عند الشرع فماليه كل شئ ء باعتبار وجود المنافع المخلله فيه، فعدم المنفعه المحلله (كالخمر و الخنزير) ليس بمال.

ثم إن النسبه بين المال و الملك هى العموم من وجه، بديهه أنه قد يوجد الملك و لا يوجد

المال، كالحبه من الحنطه المملوكه، فإنها ملك و ليست بمال، و قد يتحقق المال، و لا يتحقق الملك. كالمباحات الأصلية قبل حيازتها، فإنها أموال، و ليست بمملوكه لأحد، و قد يجتمعان، و هو كثير.

ثم إنه لا- وجه لتخصيص المال بالأعيان، كما يظهر من الطريحي في مجمع البحرين [١] بل المال في اللغة و العرف يعم المنافع أيضا، و لعل غرضه من التخصيص هو بيان الفرد الغالب.

الإضافه الحاصله بين المال و مالكه و حقيقه هذه الإضافه و أقسامها

ما هو حقيقه الإضافه بين المال و مالكه؟ لا- ريب في أن الإضافه الموجوده بين المال و مالكه المسماه بالإضافه المالكيه على أقسام، لأنها في الواقع و نفس الأمر إما إضافه ذاتيه تكوينيه، أو إضافه عرضيه حاصله بالأموال الخارجيه.

أما الأولى فكلاضافات الكائنه بين الأشخاص، و أعمالهم، و أنفسهم، و ذممهم، فإن أعمال كل شخص، و نفسه، و ذمته مملوكه له ملكيه ذاتيه،

[١] قال: المال في الأصل: الملك من الذهب و الفضة. ثم أطلق على كل ما يقتنى و يملك من الأعيان، و أكثر ما يطلق عند العرب على الإبل، لأنها كانت أكثر أموالهم.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٥

و هو واجد لها فوق مرتبه الواجديه الاعتباريه، و دون مرتبه الواجديه الحقيقه التي هي لله جل و علا.

و المراد من الذاتى هنا ما لا يحتاج تحققه إلى أمر خارجى تكوينى، أو اعتبارى، و ليس المراد به الذاتى فى باب البرهان: أى ما ينتزع من مقام الذات، و لا الذاتى فى باب الكليات الخمس: أعنى به الجنس، و الفصل. و هذا واضح لا ريب فيه.

و المراد من الملكيه الذاتيه ليس إلا سلطنه الشخص على التصرف فى نفسه، و شؤونها، بداهه أن الوجدان، و الضروره، و السيره العقلانيه كلها حاكمه بأن كل

أحد مسلط على عمله، و نفسه، و ما فى ذمته: بأن يؤجر نفسه لغيره، أو يبيع ما فى ذمته، و من البين الذى لا ستار عليه: أن الشارع المقدس قد أمضى هذه السلطنة، و لم يمنع الناس عن التصرفات الراجعة إلى أنفسهم.

و ليس المراد من الملكيه هنا: الملكيه الاعتباريه، لكى يتوهم أن عمل الإنسان، أو نفسه ليس مملوكا له بالملكيه الاعتباريه.

و من هنا يتجلى لك: أنه لا شبهه فى صدق المال على عمل الحر. و عليه فاستيفاءه قهرا عليه موجب للضمان جزما. و كذلك الحال فى ضمان نفسه. غايه الأمر أن الشارع المقدس قد سلك فى ضمان النفس المحترمه، و ما يرجع إليها من الأعضاء و الأطراف غير ما سلكه فى ضمان الأموال، و جعل فى ذلك حدا خاصا و ديه مخصوصه.

و أما الثانيه (أعنى بها الإضاافه العرضيه) فهى إما أن تكون إضاافه أوليه و إما أن تكون إضاافه ثانويه و الأولويه إما أصليه استقلاليه، أو تبعيه غيريه.

فالأوليه الأصليه، كالإضاافه الماليه الحاصله بالعمل، أو بالحيازه، أو بهما معا، فالأول كالأعمال التى يعملها الإنسان فيحصل منها المال، كحيازه المباحات، بناء على عدم اعتبار قصد التملك فيها، كما هو الحق، و أما بناء على اعتبار القصد فى ذلك فحصول الملكيه فيها يحتاج إلى العمل القلبي.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٦

و قد حكم العقلاء بحصول الماليه بمجرد الحيازه. بل اشتهر بين الفقهاء مرسلا أن (من حاز ملك [١]).

و قد روى عن النبى ص من طرق العامه [٢] و من طرق الخاصه [٣] أن (من سبق إلى ما لم يسبقه اليه مسلم فهو أحق به) و لكنه ضعيف السند، و غير منجبر بشىء.

و المهم فى المقام هو بناء

العقلاء، فإنه قائم على حصول الإضافة المالكية بين المحيز، و المحاز.

و الثالث: كمن يحوز أشجارا، فيجعلها سريرا، أو يحوز ترابا، فيجعله كوزا، أو يحوز نباتا، فيجعله ثوبا أو حصيرا، أو غيرهما، فإن الصورة السريرية، و الكوزية، و الثوبية و الحصيرية توجب تحقق إضافة ماله أخرى فى تلك الموارد وراء الماله المتقومه بها، فتلك الماله القائمه بها إنما حصلت من العمل و الحيازه معا.

ثم إن الوجه فى إطلاق الأول على هذه الإضافة هو أنه لم تسبق إضافة ذلك المال الى غيره. و الوجه فى إطلاق الأصلية عليها إنما هو بلحاظ عدم تبعيتها لغيرها.

و أما الإضافة الأولويه التبعيه فهى ما تكون بين المالك، و بين نتاج أمواله،

[١] لم نجده فى أصول الحديث من كتب الخاصه و العامه، و نحتمل قريبا أنه قاعده فقيهه متصيده من الروايات الوارده فى الأبواب المختلفه، و الفصول المتفرقه، كإحياء الموات، و التحجير و غيرهما، كبقية القواعد الفقيهه المضروبه لبيان الأحكام الجزئيه.

[٢] عن ابن مضرس قال: أتيت النبى ص فبايعته فقال: من سبق إلى ما لم يسبقه اليه مسلم فهو له قال: فخرج الناس يتعادون، يتخاطون. سنن البيهقى ج ٦ ص ١٤٢.

[٣] قال النبى ص: من سبق الى ما لم يسبقه اليه مسلم فهو أحق به. راجع مبسوط الشيخ الطوسى أول كتاب إحياء الموات. و مستدرک الوسائل ج ٣ باب ١ من أبواب إحياء الموات ص ١٤٩.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٧

فان هذا النتاج يضاف الى مالك الأصول إضافة أوليه تبعيه. أما إطلاق التبعيه فلكونها ثابتة لما تحصل منه. و أما إطلاق الأوليه فلعدم سبق إضافة أخرى إليها.

و أما الإضافة الثانويه فالمراد بها ما قابل الإضافة الأوليه و إن طرأت على الأموال

مرارا عديده، نظير المعقولات الثانويه من جهه مقابلتها للمعقولات الأوليه.

و هي على قسمين: لأنها تاره تكون قهريه، و اخرى اختياريه.

أما الأولى فكالإضافه التي تحصل بسبب الإرث، أو الوقف، أو الوصيه بناء على كونها: (أى الوصيه) من الإيقاعات، و قد اخترناه فى محله. و وجه كونها قهريه هو حصول الملكيه للوارث، و الموقوف عليه. و الموصى له بالقهر، لا بالفعل الاختيارى.

و أما الثانيه فكالإضافه الحاصله من المعاملات. و من ذلك ما يحصل بالبيوع التي نحن فى صدد بحثها.

و لا يخفى على الفطن العارف أن ما ذكرناه من أقسام الإضافات المالكه من الأمور البديهيه التي قياساتها معها.

التمن و وجه اختصاصه بالنقود

قوله: (البيع و هو فى الأصل كما فى المصباح [١] مبادله مال بمال).

أقول قد كان ديدن الناس من لدن آدم ع أبى البشر الى زمان خاص، بل الى زماننا هذا فى بعض النقاط و الأصقاع (كالقرى و أشباهها) قد كان ديدنهم على تبادل المتاع

[١] البيع من الأضداد، مثل الشراء، و يطلق على كل واحد من المتعاقدين أنه بائع، لكن إذا أطلق البائع فالمتبادر إلى الذهن باذل السلعه و يطلق البيع على المبيع، فيقال: بيع جيد- الى أن قال:- و الأصل فى البيع مبادله مال بمال، لقولهم: بيع رابح، و بيع خاسر. و ذلك حقيقه فى وصف الأعيان، لكنه أطلق على العقد مجازا، لأنه سبب التمليك و التملك.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٨

بالمتع عند المعامله و المعاوضه، و كان ذلك من الأمور الصعبه جدا، خصوصا فى تعيين الأروش و قيم المتلفات. و لهذا بنى العقلاء على تخصيص الثمن بالنقود، و تخصيص المثلن بالامتعه. و إلا فإنه لا محذور قطعا فى صحه تحقق المبادله بين المتاعين عند المعامله و المعاوضه.

و عليه فقد تقع المبادله بين المتاعين و قد تقع بين النقدين، و قد تقع بين عرض و نقد.

ثم إنه هل يشمل مفهوم البيع لجميع هذه الأقسام المذكوره، أم هو مختص ببعض دون بعض؟ لا شبهه في أن مفهوم البيع في الجملة من المفاهيم الواضحه البديهيه الارتكازيه- التي يعرفها كل احد- كمفاهيم سائر العقود و الإيقاعات، إلا أنه لا يوجد مفهوم في العالم إلا و يعرضه الاشتباه في بعض مصاديقه. و من هنا ذكر المصنف (ره) في أول كتاب الطهاره: أن مفهوم الماء المطلق من أوضح المفاهيم العرفيه. و مع ذلك ذكر: أنه قد يقع الشك في صدقه على بعض الموارد، لعدم ضبط المفهوم تحقيقا فيرجع الى الأصول العمليه. و على هذا الضوء فلا- بد من بيان حقيقه البيع على وجه يمتاز عن جميع ما عداه لكي تترتب عليه أحكامه الخاصه من شرائط المتعاقدين، و شرائط العوضين و الخيارات و غيرها.

و تحقيق ذلك: ان مفهوم البيع لا- يساوق مفهوم المبادله بين شيئين، بل يطلق البيع على قسم خاص من المبادله. و ضابطه: ان امتياز البيع عن بقيه أقسام المبادله بأحد وجهين:

الوجه الأول: أن يكون أحد العوضين متاعا، و العوض الآخر نقدا.

فالذى يعطى المتاع يسمى بائعا، و الذى يعطى النقد يسمى مشتريا. سواء أ كان نظر كل من المتعاملين في مبادلتهم هذه الى تحصيل الربح، و حفظ ماليه ماله معا، أم كان نظر كل منهما الى رفع حاجته فقط، كأن يشتري المأكولات للأكل، و يشتري المشروبات للشرب، و يشتري الملابس للباس، و هكذا. أم كان نظر أحدهما إلى حفظ ماليه ماله و تحصيل الربح معا، و نظر الآخر الى دفع الضروره و الاحتياج فقط.

الوجه الثانى: أن

يكون كلا العوضين نقداً أو من العرض، و لكن كان نظر

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٩

أحد المتعاملين من المبادله إلى حفظ ماله في ضمن أى متاع كان، مع تحصيل الربح- كأهل التجاره- و نظر الآخر الى رفع حاجته فقط، فالأول يسمى بائعاً. و الثانى يسمى مشترياً. و على هذا النهج يكون الملحوظ فيما يعطيه المشتري هو المالىه الخالصه، لكى يكون ذلك قائماً مقام النقود، و يعنون بعنوان الثمنيه.

و لا ريب فى أن هذا المعنى هو المتبادر من مفهوم البيع عند أهل العرف. بل هو أمر ارتكازى فى ذهن كل بشر من أهل أى لغه كان. و يعرف ذلك كل منهم و لو من غير العارف باللغه العربيه، بديهه أن الغرض الأقصى و الغايه القصوى إنما هو معرفه مفهوم البيع، لا لفظه، و مادته. لكى يختص البحث بلفظ دون لفظ.

و إذا كان كلا العوضين عرضاً، أو نقداً، و كان الغرض لكل من المتعاملين هو تحصيل الربح، و المنافع، مع حفظ ماله فى ضمن أى متاع كان، أو كان نظر كليهما الى رفع الاحتياج، و دفع الضروره فقط. و إذا كان كذلك فان ذلك لا يسمى بيعاً جزماً. بل هو معامله خاصه و يدل على صحه ذلك عموم آيه التجاره عن تراض [١].

نعم يظهر من بعض كتب العامه [٢] جواز إطلاق البيع على مطلق المبادله، و المعاوضه، و لكن قد عرفت قريباً أن هذا الإطلاق على خلاف المرتكزات العرفيه.

[١] يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ. النساء ٤: ٣٣.

[٢] فى الفقه على المذاهب الأربعة ج ٢ ص ١٤٨ عن الحنفية: أن من أقسام البيع

مبادله سلعه بسلعه. و يسمونها مقايضه.

و فى ص ١٥٢ عن المالكيه: أن من أقسام البيع بيع العرض بالعرض. و عن الحنابله: أن مفهوم البيع يشمل المقايضه، و هى مبادله سلعه بسلعه.

و فى ص ١٥٤ عن الشافعيه: الثامن من أقسام البيع: بيع الحيوان بالحيوان و يسميه غيرهم مقايضه، و هو صحيح.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٠

و على هذا الضوء فإذا أراد أحد تبديل كتابه بكتاب شخص آخر، أو تبديل ثوبه بثوب غيره لمجرد دفع الاحتياج فإنه لا يتوهم أحد أن أيا منهما باع كتابه بكتاب غيره، أو باع ثوبه بثوب غيره. كما أنه لا يتوهم أحد أيضا أن باذل النقمه هو البائع، و باذل العرض هو المشتري. و من هنا ذكر الفيومى فى المصباح: أنه (إذا أطلق البائع فالمتبادر الى الذهن باذل السلعه).

و أما ما ذكره فى المصباح من أن (الأصل فى البيع مبادله مال بمال) فهو و إن كان شاملا لجميع أقسام المبادله، و لكنه ليس تعريفا حقيقيا، لقضاء الضروره بأن البيع ليس هو مطلق المبادله بين شيئين، بل هو تعريف لفظى، و تبديل لفظ بلفظ آخر أوضح منه، كقول أهل اللغه: السعدان نبت. و كذلك الحال فيما ذكره بعض العامه من أن البيع فى اللغه مقابله شىء بشىء.

ثم إنه يمكن أن يراد من لفظه الأصل فى تعريف المصباح ما كان هو المتعارف فى الأيام السالفه من كون البيع عباره عن مطلق المبادله بين الأموال، بديهه أنه لو كان غرض الفيومى من هذه الكلمه هو اللغه لوجب عليه أن يصدر كلامه بلفظه الأصل عند شرح كل ماده ترد عليه. و قد وقع التصريح بما ذكرناه فى لسان العرب. و مجمع البحرين: فى ماده المال

و ذكرنا أن المال فى الأصل الملك من الذهب، و الفضة، ثم أطلق على كل ما يقتنى و يملك من الأعيان.

المبيع و اختصاصه بالأعيان

هل يجوز أن يكون المبيع من المنافع أم لا بدّ و أن يكون من الأعيان؟

الظاهر أنه لا ريب فى اشتراط كونه من الأعيان، بداهه اختصاص مفهوم البيع عند أهل العرف بتمليك الأعيان، فلا يعم تمليك المنافع و إذن فتختص الأدله الوارده فى إمضاء البيع بنقل الأعيان. و تبعد عن تمليك المنافع رأسا.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١١

نعم يظهر من المحكى عن المالكيه و الحنابله [١] جواز إطلاق البيع على تمليك المنافع و لكنه على خلاف المرتكزات العرفيه.

و مع الإغضاء عما ذكرناه ان مجرد الشك فى صدق مفهوم البيع على تمليك المنافع يكفيننا فى المنع عن شمول أدله إمضاء البيع له.

و حيثئذ فدعوى أن المتبادر من مفهوم البيع تمليك العين فقط، و أن هذا المفهوم يصح سلبه عن تمليك المنفعه دعوى صحيحه. و لا- ريب فى أن التبادر و صحه السلب من علائم الحقيقه. و عليه فيكون البيع حقيقه فى تمليك العين و مجازا فى غيره.

و إذا ثبتت هذه الدعوى فى العصر الحاضر ثبتت فى محاورات أبناء الأزمنه السالفه أيضا بأصالة عدم النقل المعبر عنها بالاستصحاب القهقرى و قد ذكرنا فى مبحث الاستصحاب من علم الأصول، أنه لا دليل على حجيه هذا الاستصحاب إلا فى مورد واحد، و هو أن يكون المتبادر الفعلى من اللفظ معنى خاصا، و شك فى كونه كذلك فى العهود البائده، و الأيام السالفه، فإن الاستصحاب القهقرى يقتضى بقاء اللفظ على معناه الأولى، و عدم انتقاله منه إلى معنى آخر يغيره.

و الدليل على حجيه الاستصحاب المزبور فى هذا المورد إنما

هو بناء العقلاء، و سيره العلماء، و ديدن الفقهاء، لأنه لو لا ذلك لا نسد عليهم باب الاجتهاد، و طريق الاستنباط، إذ من المحتمل القريب أن تكون الروايات في عرف الأئمة عليهم السلام ظاهره في معانى مغايره لما هي ظاهره فيه فعلا. و من بين الذى لا ريب فيه أنه لا سبيل إلى دفع هذا الاحتمال إلا الاستصحاب المذكور.

[١] فى الفقه على المذاهب الأربعة ج ٢ ص ١١١ عن المالكيه: أنه يصح إطلاق البيع على نقل المنافع.

و فى ص ١٥٢ عن الحنابلة أن معنى البيع فى الشرع مبادله مال بمال، أو مبادله منفعه مباحه بمنفعه مباحه على التأييد.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٢

و يؤيد ما ذكرناه من اختصاص المبيع بالأعيان أمران:

الأول: ما استقرت عليه آراء الفقهاء من تخصيص المعوض - فى البيع - بالأعيان، الثانى: ما ذكره بعض العامه «١» من أن البيع فى اللغه إخراج ذات عن الملك بعوض. فتمليك المنفعه بالإجاره لا يسمى بيعا. قيل:

إن ما ذكره الفيومى فى المصباح من أن البيع فى الأصل مبادله مال بمال يشمل نقل المنافع، كشموله لنقل الأعيان، و عليه فلا وجه لتخصيص مفهوم البيع بتمليك الأعيان. و الجواب عن ذلك:

أنك قد عرفت قريبا أن هذا التعريف ليس بتعريف حقيقى لكى يلزم الأخذ بإطلاقه، و الحكم بشمول مفهوم البيع لتمليك العين و المنفعه. بل هو تعريف لفظى مبنى على المسامحه و المساهله.

و بما أوضحناه ظهر لك الفارق بين البيع و الإجاره: و هو أن صيغه الإجاره و إن كانت تتعلق بالعين المستأجره. كقولك: آجرتك المتاع الفلانى إلخ إلا أن أثرها تمليك المنفعه. و هذا بخلاف البيع، فإن الأثر المترتب عليه إنما هو تمليك العين كما أن صيغته أيضا

تعلق بالعين. و هذا المعنى هو السر فيما استظهره المصنف ره من اختصاص المعوض - فى البيع - بالأعيان و قال:

(و الظاهر اختصاص المعوض بالعين، و عليه استقر اصطلاح الفقهاء فى البيع)

. و المتحصل من جميع ذلك: أن إطلاق كلمه البيع على تملك المنافع مبنى على العنايه، و المجاز و قد ورد هذا الإطلاق فى كلمات الفقهاء. و فى الروايات العديده

(١) راجع الفقه على المذاهب الأربعة ج ٢ ص ١٤٧.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٣

الوارده فى مواضع شتى: منها الأخبار [١] الداله على بيع خدمه المدبر. و منها الروايه الوارده فى بيع سكنى الدار [٢] و منها الأخبار الوارده فى بيع الأراضى الخراجيه

[١] المرويه عن السكونى عن جعفر عن أبيه عن على ع قال: باع رسول الله ص خدمه المدبر، و لم يبع رقبتة. ضعيفه بالنوفلى و عن أبى مریم عن أبى عبد الله ع قال: سئل عن الرجل يعتق جاريته عن دبر أ يطأها ان شاء، أو ينكحها، أو يبيع خدمتها فى حياته فقال: نعم أى ذلك شاء فعل. مجهوله بأبى مریم.

و عن على بن أبى حمزه سالم البطائنى قال: سألت أبا عبد الله ع عن رجل أعتق جاريه له عن دبر فى حياته؟ قال: ان أراد بيعها باع خدمتها فى حياته، فإذا مات أعتقت الجاريه، و ان ولدت أولادا فهم بمنزلتها. ضعيفه بابن أبى حمزه. و مجهوله بقاسم بن محمد الجوهري. التهذيب ج ٢ ص ٣٢١، ٣٢٢. و الوافى ج ٦ ص ٨٩.

و الوسائل ج ٣ باب ٣ من أبواب التدبير.

[٢] المرويه عن إسحاق بن عمار عن عبد صالح قال: سألته عن رجل فى يده دار ليست له، و لم تنزل فى

يده، و يد آباءه من قبله، قد أعلمه من مضى من آباءه أنها ليست لهم، و لا يدرون لمن هي، فيبيعهها، و يأخذ ثمنها؟ قال ما أحب أن يبيع ما ليس له. قلت: فإنه ليس يعرف صاحبها، و لا يدري لمن هي، و لا أظنه يجيىء لها رب أبدا؟ قال: ما أحب أن يبيع ما ليس له. قلت: فيبيع سكنها، أو مكانها في يده فيقول لصاحبه: أبيعك سكني، و تكون في يدك كما هي في يدي؟ قال: نعم يبيعهها على هذا. موثقه باین عمار و غيره. التهذيب ج ٢، باب الغرر و المجازفه ص ١٥٣، و الوافي ج ١٠ ص ١٣. و الوسائل ج ٢ باب ١ من أبواب عقد البيع.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٤

و شرائها [١] و قد ورد في جملة من الأحاديث [٢] إطلاق لفظ الشراء على غير نقل الأعيان.

و قد ظهر لك مما أسلفناه الفارق بين البيع، و الهبه المعوضه، بداهه أن البيع - على ما عرفته آنفا - عباره عن تبادل عين بشيء آخر، بخلاف الهبه المعوضه، فإن حقيقتها، و قوامها بالمجانیه المحضه، و إنما اعتبر فيها العوض بالاشتراط. و الشاهد على ذلك أنها لا تبطل بامتناع الموهوب له عن العوض، بل إنما يثبت له خيار تخلف الشرط، و سيأتي لك توضيح ذلك عند التعرض لتعريف البيع، و دفع النقوض عنه.

[١] المرويه في الكافي ج ١ باب ١٤٠ اشتراء أرض الخراج من السلطان ص ٤١٠. و باب ١٣١ قبالة أرض أهل الذمه، و جزية رؤوسهم، و من يتقبل الأرض من السلطان ص ٤٠٦. و باب ١٣٣ الرجل يستأجر الأرض ص ٤٠٧. و التهذيب ج ٢ باب أحكام الأرضين ص ١٥٨ و

الوسائل ج ٢، باب ٧١ و باب ٧٢ من أبواب الجهاد، و باب ١٣٣ ص ٤٧.

[٢] المرويه عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر عن رجل يريد أن يتزوج المرأة ينظر إليها؟ قال: نعم إنما يشتريها بأعلى الثمن. حسنه بإبراهيم بن هاشم الكافي ج ٢ ص ١٦. و الوافي ج ١٢ ص ٥٨. و الوسائل ج ٣ باب ٣٩ ص ١١.

و عن عبد الله بن سنان قال: قلت لأبي عبد الله ع: الرجل يريد أن يتزوج المرأة فينظر الى شعرها؟ فقال: نعم إنما يريد أن يشتريها بأعلى الثمن. مجهوله بهيثم بن أبي مسروق النهدي و الحكم بن مسكين التهذيب ج ٢ ص ٢٣٥ و الوافي ج ١٢ ص ٥٨. و الوسائل ج ٣ باب ٣٦ من أبواب مقدمات النكاح ص ١١.

و عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر قال: سألته عن رجل له امرأتان قالت إحداهما ليلتي و يومى لك يوما، أو شهرا، أو ما كان، أ يجوز ذلك؟

قال: إذا طابت نفسها، و اشترى ذلك منها لا بأس. صحيحه. الوافي ج ١٢ ص ١١٨، و الوسائل ج ٣ باب ٦ من أبواب.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٥

بحث استطرادى فى تعريف الإجاره و مناقشته و جوابها

قد اشتهر بين الأصحاب تعريف الإجاره بأنها تملك المنفعه بعوض. و نوقش فيه بوجهين:

١ أن المنفعه معدومه حال الإجاره، و من اليبين الذى لا ريب فيه أن المعدوم غير قابل للتملك. و الجواب عن ذلك:

أن الملكيه الشرعيه ليست من المقولات الحقيقه التكوينيّه، لكى يستحيل تعلقها بالأمر المعدومه، بل قوامها بالاعتبار الساذج. و من المعلوم أن الأمور الاعتباريه بما أنها خفيفه المؤنه جاز تعلقها بالأمر المعدومه إذا كانت مقدوره التسليم. و بديهي أن

المنفعة و إن كانت معدومه، و لكنها مقدوره بتبع العين الخارجيه. و إذن فلا- محذور في تعلق الملكيه الاعتباريه في الإجاره بالمنفعه المعدومه الملحوظه مع العين المستأجره. كما يصح تعلقها بالذمه. و من هنا حكم الفقهاء رضوان الله عليهم بصحة بيع الكلى في الذمه.

٢ أن منفعه الدار مثلا إنما هي سكنها، و لا ريب أن السكنى من اعراض الساكن دون الدار. و عليه فإذا صح تملك السكنى كان مالکها هو الساكن، لأنه موضوعها، لا- صاحب الدار. و من البين أن ما لم يملكه المؤجر- و هو المالك- كيف يملكه للمستأجر. و قد ثبت في محله أن فاقده الشيء لا يكون معطيا له هذا ملخص ما أفاده بعض المدققين و لذا التجأ إلى تعريف الإجاره بأنها تملك العين المستأجره في جهه خاصه.

و يقابلها البيع، فإنه تملك العين من جميع الجهات. و الجواب عن ذلك بوجهين:

١ أن لسكنى الدار إضافتين: و هما إضافتها إلى نفس الدار، و إضافتها إلى ساكنها، و من البين أن تلك الدار مملوکه لمالکها بجميع شؤونها، و جهاتها، و ما يضاف إليها، و إذن فمالک الدار مسلط على تملك الدار نفسها، و تملك جهاتها التي منها سكنها

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٦

و على الجملة إن المستأجر إنما يملك من المؤجر الجهه المتعلقة بالعين المستأجره.

و تلك الجهه تختلف حسب اختلاف الأعيان، و الأغراض. و عليه فلا محذور في تعريف الإجاره بأنها تملك المنفعه بعوض.

٢ ما ذكره بعض مشايخنا المحققين في كتاب الإجاره من أنه لا يمكن جعل الإجاره تملكاً للعين في جهه خاصه. و الوجه في ذلك: (أن معروض الملكيه إن كان نفس تلك الجهه عاد محذور تعلق الملكيه بالمنفعه. و إن

كان هي العين المخصصة بجهه، و العين المتحيثه بحيثيه مخصوصه بما هي مقيده بها لزم اجتماع ملكين استقلاليين على عين واحده.

و تقييدها بالجهه تاره، و إطلاقها أخرى لا يوجب تعدد الموضوع).

نظرة في بيع الكلي في الذمه

ما هو المراد من العين التي نعتبرها في المثمن؟

المراد من العين ما إذا وجد في الخارج كان جسما مشتملا على الأبعاد الثلاثة:

العرض، و الطول، و العمق. و لا- شك في أن هذا المعنى للعين يقابل المنفعه، و الحق، و جميع الاعراض المقوليه. و إذن فلا يصدق مفهوم البيع على تبادل منفعه بمنفعه، و لا على تبادل حق بحق. و قد عرفت ذلك آنفا.

و ليس المراد من العين ما يتعلق البيع بشخصه، بداهه شمولها للأعيان الشخصيه، و للكلي المشاع- كثلث الدار- و للكلي في المعين- كصاع من الصبره المعينه- و للكلي في الذمه- كبيع من من الحنطه سلما، أو حالما- و للكلي الثابت في ذمه غيره، فان هذه الأمور يصدق عليها عنوان العين، و يتعلق بها البيع مع أنها أمور قابله للانطباق على أفراد كثيره بل على أفراد غير متناهيه، فالصاع من الصبره يمكن انطباقه على يمين الصبره و يسارها و وسطها، و ناحيه أخرى غير تلك النواحي.

و هذا بين لا ريب فيه.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٧

و على هذا فشأن الملكيه شأن الوجوب و الحرمة. فكما انهما يتعلقان بكلي الصلاه و الزناء من غير لحاظ خصوصيه في متعلقهما- بحيث يكون متعلق الأمر و النهى هو الكلي، و يكون الموجود الخارجى مصداقا له- كذلك الملكيه، فإنها قد تتعلق بالكلي و إن كانت قد تتعلق بالجزئي الحقيقي أيضا. كما عرفته قريبا.

ثم إن بيع الكلي في الذمه على قسمين:

لأنه قد يتعلق بالكلي الثابت في الذمه قبل البيع- كبيع الدين ممن هو عليه، أو من غيره- و قد يتعلق بالكلي الثابت في الذمه بنفس البيع، من غير أن يكون فيها شىء قبله. كما هو المتعارف في بيع السلم و غيره من البيوع الكليه.

و قد نوقش فيه بوجهين:

١ أن البيع مبادله مال بمال،

و لا- تتحقق هذه المبادله إلا- بعد تحقق العوض و المعوض فى الوعاء المناسب لهما من الخارج، أو الذمه، و بما أنه لا وجود للكلى فى أى وعاء من الأوعيه قبل البيع، فلا يصح بيعه بوجه و قد يتوهم:

أن الكلى و إن لم يكن موجودا فى الذمه قبل البيع، إلا أنه يوجد فيها بنفس البيع، و لكن هذا التوهم فاسد.

بداهه أن نسبه البيع إلى متعلقه كنسبه الحكم إلى موضوعه، فكما يستحيل تكفل الحكم بموضوعه، و كذلك يستحيل تكفل البيع بإيجاد متعلقه. و الجواب عن ذلك:

أن البيع ليس إلا- مبادله فى التمليك. و قد عرفت قريبا و ستعرف أيضا: أن الملكيه من الأمور الاعتباريه التى لا تتوقف على وجود موضوع لها فى الخارج، أو فى الذمه. نعم لا بد و أن يكون متعلق الملكيه قابلا لتعلق الاعتبار به فى نظر العقلاء.

و عليه فالكلى قبل إضافته إلى الذمه و إن كان من المفاهيم الخياليه، و غير قابل لتعلق

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٨

البيع به رأسا. إلا أنه بعد إضافته إلى الذمه بعد من الأموال و يصير موردا لرغبات العقلاء، و محطا لتنافسهم.

و إذن فلا فرق فى صحه بيع ما فى الذمه بين أن يكون الكلى مملوكا قبل البيع - كبيع الدين ممن هو عليه، أو من غيره- و بين أن يكون مملوكا بالملكيه الاعتباريه بنفس البيع.

و فى الحقيقه أنه يحصل بالبيع هنا أمران:

١- اتصاف الكلى بالملكيه.

٢- صيرورته ملكا للمشتري. و قد يجاب عن المناقشه المذكوره:

بأن البائع قبل تصديه للبيع يعتبر الكلى فى ذمه نفسه، ثم يبيعه من المشتري، و حينئذ فلا يكون الكلى غير قابل لتعلق البيع به. و الجواب عن ذلك:

أن الاعتبار المزبور لا يغير

الكلية عن واقعه، و لا- يزيد فيه على حقيقته. بل هو بعد باق على حالته الأولى، من دون أن يتصف بصفه الملكيه، و من هنا لا يطلق ذو أملا-ك على من اعتبر أمتعته كليه في ذمه نفسه، نعم يتصف ذلك بصفه الملكيه بعد البيع، و قد عرفته قريبا. و هذا واضح لا خفاء فيه.

٢ أن الملكيه من مقوله الأعراض، و من البديهي أن مقوله الأعراض لا توجد إلا في المحل الموجود، و الكلية الذمي لا وجود له قبل البيع لكي يكون محلا للملكيه، و معروضا لها. و الجواب عن هذه المناقشه بوجه شتى:

١ ما ذكره العلامة الطباطبائي في حاشيته، و حاصل كلامه: أن الملكيه و إن كانت من قبيل الأعراض الخارجيه، إلا أن حقيقتها متقومه باعتبار الشارع، أو العقلاء، و عليه فيمكن أن يكون موضوع هذه الملكيه موجودا أيضا باعتبار الشارع، أو العقلاء. كما أن الوجوب و الحرمة عرضان خارجيان، مع أنهما لا- يتعلقان إلا- بالأمر الكليه الاعتباريه. كالصلاه و الزناء قبل أن يوجد في الخارج، و على هذا

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٩

النهج فللشارع، أو للعقلاء أن يعتبروا الكلية الذمي شيئا موجودا في الذمه لكي يكون موضوعا للملكيه و معروضا لها. و الجواب عنه:

أنه قد يراد من العرض المذكور في كلامه العرض المقولي. و عليه فلا يسوغ له أن يجمع بين كون الملكيه من الأعراض، و بين كونها من الأمور الاعتباريه المتقومه بالاعتبار الساذج، ضروره أن الأعراض المقوليه من الأمور الواقعيه المتأصله، و هذا بخلاف الأمور الاعتباريه، إذ لا- واقع لها سوى الاعتبار المحض. و سيتضح لك أن الأمور الاعتباريه لا- تدخل تحت أيه مقوله من المقولات المتأصله.

و قد يراد من العرض

المزبور في كلامه المفهوم العام الصادق على المقولات التسع العرضيه، و على الأمور الاعتباريه الخالصه، بداهه أن لفظ العرض من العروض، و هو بمعنى اللحق. و عليه فلا تكون الملكيه عنده من المقولات المتأصله بل تكون زائده على الماهيه. كما أن الوجود زائد عليها. و إذن فيرجع ما أفاده السيد من الجواب المتقدم إلى ما سيأتي من كون الملكيه أمرا اعتباريا لا تأصليا و من هنا ظهرت الحال في الوجوب و الحرمة أيضا.

٢- ما حكى عن الفاضل النراقي في عوائده. و ملخصه: أن البيع عبارته عن نقل المالك ملكه إلى غيره نقلا فعليا. سواء أ كان مالكا له بالفعل، أم كان مالكا له في المستقبل كما إذا قال: بعثك منا من الحنطه بكذا مع أن الحنطه لم توجد الآن لديه، فيكون معناه أني نقلت إليك المن الذي سأملكه من الحنطه بعد مدّه- و إذن فالنقل و إن كان فعليا، إلا أنه ليس بعرض لكي يحتاج إلى موضوع و ما هو عرض- و هو الملك- ليس بفعل حتى يناقش فيه بعدم وجود الموضوع له، و يتوجه عليه:

أولاً: أن البيع ليس عبارته عن نقل الملك. و سيأتي. و لا- أن الملك من الأعراض المصطلحه. و قد تقدمت الإشارة إليه و سنتعرض له تفصيلا.

و ثانيا: أن نقل الملك بنفسه ليس من العناوين الاستقلاليه، و إنما هو بلحاظ

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٢٠

الإضافه أو المكان. و من البين الذي لا ريب فيه أنه إذا استحالت إضافه الملكيه إلى المعدوم فإن النقل الحاصل بلحاظ تلك الملكيه أولى بالاستحاله.

٣- أن الملكيه أمر اعتباري صرف، فلا يحتاج إلى محل موجود.

و توضيح ذلك:

أن الملكيه لها أربع مراتب:

١- الملكيه الحقيقيه، و هي

السلطنة التامه، بحيث يكون اختيار المملوك تحت سلطنه المالك حدوثا و بقاء، و هي مخصوصه بالله تعالى، لأنه سبحانه مالك لجميع الموجودات- بالإضافة الإشراقية- ملكيه تامه، و محيط بها إحاطه قيوميته.

و هذه المرتبه من الملكيه هي عليا مراتب الملكيه و لأجل ذلك لا تدخل تحت مقوله من المقولات. و نظير ذلك في الممكنات إحاطه النفس بصورها. بداهه أن النفس مالكة لصورها- بالإضافة الإشراقية- ملكيه حقيقه.

٢- مالكيه الإنسان لنفسه و أعضائه و أفعاله و ذمته، فان هذه الأمور مملوكه له بالإضافة الذاتيه الأوليه- و قد عرفت ذلك في أول الكتاب- و من هذا القبيل قوله تعالى حاكيا عن نبيه الأكرم موسى (ع) **إِنِّي لَأَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي** «١».

و لا شبهه أن هذه المرتبه من الملكيه أيضا غير داخله تحت المقولات العرضيه و إنما هي عباره عن سلطنه الشخص على أفعاله سلطنه تكوينيه.

٣- الملكيه المقوليه الخارجيه: و هي عباره عن الهيئه الحاصله من إحاطه جسم بجسم آخر- كالهيه الحاصله من التعمم و التقمص و التنعل و نحوها- و هذه المرتبه تسمى بمقوله الجده، و هي من الأعراض الخارجيه القائمه بالموجود الخارجى.

٤- الملكيه الاعتباريه التى يعتبرها العقلاء لشخص خاص لمصالح تدعوهم إلى

(١) المائده ٥: ٢٥.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٢١

ذلك، و ربما يمضى الشارع اعتبارهم هذا لأجل تلك المصلحه. بل قد يعتبر الشارع ملكيه شىء لشخص و إن لم يعتبرها العقلاء. كما يتفق ذلك فى بعض أقسام الإرث.

و من البين الذى لا ريب فيه أن هذا النحو من الملكيه ليست من الأعراض لكى تحتاج الى وجود الموضوع فى الخارج.

و مثال ذلك: أن الزكاه و الخمس يملكهما طبيعى الفقير و السيد، مع أنه لم يعتبر وجودهما فى

الخارج.

و أيضا قام الإجماع على صحة تمليك الكلى الذمى فى بيع السلف و نحوه، مع أن الأعراض لا بد لها من موضوع خارجى. و على الجملة إن الملكيه الاعتباريه لا- مانع من كون طرفها من المملوك أو المالك كليا. فيستكشف منه أنها ليست من الأعراض المقوليه [١] بل تمام قوامها باعتبار من بيده الأمر.

[١] ذكر بعض المحققين من المشايخ و جهين آخرين لاستحاله دخول الملكيه المصطلحه تحت الأعراض المقوليه:

١- (أن المقوله ما يقال على الشىء، و يصدق عليه فى الخارج. فلا بد من أن يكون لها مطابق و صورته فى الأعيان- كالسواد و البياض و ما شابههما من الأعراض- أو يكون من حيثيات ماله مطابق، و من شؤونه الوجوديه. فيكون وجودها بوجوده. كمقوله الإضافه. و من الواضح أنه بعد وجود العقد مثلا لم يوجد ماله مطابق فى الخارج. و لم يتحيت ذات المالك و المملوك بحيثيه وجوديه.

بل على حالهما قبل العقد. و صدق المقوله بلا وجود مطابق، أو تحيته بحيثيه واقعيه أمر غير معقول).

و يتوجه عليه: أن هذا الوجه ليس إلا مصادره واضحه، بداهه أن ذات المالك و المملوك، يتحيتان بعد عقد البيع بحيثيه واقعيه: و هى حيثيه المالكيه،-

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٢٢

و إذا عرفت ما تلوناه عليك فاعلم أن مورد البحث إنما هو المرتبه الرابعه من الملكيه القائمه بالاعتبار الساذج بلا احتياج الى محلّ موجود أصلا و رأسا.

و عليه فلا وجه للمناقشه فى جواز بيع الكلى الذمى بما عرفته قريبا من أن الملكيه من مقوله الأعراض التى لا توجد إلا فى محل موجود، و الكلى فى الذمه ليس بموجود لكى يكون محلا للملكيه.

البيع مبادله شىء من الأعيان بعوض فى جهه الإضافه

ما هو المراد من كلمه المبادله المأخوذه فى تعريف البيع؟

قد عرفت آنفا: أن التعاريف اللغويه إنما هى تعاريف لفظيه. و

قد سبقت لشرح الاسم، و الإشارة إلى المعرف- بالفتح- بوجه من الوجوه، لا بتمام الوجوه

- و حيثه المملوكيه. و إنما الكلام فى أن تلك الحثيه أ هى من سنخ المقولات العرضيه أم هى من الأمور الاعتباريه.

٢- (أن المقولات لمكان واقعتها لا- تختلف باختلاف الأنظار، و لا تتفاوت بتفاوت الاعتبارات، فان السقف الملحوظ إلى ما دونه فوق فى جميع الأنظار، و بالإضافة إلى السماء تحت بجميع الاعتبارات مع أن المعاطاه مفيده للملك عرفا، و غير مفيده له شرعا).

و فيه أن اختلاف الأنظار فى جملة من الأشياء أمر ضرورى لا سبيل إلى إنكاره، إذ من البين الذى لا ريب فيه أن الفلاسفه قد اختلفوا فى عامه تعالى أنه يتعلق بجميع الأشياء تفصيلا جزئيه كانت أم كليه- كما ذهب إليه جلّ المحققين- أو لا- يتعلق إلا بالكليات- كما ذهب إليه الشيخ الرئيس فى كتابيه الشفاء و الإشارات- و قد يختلف الطبيبان فى صحه شخص و مرضه أو أن الأمر الفلانى ينفع المزاج، أو يضره الى غير ذلك بل ربما يختلف أهل العرف فى ثبوت شىء و عدمه، كالعلم، و العداله، و الشجاعه، و السخاء، و غيرها من الأوصاف

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٢٣

لكى يمتاز عن جميع ما عداه. و على هذا فغرض الفيومى من ذكر كلمه المبادله فى تعريف البيع- أنه فى الأصل مبادله مال بمال- ليس إلا الإشاره الى أن البيع من سنخ المبادله.

إلا أن تلك المبادله ليست مبادله فى المكان. كرفع شىء من مكانه، و وضعه فى مكان آخر.

و لا مبادله فى اللبس، كتبديل عباءه بعباءه اخرى.

و لا مبادله فى السكنى. كتبديل دار بدار اخرى.

و لا مبادله فى الركوب كتبديل فرس بفرس آخر.

و لا

غير ذلك من أقسام المبادله الخارجيه التكوينييه.

بل المراد من تلك المبادله هي المبادله في الإضافه الماليه، بديهه أن كلّ من المتبايعين يبدل ماله في الإضافه الماليه- عند المبايعه- بمال آخر. و للإشاره الى هذه النكته القيمه الدقيقه قد أخذ الفيومي- في مصباحه- قيد المال في تعريف البيع.

و التحقيق أن مفهوم البيع في الجملة من المفاهيم البديهييه الارتكازيه التي يعرفها كل أحد: و هو التبدل بين شيئين في جهه الإضافه أيه اضافه كانت: أي سواء أ كانت إضافه ملكيه، أم كانت إضافه ماليه، أم إضافه حقيه، أم غيرها من أنحاء الإضافات.

و لا تختص هذه الإضافه بالإضافه الملكيه، و لا بالإضافه الماليه:

أما الوجه في عدم اختصاصها بالإضافه الملكيه فلأن سهم سبيل الله من الزكاه ليس ملكا لشخص خاص. و لا لجهه معينه. و لذا صدر في آيه الصدقات [١] بلفظه (في) الظاهره في بيان المصرف. و مع ذلك كله يجوز بيع السهم المزبور، و صرف ثمنه في سبيل الله. كما يجوز بيع نماء العين الموقوفه في سبيل الله و صرف ثمن ذلك في

[١] قال الله تعالى إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَ الْمَسْكِينِ وَ الْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَ فِي الرِّقَابِ وَ الْغَارِمِينَ وَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ. التوبه ٩: ٦٠.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٢٤

قربات الله. مع أن تلك العين ليست بملك لأحد، و لا لجهه. و كذا نماؤها.

فيستوضح من جميع ذلك أن مفهوم البيع ليس بتبدل شيئين في الإضافه الملكيه.

و لو سلمنا مالكيه الجهه في المثالين المذكورين فرضنا الكلام فيمن أوصى بصرف ماله في سبيل الله، و نص على عدم صيرورته ملكا لأحد، فإنه إذا بيع المال المزبور لكي يصرف ثمنه في

قربات الله لم يقع التبديل بين العوضين في الإضافه الملكيه، بل في إضافه أخرى غيرها.

أما الوجه في عدم اختصاص الإضافه المذكوره بالإضافه الماليه فلأنه لا دليل على اعتبار الماليه في البيع. وإنما المناط في تحقق مفهومه هو صدق عنوان المعاوضه عليه. و أما ما ذكره صاحب المصباح- من أن (الأصل في البيع مبادله مال بمال)- فلا يكون دليلا على ذلك لعدم حججه قوله.

و على هذا فإذا كان المبيع موردا لغرض المشتري- سواء أ كان مالا عند العقلاء أم لا كالحشرات- و اشتراه بأعلى الثمن صدق عليه مفهوم البيع. و هذا بين لا ريب فيه.

غايه ما يلزم كون المعامله على ما ليس بمال عرفا سفهيه. و لا دليل على بطلانها بعد ما شملته أدله صحه البيع. و الفاسد شرعا إنما هو معامله السفهيه و الدليل على الفساد فيها أن السفهيه محجور شرعا عن المعاملات و إذن فلا وجه لأخذ قيد المال في تعريف البيع. قيل:

إذا تعلق غرض المشتري باشتراء ما لا- يعد مالا- في نظر أهل العرف كان ذلك الغرض موجبا لعروض الماليه له. لما عرفته آنفا من أن ماليه الأشياء متقومه بنظر العقلاء، و رغبتهم فيها. و من البديهي أن المشتري من أفرادهم. و الجواب عن ذلك:

أن ماليه الأشياء و إن كانت متقومه برغبه العقلاء و تنافسهم فيها إلا أن المراد من العقلاء نوعهم، دون الشخص الواحد. و لأجل ذلك أن من اعتبر الماليه في البيع فقد رتب على اعتباره هذا فساد بيع الحيات و العقارب و الديدان و الخنافس، و أشباهها

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٢٥

من هوام الأرض و صغار دوابها، و غير ذلك مما لا يعد مالا في نظر نوع

العقلاء و إن كان ذا رغبه لدى بعضهم لغرض ما.

و يضاف الى ذلك أنا لو سلمنا وجود الدليل على اعتبار المالىه فى البيع. إلا أن ذلك حكم شرعى غير مربوط بمفهوم البيع حتى يؤخذ فى تعريفه. و لو صح أخذ ذلك فى تعريف البيع لحسن بنا أن نأخذ أحكام البيع برمتها فى تعريفه. مع أنه واضح الفساد.

ثم لا- يخفى على الفطن العارف أن مفهوم البيع لا- يتحقق إلا بدخول العوض فى ملك من خرج المعوض عن ملكه: بان يفكّ البائع إضافته القائمه بالمتاع، و يجعلها قائمه بالثمن. و يفكّ المشتري إضافته القائمه بالثمن، و يجعلها قائمه بالمتاع.

و مثال ذلك أنه إذا باع زيد طعامه من عمرو بدينار صار الدينار ملكا لزيد. و لو صار الدينار ملكا ل بكر لما صدق عليه مفهوم البيع بوجه.

و يستوضح هذا المعنى من الكتاب العزيز [١] و من كلمات الفصحاء و أهل

[١] قال الله تعالى وَ شَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ. يوسف ١٢: ٢٠.

قال الله تعالى وَ لَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ. البقره ٢: ٩٦.

قال الله تعالى فَلْيَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ.

النساء ٤: ٧٦.

قال الله تعالى إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةَ.

التوبه ٩: ١١٣.

قال الله تعالى أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَهَ بِالْهُدَى. البقره ٢: ١٦.

قال الله تعالى إِنَّ الَّذِينَ اشْتَرُوا الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ. آل عمران ٣: ١٧١.

قال الله تعالى وَ لَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا. المائده ٥: ٤٨.

الى غير ذلك من الآيات الكثيره الظاهره فى أن دخول العوض مكان المعوض معتبر فى مفهوم البيع، و الشراء.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٢٦

العرف و اللغه [١]. قيل:

قد تعارف بين الناس إعطاء

الدراهم للخباز أو للبراز. و الأمر بإعطاء مقابلها من الخبز و الثوب للفقير، و لا شبهه في كون ذلك بيعا بالحمل الشائع. مع أن المثلث لم يدخل في ملك من خرج الثمن عن ملكه. و الجواب عنه:

أن المثلث - في أشباه ما ذكر - قد دخل في ملك من خرج الثمن عن ملكه.

نهاية الأمر أن المشتري قد و كلّ البائع في إعطاء المبيع لشخص آخر. و ان أبيت عن هذا التوجيه فأننا لا نبالي في المنع عن صدق مفهوم البيع على ذلك، و حمله على الصلح، أو على الهبة المعوضه.

مفهوم المفاعله و عدم صدقه على البيع

ما هو مفهوم المفاعله، و هل يصدق ذلك على البيع الذي هو تبديل شيء بشيء؟

الظاهر أن وزن (فاعل) للدلاله على المشاركة في الغالب: و المشاركة هي أن يفعل الواحد بالآخر ما يفعله الآخر به حتى يكون كل منهما فاعلا و مفعولا: نحو ضارب زيد عمروا و عليه فذكر المبادله في تعريف البيع يقتضى أن يكون البيع عباره عن مجموع فعل البائع و المشتري.

و لكن هذا واضح البطلان، ضروره أن البيع ليس إلا عباره عن فعل البائع فقط: و هو تبديل ماله بمال صاحبه، و من البديهي أن هذا المعنى غريب عن معنى المفاعله. و لا صلح بينهما بوجه بل لو فرضنا صدق مفهوم البيع على كل من فعل البائع و المشتري لكان الصادر

[١] في القاموس كل من ترك شيئا و تمسك بغيره فقد اشتراه، و منه اشتروا الضلاله بالهدى.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٢٧

من كل منهما بيعا بنفسه. و إذن فلا- وجه لذكر كلمه المبادله في تعريف البيع - كما صنعه صاحب المصباح، و تلقاه جماعه بالقبول- بل لا بد من تبديل لفظ المبادله في تعريف البيع بكلمه التبديل، فان التبديل هو الذي يتحقق بفعل البائع.

نعم يشترط رضا المشتري بفعل

البائع، و تحقق عنوان التبديل. و لكنه أجنبي عن قيامه بالمشتري، كقيامه بالبائع، و هذا بخلاف مفهوم المبادله، فإنه معنى قائم بشخصين، كما هو الشأن في باب المفاعله على ما عرفته في طليعه البحث.

رأى بعض مشايخنا المحققين في معنى المفاعله و الجواب عنه

قد سلك بعض مشايخنا المحققين مسلكا آخر في معنى المفاعله. و حاصله: أنه قد اشتهر بين الأدباء و غيرهم أن الفارق بين الهيئات المجرده، و بين هيئه المفاعله إنما هو تقوم المعنى في باب المفاعله بطرفين.

إلا أن المستوضح من الكتاب الكريم. و من الاستعمالات الصحيحه خلاف ذلك. كقوله تعالى يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَ الَّذِينَ آمَنُوا «١» فان الغرض من الآيه الشريفه تصدى المنافقين لخديعه الله و خديعه المؤمنين فقط. و غير ذلك من الآيات الكثيره الظاهره في خلاف ما اشتهر بين الناس من معنى المفاعله.

و يقال في الاستعمالات العرفيه الصحيحه: عاجله بالعقوبه. و خالع المرأه. و بارزه بالحرب. و ساعده التوفيق. و واره في الأرض. و غير ذلك، فان جميع ذلك بين ما لا- تصح نسبه الماده فيه الى الا-ثنين، و بين ما لم يقصد فيه ذلك و ان صحت النسبه المزبوره.

و عليه فلا بد من بيان الفارق بين هيئه الفعل المجرد، و بين هيئه المفاعله.

و توضيح ذلك: أن الهيئات المجرده لم يلحظ فيها تجاوز الماده عن الفاعل الى غيره بحسب وضع الواضع. بل التجاوز فيها إما ذاتي- كجمله من الأفعال المتعديه: نظير ضرب،

(١) البقره ٢: ٩.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٢٨

و خدع، و نصر، و نحوها- أو بواسطه الأداة: كما في الأفعال اللانزمه- مثل جلس، و ذهب، و أمثالهما- و قسم من الأفعال المتعديه- كلفظ كتب و نظائره- بديهه أن تجاوز الماده في القسمين الأخيرين الى غير الفاعل إنما هو

بواسطة الأداة. فيقال:

جلس إليه. و كتب إليه.

نعم لا- شبهه في أن كلمه (كتب) تدل على تجاوز المادة- و هى الكتابه- إلى المكتوب فقط، دون المكتوب إليه- الذى هو مورد بحثنا- و إذا أريد تجاوز تلك المادة إلى المكتوب إليه فلا- بد من الاستعانه بكلمه إلى و أما هيئه المفاعله- كخداع و ضارب و قامر و نحوها- فإن حيثه تعديه المادة عنها الى غيرها ملحوظه فيها مطابقه فى مقام افاده النسبه، و هذا بخلاف الأفعال المجزئه المتعديه- كضرب و نصر و خدع و نحوها- فإن التعديه فيها من ذاتيات مفادها.

و عليه فإذا صدر فعل من أحد كان أثره خداع غيره صدق عليه أنه خدعه.

و لا يصدق عليه أنه خدعه إلا إذا تصدى لخديعه غيره و كذلك الحال فى ضرب و ضارب و نصر و ناصر و أشباهها من الأفعال المتعديه.

و من هنا يفرق بين ضار، و مضار، فان سمره بن جندب لما أبى عن الاستئذان من الأنصارى- عند الدخول على عذقه من منزل الأنصارى- قال له النبى ص:

انك رجل مضار «١»: أى متصد لإضرار الأنصارى. و الجواب عن ذلك:

أن هيئه المفاعله لا- تتقوم إلا- بصدور الفعل من الا-ثنين، لما عرفته آنفا من دلالة المفاعله على المشاركه فى الغالب: و هى أن يفعل الواحد بالآخر مثلما يفعله الآخر به لكى يكون كل منهما فاعلا و مفعولا: نحو ضارب زيد عمرا.

و من الواضح أن هذا المعنى لا- يتحقق بمجرد تصدى أحدهما لإيجاد المادة دون صاحبه. فلا يقال: ضارب زيد عمرو، أو صارعه، أو جادله، فيما إذا تصدى زيد

(١) راجع فروع الكافى ج ١ ص ٤١٤.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٢٩

لضرب عمرو، أو حربته، أو صراعه، أو

جداله، من دون أن يصدر منه أحد هذه الأمور، بل لو لم يصدر الفعل منه و من صاحبه معا لعدّ مثل هذا الاستعمال من الأغلاط الواضحة.

نعم قد تكون هيئه المفاعله بمعنى الفعل المجرد: نحو سافر زيد. و قاتله الله.

و واره فى الأرض. و بارك فى أمره. و أشباه ذلك من الأمثله.

و قد تكون بمعنى الكثره و المبالغه. و لعل من القبيل الثانى قول النبى (ص) لسمره بن جندب: إنك رجل مضار، و لا ضرر، و لا ضرار على مؤمن.

الإجاره و عدم استعمالها فى نقل العين

قوله: (كما أن لفظ الإجاره يستعمل عرفا فى نقل بعض الأعيان، كالثمره على الشجره).

أقول: إن كان مراده من الثمره على الشجره وجودها عليها فعلا- كما هو الظاهر من كلمه على- فلا شبهه أن الثمره ليست موردا للإجاره. بل استعمال لفظ الإجاره فى نقل الثمره غلط فاحش.

و إن كان مراده من الثمره على الشجره شأنه ظهورها عليها فلا ريب حينئذ فى صحه تعلق الإجاره بالشجره، و تكون الثمره منفعتها المقصوده من إجارتها. و على هذا فيجوز استعمال لفظ الإجاره فى نقل الثمره استعمالا حقيقيا.

نعم قد يتوهم فى بعض الروايات [١] إسناد الإجاره إلى نفس الثمره قبل ظهورها على الشجره. و لعله الى هذا نظر المصنف فى كلامه [٢] قبل:

[١] فى الصحيح عن الحلبي عن أبي عبد الله (ع) قال تقبل الثمار إذا تبين لك بعض حملها سنه. و إن شئت أكثر. و إن لم يتبين لك ثمرها فلا تستأجرها.

التهذيب ج ٢ ص ١٧٣. و الوافى ج ١٠ ص ١٣٩. و الوسائل ج ٢ باب ١٩ من أبواب المزارعه.

[٢] لكن المراد من الاستئجار فى الروايه الاشتراء، بداهه ان ظهور الثمره-

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٣٠

إن ظهور الثمره

على الشجره فعلا لا يمنع عن صحه تعلق الإجاره بالشجره، فإن الثمره الموجوده على الشجره هى منفعتها المقصوده منها، كما أن منفعه الدابه ركوبها، و منفعه الدار سكتها. و الجواب عن ذلك:

أن الإجاره و إن كانت تمليكا للمنفعه إلا أن تلك المنفعه لا بد و أن تكون معلومه بوجه. و من البين الذى لا ريب فيه أن الثمره الموجوده على الشجره مجهوله المقدار. و إذن فتبطل الإجاره من ناحيه الجهاله. قيل:

إذا اقتضت الجهاله بطلان إجاره الشجره بعد ظهور ثمرتها اقتضت بطلان إجارتها قبل ظهور ثمرتها بالأولويه القطعيه، لشده الجهاله هنا. و الجواب عنه:

أن جهاله الثمره قبل ظهورها على الشجره لا تضر بإجاره الشجره. بديهه أن المناط فى ارتفاع الجهاله عن المنفعه- التى هى مورد للإجاره فى العين المستأجره- العلم باشتمال العين المستأجره على حيثيه الانتفاع بها: بأن تكون معدّه لذلك.

و من المعلوم أن اشتمال الأشجار المثمره على حيثيه الاثمار أمر معلوم، و إذن فلا تبطل الإجاره من ناحيه الجهاله. و هذا بخلاف الثمره الموجوده على الشجره فإنها مجهوله المقدار. و عليه فتبطل الإجاره من ناحيه الجهاله.

و يضاف إلى ذلك أن إجاره الشجره لثمرتها الموجوده خارجه عن مفهوم الإجاره جزما. إذ لا نحتمل أن يتوهم أحد صدق مفهومها على استئجار عين لأجل عين أخرى موجوده. كاستئجار الشاه للبنها المحلوب. و استئجار الأشجار لأغصانها الفعليه.

و استئجار المزرعه لزرعها الموجود. و هكذا فى نظائرها.

نعم قد تكون منفعه العين المستأجره ما يوجد من الأعيان و لكنها غير موجوده

- على الشجره ليس بشرط فى استئجار الشجره. و إنما هو شرط فى بيع الثمره. و عليه فالمراد من لفظ التقبل - المذكور فى صدر الروايه - الشراء دون الاستئجار.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢،

حال الإجاره. كاستئجار المنائح و البقرات و الشياه للبنها غير المحلوب. و استئجار المرضع ليرتضع الطفل من لبنها. و استئجار الشجره لثمرتها المعدومه. و السر فى ذلك ما أشرنا إليه من كون المنفعه فى أمثال هذه الموارد معلومه بوجه.

التمن و جواز كونه من المنافع

قوله: (و أما العوض فلا إشكال فى جواز كونه منفعه).

أقول: لا ريب فى جواز كون التمن من المنافع. سواء أقلنا باعتبار المالىه فى العوضين، أم لم نقل به، ضروره أن المنافع من أظهر مصاديق الأموال، لرغبه العقلاء إليها، و تنافسهم فيها.

نعم حكى عن بعض الأعيان: أن شأن العوض شأن المعوض. فكما يعتبر كون الثانى من الأعيان. و كذلك الأول.

و يمكن الاستدلال على هذا الرأى بوجوه:

١- ما اشتهر بين الفقهاء من أن البيع نقل الأعيان. و يرد عليه:

أن غرض الفقهاء رضوان الله عليهم من هذه العبارة هو المبيع، لأنهم ذكروها فى مقابل الإجاره التى هى لنقل المنافع. مع أن الأجره فيها تكون من الأعيان غالباً.

و لعل النكته فى عبارتهم هذه هى ملاحظه ناحيه الإيجاب، بداهه أن العقد إنما يتم بفعل الموجب. و أما القابل فليس له إلا الارتضاء بذلك الفعل، و نسبه الى نفسه.

٢- أن الأدله الداله على صحة البيع و نفوذه إنما هى منصرفه إلى البيوع المتعارفه. و من البديهي أنه لم يتعارف جعل العوض فى البيع من المنافع. و على فرض وجوده فى مورد فهو من الأفراد النادره التى تنصرف عنه الإطلاقات. و الجواب عن ذلك

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٣٢

أن مفهوم البيع - على ما عرفته آنفاً - تبادل شىء بعوض فى جهه الإضافه.

و لا يفرق فى تحقق هذا المفهوم بين أن يكون كلا العوضين عينا، أو كلاهما منفعه، أو أحدهما عينا

و الآخر منفعه.

و لكنا قد ذكرنا فيما سبق: أن المتبادر من الاستعمالات العرفيه عدم صدق البيع على تملك المنفعه. بل يعتبر فى تحقق مفهومه أن يكون المبيع عينا. و أما العوض فلم يدل دليل على اعتبار كونه من الأعيان. فيبقى تحت مفهوم البيع: و هو تبادل شىء بشىء فى جهة الإضافة. فتشمله العمومات الداله على صحة العقود.

و يضاف الى ذلك أن غلبه الأفراد الخارجيه لا تمنع عن شمول أدله الإمضاء للفرد النادر.

٣- أن المنافع أمور معدومه، فلا يقع عليها البيع، ضروره أن الملكيه من مقوله الأعراض، و هى لا تتقوم إلا بالمحل الموجود. و من المفروض أن المنافع أمور معدومه. فيستحيل أن تكون موضوعا للملكيه. و يرد عليه:

أن الملكيه من الأمور الاعتباريه التى لا- تتوقف على وجود موضوع لها فى الخارج. بل لا- بد و أن يكون متعلقها قابلا لتعلق الاعتبار به فى نظر العقلاء، و قد عرفت ذلك فيما تقدم.

٤- ما ذكره الطريحي فى مجمع البحرين، من أن المال فى الأصل الملك من الذهب و الفضة. ثم أطلق على كل ما يقتنى، و يملك من الأعيان. و عليه فلا تكون المنفعه ثمنا فى البيع، لأنه مبادله مال بمال. و المفروض أن المنفعه ليست من الأموال.

و يرد عليه:

أن المال ما يبذل بإزائه شىء حسب رغبه العقلاء و تنافسهم، و من الواضح أن هذا المعنى أعم من العين و المنفعه. بداهه أن المنفعه من مهمات ما يرغب فيه العقلاء.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٣٣

عمل الحر و جواز وقوعه ثمنا فى البيع

قوله: (و أما عمل الحر فان قلنا إنه قبل المعاوضه عليه من الأموال فلا إشكال و إلا ففيه إشكال).

أقول: هذا الكلام استدراك عما تقدم منه (ره): و هو قوله:

(و أما العوض

فلا إشكال في جواز كونه منفعه).

و توضيح ذلك: أن عمل الحر تاره يلاحظ بعد وقوع المعاوضه عليه- كما إذا استأجره لبنائه داره، أو لنجاره بابه، أو لخياطه ثوبه، أو لغير ذلك من الأغراض العقلائيه- و أخرى يلاحظ قبل وقوع المعاوضه عليه.

و على الأول فلا- إشكال في جعل العمل المزبور ثمنا في البيع، بداهه كونه مالا- مملوكا للمستأجر. و له أن يتصرف فيه أى تصرف، لأن الناس مسلطون على أموالهم.

كما أن عمل العبد و الدابه مال مملوك لصاحبها.

و الدليل على ماله عمل الحر في هذه الصوره أمور:

١- أنه يصح إطلاق ذى المال على المستأجر الذى ملك عمل الحر بالإجاره أو الصلح.

٢- أنه يجب على المستأجر المزبور حج البيت، لأنه قد استطاع اليه سبيلا، إذا كان عمل أجيره وافيا بزاده و راحلته.

٣- أنه يخرج المستأجر بعمل أجيره عن عنوان الفقراء، و يعامل معه معاملة الأغنياء، إذا كفى ذلك العمل مئونه سنته. و إذن فيحرم عليه أخذ الزكاه. و سائر الوجوه الشرعيه المقرره للفقراء و المساكين.

٤- أنه إذا أتلف أحد عمل أجير ضمنه لمستأجره، لقاعده الضمان بالإتلاف.

و لأجل هذه الأمور كلها نستكشف صدق مفهوم المال على عمل الحر بعد وقوع المعاوضه عليه. و السر في ذلك كله: أن عمله حينئذ مورد لرغبه العقلاء و ميلهم.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٣٤

و على الثانى فإن قلنا باعتبار الماله في الثمن و المثلن فلا يقع عمل الحر عوضا في البيع، لأنه لا يعد مالا عرفا. و إن لم نقل بهذا الاعتبار فلا بأس بجعله ثمنا فيه.

و الشاهد على عدم كونه مالا- في هذه الصوره: أن الحر لا يكون مستطيعا بلحاظ عمله لكى يجب عليه الاكتساب، و تحصيل الزاد و الراحله.

ثم السير الى بيت الله الحرام.

و أيضا لو حبسه أحد لم يضمن عمله. مع أن تفويت منافع العبد أو الدابة أو سائر الحمولة موجب للضمان.

هذا كله فيما إذا جعل عمل الحر ثمنا في البيع. و أما جعله ثمنا فيه فليس بجائز قطعا، لأنه من المنافع. و قد عرفت فيما سبق أن المبيع لا بد و أن يكون من الأعيان، إذ لا يصدق مفهوم البيع على تملك المنفعة بعوض.

و الحق: أنه لا يفرق في صدق مفهوم المال على عمل الحر بين وقوع المعاوضة عليه و عدمه. و الوجه في ذلك ما ذكرناه سابقا من أن ماله الأشياء متقومه برغبة الناس فيها برغبه عقلائية. و لا يعتبر في ذلك صدق الملك عليها، لأن النسبه بينهما هي العموم من وجه. إذ قد يوجد المال و لا يتحقق الملك. كالمباحات الأصلية قبل حيازتها، فإنها مال و ليست بمملوكة لأحد. و قد يوجد الملك، و لا يصدق عليه مفهوم المال. كحبه من الحنطة، فإنها ملك لصاحبه، و ليست بمال، إذ لا يبذل بإزائها شىء. و قد يجتمعان.

و هو كثير. و من المعلوم أن عمل الحر - قبل وقوع المعاوضة عليه - من مهمات الأموال العرفيه و إن لم يكن مملوكا لأحد بالملكه الاعتباريه. بل هو مملوك لصاحبه بالملكه الذاتيه الأوليه على ما عرفت في أول الكتاب.

نعم ربما يناقش في ذلك بأن البيع - كما سبق - تبديل شىء من الأعيان بعوض في الإضافه الاعتباريه. و من الواضح أن عمل الحر فاقد لهذه الإضافه. و إذن فلا يصلح لأن يكون طرفا للتبديل الاعتبارى في جهه الإضافه.

و فيه أن عمل الحر و إن لم يكن مملوكا لصاحبه بالإضافه الاعتباريه قبل البيع،

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٣٥

و لكنها تعرض عليه بنفس البيع. و قد تقدم نظير ذلك في البحث عن إمكان بيع الكلى فى الذمه.

و دعوى أن كلاً من العوض و المعوض لا بد و أن يكون مالا مملوكا قبل البيع دعوى جزافيه، إذ لم يدل على ذلك دليل من النقل و الاعتبار.

و أما الوجه فى عدم وجوب الحج على الحر - بلحاظ استطاعته من ناحيه عمله - فلأن الاستطاعه إنما تتحقق بمالكه المكلف - بالفعل - لما يحج به من الزاد و الراحله.

و بمالكته لمثونه عياله بالفعل أو بالقوه. و قد فسرت الاستطاعه بهذا المعنى. و بأمن الطريق فى بعض الأخبار [١].

و عليه فعمل الحر قبل وقوع المعاوضه عليه و إن كان مملوكا له بالملكه الفعليه التكوينيّه. و كذا بالملكه الشأنيه الاعتباريه. إلا أنه لا يترتب عليهما ما هو أثر للملكه الفعليه الاعتباريه.

نعم إذا آجر نفسه بنقد مقبوض بعد العقد، بحيث يكفى ذلك مثونه حجه و عياله، كان مستطيعا. و السرفيه هو ما ذكرناه من كون المدار فى الاستطاعه على الملكه الفعليه الاعتباريه، دون الاقتضائيه.

و قد اتضح لك مما بيناه أنه لا يصح إطلاق ذى المال على الحر باعتبار عمله،

[١] المروى عن محمد بن يحيى الخثعمى قال: سأل حفص الكناسى أبا عبد الله (ع) و أنا عنده عن قول الله عز و جل وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ما يعنى بذلك؟ قال: من كان صحيحا فى بدنه. مخلى سربه. له زاد و راحله. فهو ممن يستطيع الحج. الخبر. فروع الكافى ج ١ ص ٢٤٠، و الوافى ج ٨ ص ٤٩. و الوسائل ج ٢ باب ٨ من أبواب الحج. فى أقرب الموارد: السرب بالفتح الطريق. يقال: خل له

سربه: أى طريقه. فلان مخلى السرب: أى موسع عليه غير مضيق عليه.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٣٦

إذ المناط فى صحه هذا الإطلاق كون الإنسان مالكا لأمواله بالملكيه الفعلية الاعتباريه.

وقد عرفت قريبا: أن عمل الحر- قبل وقوع المعاوضه عليه- غير مملوك له كذلك، لأن ثبوت شىء لشىء بالإضافه الاعتباريه إنما يصح فى غير موارد الثبوت الحقيقى.

وإلا كان الاعتبار لغوا محضا، و تحصيلا للحاصل. و من المفروض أن عمل الحر مملوك له بالإضافه الذاتيه. كما أن الله تعالى مالك لمخلوقاته بالإضافه الذاتيه الإشراقية.

و أما الوجه فى أن إتلاف عمل الحر لا يوجب ضمانه على المتلف فهو أن قاعده الضمان بالإتلاف ليست بروايه لكى يتمسك بإطلاقها فى الموارد المشكوكه. بل هى قاعده متصيده من الموارد الخاصه. و إذن فلا بد من الاقتصار فيها على المواضع المسلمه المتيقنه.

و مع الإغضاء عن ذلك، و تسليم كونها روايه أنها غريبه عن عمل الحر. إذ الاستفادة منها أن إتلاف مال غيره موجب للضمان. و من الواضح أن الظاهر من كلمه (المال) هو المال المضاف الى مالكة بالإضافه الاعتباريه. و قد عرفت: أن عمل الحر- قبل وقوع المعاوضه عليه- ليس كذلك. و عليه فلا يكون مشمولا لقاعده الضمان بالإتلاف.

نعم إذا كان الحر كسوبا: و له عمل خاص يشتغل به كل يوم- كالبنايه و التجاره و الخياطه و غيرها- فان منعه عن ذلك موجب للضمان، للسيره القطعيه العقلانيه.

نظره فى الحقوق

اشاره

قوله: (و أما الحقوق الأخرى).

أقول: لا وجه لتوصيف كلمه (الحقوق) بلفظ (الأخرى) إذ لم تتقدم طائفه من الحقوق ليكون المذكور هنا طائفه أخرى منها.

و عليه فالوصف المزبور مستدرک جزما. و قد ضرب عليه فى بعض النسخ الصحيحه.

و يحتمل قريبا وقوع التصحيف فى عباره

المصنف بالتقديم و التأخير. و صحيحها هكذا

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٣٧

و أما الحقوق فان لم تقبل المعاوضه بالمال فلا إشكال. و كذا لو لم يقبل النقل. و أما الحقوق الآخر القابله للانتقال إلخ.

و قد ذكر السيد في حاشيته وجها آخر لتصحيح العبارة. و إليك نصه بلفظه:

(يمكن أن يكون الوصف توضيحياً، و يمكن أن يكون تقييدياً بعد اعتبار كون العين و المنفعه أيضاً من الحقوق بالمعنى الأعم).
و يرد عليه:

أن الحق المبحوث عن جواز جعله ثمناً ليس من سنخ العين، و لا من سنخ المنفعه لكي يحتاج تمييزه عنهما الى قيد احترازي. بل هو أمر يباين العين و المنفعه، فإنه عبارة عن الإضافه الخاصه المتعلقة بالعين تاره، و بالمنفعه أخرى. و من هنا قد ناقش المصنف في جعل حق التحجير ثمناً في البيع بدعوى أنه ليس بمال- و سيأتي ذلك قريباً- مع أن الأرض المحجره مال بالحمل الشائع قطعاً.

نعم لو كان مورد البحث في العين أو المنفعه هو نفس الإضافه بين المالك و المملوك، أو كان مورد البحث في الحقوق هو متعلقها، لكان الحق شبيهاً بالعين و المنفعه، و احتاج تخصيص البحث بالحقوق الى قيد احترازي. و لكن قد اتضح لك خلاف ذلك مما ذكرناه.

قوله: (كحق الشفعه و حق الخيار)

. أقول: الظاهر وقوع التحريف في هذه العبارة، ضروره أن حق الشفعه و حق الخيار من أمثله القسم الثاني للحق الذي أشار إليه المصنف

بقوله: (و كذا لو لم يقبل النقل)

. و الوجه في ذلك أن القسم الثاني من الحق هو ما لا يقبل النقل الاختياري و ان كان مما يقبل الانتقال بالسبب القهري كالإرث- أو كان يقبل الاسقاط مجاناً، أو مع العوض و

من الظاهر أن حق الشفعة و حق الخيار يقبلان الانتقال و الاسقاط مجاناً أو مع العوض، فيكونان من مصاديق القسم الثانى.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٣٨

أقسام الحقوق و أحكامها

قد قسم المصنف (ره) الحقوق إلى ثلاثة أقسام:

١- ما لا يقبل المعاوضه بالمال و حكم فيه بأنه لا يجوز جعله ثمناً فى البيع.

٢- ما لا يقبل النقل - و إن قبل الانتقال بغير اختيار مع وجود سببه كالإرث - كحق الشفعة و حق الخيار. و حكم فيه أيضاً بأنه لا يجوز جعله ثمناً فى البيع.

و استدل على أن هذا القسم من الحق لا يقبل النقل بما ذكره بعض الأصحاب من أن البيع تمليك من الطرفين (البائع و المشتري) فما لا يقبل النقل لا يقبل التمليك لا محاله، و إن قبل السقوط و الاسقاط.

و ناقش فى هذا رأى صاحب الجواهر، و إليك نص عبارته: (و فيه أن من البيع بيع الدين على من هو عليه. و لا ريب فى اقتضائه حينئذ الإسقاط و لو باعتبار أن الإنسان لا يملك على نفسه ما يملكه غيره عليه الذى بعينه يقرر فى نحو حق الخيار و الشفعة و الله اعلم). و قد أجاب المصنف عن النقض المذكور بوجود الفارق بين بيع الدين ممن هو عليه، و بين ما نحن فيه بتقريب أن الملكيه علاقه خاصه بين المالك و المملوك. و لا حاجه لها إلى وجود المملوك عليه. و عليه فلا مانع من تملك الإنسان لما فى ذمته، و يترتب عليه سقوطه. و لذلك جعل الشهيد فى قواعد الإبراء مردداً بين التمليك و الاسقاط. مع أنه لو كان تملك الإنسان لما فى ذمته محالاً لما جعل أمر الإبراء مردداً بينهما. و هذا بخلاف حق الشفعه

و حق الخيار و أشباههما من الحقوق التي تتقوم بطرفين (المسلط و المسلط عليه) فان ذلك سلطنه فعليه محتاجه إلى المسلط عليه. و على هذا النهج فلو نقلت هذه السلطنه ممن له الحق إلى من عليه الحق لزم منه اجتماع عنوانين متقابلين: (المسلط و المسلط عليه) في شخص واحد و هو محال.

٣- ما يقبل النقل و الانتقال و يقابل بالمال في الصلح كحق التحجير. و مع ذلك

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٣٩

ناقش المصنف في وقوعه ثمنا في البيع، لأنه - لغه و عرفا - مبادله مال بمال. و من البين أن الحق ليس بمال لكي يقع عوضا في البيع. نعم إذا قلنا بعدم اعتبار الماله في كل من الثمن و المثلثن أمكن جعل الحق ثمنا في البيع. هذا تفصيل ما ذكره المصنف في المقام.

أقول: أما القسم الأول (ما لا يقبل المعاوضه بالمال) فقد يراد منه ما يقبل النقل و الانتقال، و السقوط و الاسقاط قبولاً مجانياً من دون أن يقابل بالمال - كحق القسم للضره على ما قيل - و عليه فما ذكره قدس سره و إن كان وجيهاً من حيث الكبرى:

و هي أن مثل هذا الحق لا يجوز جعله ثمناً في البيع. و لكن لم يدلنا دليل على وجود صغرى لهذه الكبرى في الخارج. و أما حق القسم فلا دليل على كونه من هذا القبيل.

و قد يراد من ذلك ما لا يقبل النقل و الانتقال، و لا السقوط و الاسقاط - كحق الولايه و الحضانه و أشباههما - و هو أيضاً متين من حيث الكبرى المزبوره، لأنه لا تصح مقابله الحقوق بالمال إلا بلحاظ الجهات المذكوره. فإذا استحال عروض تلك الجهات على الحقوق لم تجز المعاوضه عليها.

و لكن

مثل هذا لا- يسمى حقا مصطلحا، إذ المعروف بين الفقهاء رضوان الله عليهم: أن الفرق بين الحق و الحكم أن الحق نوع من السلطنة التي يكون أمرها بيد ذى الحق بخلاف الحكم، فإنه لا يقبل شيئا من ذلك. و إذن فالأمثلة المذكوره غريبه عن حدود الحق. و إنما هي من مصاديق الحكم المصطلح.

و أما القسم الثانى (ما لا يقبل النقل) فيقع البحث عنه فى جهات شتى:

١- مالكيه الإنسان لما فى ذمته.

ذكر المصنف (ره): أن جواز ملك الإنسان لما فى ذمته معقول عقلا، و جائز شرعا.

و هذا موافق للتحقيق، لما ذكرناه فى أول الكتاب من مالكيه الإنسان لنفسه و فعله و ذمته بالإضافه التكوينية الذاتيه الأوليه.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٤٠

نعم لا يتصف ذلك بالملكيه الاعتباريه. لا من جهه استحاله اتحاد المالك و المملوك عليه. بل لأن الثبوت الاعتبارى إنما يصح فيما لم يكن هناك ثبوت تكوينى حقيقى.

و إلا لكان الاعتبار لغوا محضاً، و تحصيلا للحاصل. و قد مرّ فيما سبق أن مالكيه الإنسان لذمته أمر تكوينى حقيقى، فلا يحتاج إلى الثبوت الاعتبارى. و هذا واضح لا ريب فيه.

و قد يتوهم أن المالك و المملوك عليه من المتضائفين، و هما متقابلان. و إذن فيستحيل اتحاد المالك و المملوك عليه.

و لكن هذا التوهم فاسد، بديهة أن النسبه بين المالك و المملوك عليه و إن كانت هى التضاييف. و لكن المتضائفين لا يستحيل اجتماعهما فى محل واحد دائما فالله تبارك و تعالى عالم بذاته، و هو معلوم له و كل شاعر يحب نفسه. و إنما الاستحاله فيما كان بين المتضائفين تغاير وجودى كالعليه و المعلوليه. و من البديهي أن المالك و المملوك عليه لم يعتبر بينهما التغاير

الوجودى. فلا مانع من صدقهما على شىء واحد.

٢- الفارق بين الملكيه و السلطه:

ذكر المصنف: أن الملكيه لا تتوقف على المملوك عليه. و السلطه تتوقف على المسلط عليه.

و التحقيق: أن هذا المعنى و إن كان صحيحا بالإضافة إلى الملكيه المضافه إلى الأعيان الخارجيه. إلا انها لا تصح فى الملكيه المضافه إلى الذمم. فإن الكلى ما لم يضاف إلى ذمه شخص خاص لا يبذل بإزائه شىء. و لا يرغب فيه العقلاء.

٣- اتحاد المسلط و المسلط عليه:

ذكر المصنف: أن مثل حق الشفعه و حق الخيار سلطنه فعليه، فلا يعقل قيام طرفيها بشخص واحد.

و التحقيق: أن حق الشفعه لا تجوز المعاوضه عليه. لا من ناحيه المحذور الذى

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٤١

ذكره المصنف، فإنه واضح الاندفاع، (و سيأتى قريبا) بل من جهه أن حق الشفعه إما أن يباع من المشتري، أو من غيره. و على الأول فيكون البيع لغوا محضاً، إذ المشتري مالك للحصه المبيعه قبل انتقال حق الشفعه إليه و عليه فلا معنى لاستحقاقه تملك تلك الحصه ثانياً بحق الشفعه. و على الثانى فلأن حق الشفعه استحقاق الشريك للحصه المبيعه فى شركته لكى يضمها الى حقه. فالشريك قد أخذ موضوعاً لهذا الحق. و من البين الذى لا ريب فيه أنه لا يعقل ثبوت الحكم لغير موضوعه، بديهه أن نسبه الحكم الى موضوعه كنسبه المعلول الى علتة، فكما يستحيل انفكاك المعلول عن علتة كذلك يستحيل انفكاك الحكم عن موضوعه.

و بتعبير آخر: أنا إذا لاحظنا آثار حق الشفعه وجدنا خصوصيه فى مورده.

و تلك الخصوصيه هى العله التامه لثبوتة للشريك فقط، دون غيره.

نعم تجوز المعاوضه على حق الشفعه من حيث الإسقاط بأن يجعل إسقاطه ثمناً فى البيع، أو أجره

فى الإجاره، أو عوضا فى الصلح و الهبه، أو صداقا فى النكاح، و لكن هذا أجنبى عما نحن فىه، فان مورد بحثنا إنما هو جواز المعاوضه على حق الشفعه، و جعله عوضا فى العقود المعاوضيه، لا المعاوضه على إسقاطه، فإن الإسقاط بنفسه عمل. و قد عرفت سابقا: أن عمل الحر يجعل عوضا فى البيع و غيره من العقود المعاوضيه.

و أما حق الخيار فجواز المعاوضه عليه من حيث الاسقاط خارج عن موضوع بحثنا- و قد عرفته قريبا- و أما نقله الى غيره بالعقود المعاوضيه، و جعله عوضا فيها فقد منعه المصنف من ناحيه استلزامه اتحاد المسلط و المسلط عليه.

و الجواب عن ذلك:

أولا: أن هذا إنما يتم فيما إذا نقل حق الخيار الى من عليه الخيار. و أما إذا نقل الى غيره فلا يلزم منه المحذور المذكور. و إذن فالدليل أخص من المدعى.

ثانيا: أن هذا إنما يلزم فيما إذا كان متعلق السلطنه فى الخيار هو البائع. دون

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٤٢

العقد. و لكن سيأتى فى مبحث الخيارات أن الخيار إنما يتعلق بالعقد لا بالمتبايعين و إلا لسقط خيار كل منهما بموت صاحبه.

و على هذا الضوء فثبوت حق الخيار لا يحتاج الى وجود المسلط عليه لكى يلزم من نقله اليه اتحاد المسلط و المسلط عليه. بل شأنه شأن حق التحجير المتعلق بالأرض المحجره.

ثالثا: أنه لو استحال بيع حق الخيار ممن عليه الخيار- لاستحاله اتحاد المسلط و المسلط عليه- لاستحال ملك الإنسان لما فى ذمته بالأولويه القطعيه، لاستحاله تملك الكلى بدون المملوك عليه. و حيث عرفت إمكان الثانى فكان الأول أولى بالإمكان.

رابعا: أن مفهوم السلطنه و إن كان من المفاهيم الإضافيه. إلا أن عنوان التضاييف لا

يقتضى استحاله صدق المتضايين على شىء واحد. كما عرفته قريبا.

و صفوه ما ذكرناه: أنه لا مانع من نقل حق الخيار الى شخص آخر من الناحية التي ذكرها المصنف قدس سره.

نعم ان الخيار المجموعول بجعل المتبايعين، أو بجعل شرعى ترجع حقيقته- على ما حققناه فى مبحث الخيارات- الى تحديد الملكيه فى البيع الى زمان فسخ من له الخيار. و من الظاهر أن هذا غير قابل للنقل إلى غير من له الخيار. نعم هو قابل للإسقاط، و الانتقال إلى الوارث بأدله الإرث. و تمام الكلام موكول الى مبحث الخيارات. و يأتي الكلام فيه إن شاء الله.

و أما القسم الثالث: فهو ما يقبل النقل و الانتقال- كحق التحجير و نحوه- و قد عرفت اعتراض المصنف على وقوعه ثمنا فى البيع، لعدم صدق المال عليه.

و يرد عليه ما ذكرناه فى أول الكتاب من أن المال ما يرغب فيه العقلاء، و يبذلون بإزائه شيئا. و من البين أن حق التحجير مورد لرغبة العقلاء و تنافسهم.

فيكون مالا بالحمل الشائع. و إذن فلا محذور فى جواز المعاوضه عليه من هذه الناحية.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٤٣

نعم يتوجه عليه أن الحق و إن كان قابلا للنقل و الانتقال، أو السقوط و الإسقاط، مجانا، أو بعوض. إلا أنه لا يمكن جعله ثمنا فى البيع، بدهه أن الحق حكم شرعى غير قابل لأن تتعلق به إضافه ملكيه أو غيرها.

و قد عرفت سابقا «١»: أن البيع لا بد فيه من التبديل: بأن يقوم أحد العوضين مقام الآخر. نعم نقل الحق أو إسقاطه فعل من أفعال المكلف. فيصح جعله ثمنا. و إذن فيملك البائع على المشتري هذا الفعل. و يلزم عليه تسليمه الى البائع بعد البيع.

كما هو الحال فى بقيه الأفعال المجعوله ثمنًا.

وقد نوقش فى جعل الحق ثمنًا فى البيع بمناقشه اخرى. و حاصلها: أن البيع - فى الواقع و نفس الأمر - ليس إلا - إزاله الإضافة المالكيه عن كل من العوضين، و إيجاد إضافة أخرى مالكيه فيه. و عليه فلا يمكن جعل الحق ثمنًا فى البيع.

و السر فى ذلك أن الملكيه من المفاهيم الإضافيه. فأحد طرفيها قائم بالمالك، و طرفها الآخر قائم بالمملوك. و من آثار هذه الإضافة أن يفكّ المالك - عند التبديل - إضافته القائمه بالمتاع، و يجعلها قائمه بالثمن، و يفكّ مالك الثمن إضافته القائمه بالثمن، و يجعلها قائمه بالمتاع. و هذا هو البيع بالحمل الشائع. و يقابله باب الإرث، فإن فيه يتبدل المالك مع بقاء المملوك على حاله.

و من الظاهر أن التبديل فى باب الحقوق من القليل الثانى. ضروره أنه إذا جعل الحق عوضًا فى معامله كان معناه زوال الحق من ذى الحق و ثبوته لشخص آخر، كما أن مال المورث ينتقل منه الى وارثه.

و ليس معناه وقوع التبديل بين المعوض و بين متعلق الحق كالأرض المحجره مثلاً.

و لا - أن معناه وقوع المعاوضه بين المعوض و نفس الحق ضروره أن الحق ليس إلا إضافة خالصه و من البديهي أن مقابله هذه الإضافة بشىء تحتاج إلى إضافة أخرى

(١) ص ٢٥

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٤٤

لكى يقع التبديل فى تلك الإضافة. و يلزم منه التسلسل.

و على هذا فلا يصدق مفهوم البيع على تبدال حق بحق. و لا على تبديله بغيره.

كما أنه لا - يصدق على قيام النائب مقام المنوب عنه فى الجهات الراجعه إليه - كالإمامه، و القضاوه. و الوزاره، و السلطنه، و أشباهها - و لأجل هذه المناقشه يلزمنا أن

نمنع عن جواز تبديل حق بحق. أو تبديله بغيره، منعا مطلقا: أى سواء أصدق عليه مفهوم المال أم لم يصدق عليه ذلك. و أنت خيرير بأن المانع من تبديل الحقوق، و جعله ثمنا هو ما ذكرناه من استحاله تعلق الملكيه بالحكم الشرعى. و إلا فلو أمكن تعلقها به لم يكن مانع من تبديله، و جعله ثمنا. و بذلك تنقطع السلسله كما فى مبادله الأعيان و المنافع.

الملك و الحق و بيان الفارق بينهما

ما هى حقيقه الملك، و حقيقه الحق، و ما هو الفارق بينهما؟

أن الثابت فى نظام الوجود لا- يخلو عن أربعة أقسام: لأنه إما واجب، أو ممكن. و الثانى: إما جوهر، أو عرض، أو أمر اعتبارى قائم بنفس الاعتبار.

ولا- ريب فى أن الأحكام كلها من قبيل الأمور الاعتباريه. سواء فيها الأحكام الشرعيه، و العقلانيه، و الوضعيه، و التكليفيه، و الإلزاميه و الترخيصيه.

فمعنى الوجوب اعتبار الفعل على ذمه المكلف.

و معنى الزوجيه اعتبار كل من الزوجين عدلا للآخر.

و معنى الملكيه اعتبار إحاطه المالك بالمملوك. و على هذا النمط كلما ورد عليك حكم من الأحكام.

و عليه فحقيقه الملكيه إنما هى السلطنه و الإحاطه: و هى مقوله بالتشكيك على مراتبها الأربع المتقدمه «١» و لا ريب فى أن هذه السلطنه إنما تتعلق بالأعيان الخارجيه

(١) ص ٢.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٤٥

تاره، و بالأفعال اخرى. فيقال: له السلطنه على المملكه. و هو سلطان الرعيه، و الناس مسلطون على أموالهم. و زيد مسلط على الخياطه و البنايه و التكلم و الكتابه و نحو ذلك من الأفعال.

و هذا بخلاف الحق و الحكم، فإنهما لا- يتعلقان إلا بالأفعال. فيقال: يباح للإنسان أكل الخبز و شرب الماء. و يستحب له أكل الرمان و يجب على المكلف

الإتيان بالصلاه الواجبه، و ترك المحرمات. و يحرم عليه شرب المسكر و أكل الربا، و استماع الغناء. و يكره له أكل لحم الحمير و البغال.

و أيضا يقال: إن صاحب الخيار له حق فسخ العقد. و المرتهن له حق بيع العين المرهونه، و استيفاء حقه من ثمنها إذا امتنع الراهن من أدائه. و الزوجه لها حق المطالبه للمسكن و النفقه و المضاجعه من زوجها. و الأولياء لهم حق القيام بأمر المولى عليهم.

و حق المؤمن على المؤمن أن يدفع غيبته و يقضى حاجته. و يحضر جنازته. و يكشف كربته.

و على الجملة: إن الفارق بين الحق و الحكم، و بين الملك: أن الأولين لا- يتعلقان إلا- بالأفعال. بخلاف الملك فإنه يتعلق بالأعيان تاره و بالأفعال اخرى. و إليك ملاحظه الاستعمالات الصحيحه الفصيحه.

الحق و الحكم و عدم وجود الفارق بينهما

ما هو الفارق بين الحق و الحكم؟

لا ينبغى الريب فى أن الحكم و الحق متحدان حقيقه، لأن قوامها بالاعتبار الصرف.

و توضيح ذلك: أن المجموعات الشرعيه على ستة أقسام:

١- التكليفى الإلزامى، كالواجبات و المحرمات.

٢- التكليفى غير الإلزامى. كالمستحبات و المكروهات و المباحات.

٣- الوضعى اللزومى الذى يقبل الانفساخ. كالبيع و الإجاره و الصلح و نحوها،

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٤٦

فإنها و إن كانت لازمه فى نفسها. و لكنها تنفسخ بالإقاله و نحوها.

٤- الوضعى اللزومى الذى لا يقبل الانفساخ، كالزواج، فإنه لا يفسخ إلا فى موارد خاصه.

٥- الوضعى الترخيصى الذى يقبل الاسقاط، كحق الشفعه و حق الخيار، فلصاحب الحق أن يرفع يده عن حقه و يسقطه.

٦- الوضعى الترخيصى الذى لا يقبل الاسقاط، كالجواز فى الهبه، فإنه حكم مجعول للشارع. و لا يرتفع بالإسقاط.

و هذه الأمور الاعتباريه و إن اختلفت من حيث الآثار اختلافا واضحا، و لكنها تشترك فى

أن قوامها بالاعتبار المحض و إذن فلا وجه لتقسيم المجعول الشرعى أو العقلانى إلى الحق و الحكم لكى نحتاج إلى بيان الفارق بينهما. بل كلها حكم شرعى، أو عقلانى قد اعتبر لمصالح خاصه. بناء على مسلك العدليه من تبعيه الأحكام للملاكات الواقعيه.

نعم تختلف هذه الأحكام فى الأثر- كما أشرنا إليه قريبا- اختلافا ظاهرا.

فبعضها يقبل الاسقاط. و بعضها لا يقبله و السرف فى هذا الاختلاف هو أن زمام تلك الأمور بيد الشارع حدوثا و بقاء فقد يحكم ببقائه، كما حكم بحدوثه، و قد يحكم بارتفاعه و لو كان ذلك باختيار أحد المتعاملين أو كليهما. نعم المتبع فى ذلك- فى مقام الإثبات- هو الأدله الشرعيه.

و على الجملة: إن الجواز و اللزوم الوضعيين. كالجواز و اللزوم التكليفيين، فان جميعها من الأحكام الشرعيه و لا- تفاوت فى ماهيتها و ذواتها و إن اختلفت آثارها.

فاعطف نظرك هل ترى فارقا بين جواز قتل المشرك- الذى يسمى حكما شرعيا- و بين سلطنه ولى الدم على قتل القاتل الذى يسمى حقا شرعيا، لقبوله الاسقاط.

ثم أرجع البصر كرتين هل ترى فارقا بين حق الحضانه و الأبوه، و الولايه و أشباهها مما لا يقبل الاسقاط، و بين حق الشفعه و حق الخيار القابلين للإسقاط، فافهم و اغتنم.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٤٧

و من الغريب أن جمعا من الفقهاء تصدوا لبيان الفارق بين الحق و الحكم، حتى أن بعضهم قد ألحقه بالبديهيّات، زعما منه أن الاختلاف بينهما أظهر من الشمس، و أبين من الأمس، و ذكر جماعه: أن الحق مرتبه ضعيفه من الملكيه، و صاحبه مالك لشيء يرجع أمره إليه، بخلاف الحكم، فإنه مجرد جعل الرخصه فى فعل شيء أو تركه، أو الحكم بترتب أثر

على فعل أو ترك.

و ذكر طائفه: أن الحق ما يقبل السقوط و الإسقاط، أو النقل و الانتقال، بخلاف الحكم، فإنه لا يقبل شيئا من هذه الأمور. إلى غير ذلك مما ذكره في هذا المقام. و لكنك قد عرفت: أنه لا يرجع شىء من ذلك إلى محصل.

نعم لا- مانع من تخصيص إطلاق الحق اصطلاحا بطائفه من الأحكام: و هى التى تقبل الإسقاط، إذ لا مشاحه فى الاصطلاح. و أظن- و إن كان الظن لا يعنى من الحق شيئا- أن هذا الإطلاق صار سببا لاختلاف العلماء فى حقيقه الحق و الحكم.

و بيان الفارق بينهما. و الله العالم.

و مما يدل على اتحاد الحق و الحكم أن لفظ (الحق) فى اللغة بمعنى الثبوت. و لذا يصح إطلاقه على كل أمر متقرر فى وعائه المناسب له، سواء أ كان تقررا تكوينيا أم كان اعتباريا. و هو بهذا المعنى قد استعمل فى عدة موارد من الكتاب العزيز [١]

[١] قال الله تعالى لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَيَّ أَكْثَرِهِمْ (أى ثبت) يس ٣٦: ٦.

قال الله تعالى فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا (أى ثبت) الصافات ٣٧: ٣٠.

قال الله تعالى أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ (أى ثبت) الزمر ٣٩: ٢٠.

قال الله تعالى إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ (أى ثبت) يونس ١٠: ٩٦.

قال الله تعالى وَ يُحِقُّ اللَّهُ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ (أى يشته) يونس ١٠: ٨٢.

قال الله تعالى لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَ يُبْطِلَ الْبَاطِلَ (أى يثبت) الأنفال ٨: ٨.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٤٨

و من هنا يصح إطلاق كلمه (الحق) على الخبر الصادق، لثبوت مضمونه فى الواقع.

و لهذا أيضا يطلق الحق- بقول مطلق- على الله تعالى، لبطلان غيره فى جنبه سبحانه.

و من هنا قيل: إن أصدق شعر

أنشئ في الجاهلية هو قوله

ألا كل شيء ما خلا الله باطل

. و إذن فمفهوم الحق يعم جميع المجعولات الشرعية. بل جميع الأمور الثابتة في أي صقع من الأصقاع، فلا وجه لتخصيصه بالأحكام فضلا عن تخصيصه بحصه خاصة منها.

المجعول الشرعي و الشك في أنه حق أو حكم

إذا شك في أن المعجول الشرعي حق اصطلاحى يقبل الإسقاط، أو أنه حكم اصطلاحى لا يقبله، فإن كان هنا ما يدل على تعيين أحدهما بالخصوص أخذ به. و إلا فإن كان لدليل المشكوك فيه عموم أو إطلاق أخذ بذلك، و يثبت به كونه حكما.

و مثال ذلك: أنه إذا شك في أن جواز أكل الماره من الشجره التي تمر عليها، أو جواز الفسخ في الهبه حق أو حكم فإنه يتمسك بإطلاق ما دل على جوازهما.

و يثبت بذلك كونه حكما، فلا يسقط بالإسقاط.

و أنه إذا شكنا في بقاء حق التحجير بعد إسقاطه رجعنا إلى إطلاق قوله (ص):

(من سبق إلى ما لم يسبقه إليه مسلم فهو له) «١» و أنه إذا شكنا في بقاء حق القصاص بعد إسقاطه رجعنا إلى إطلاق قوله تعالى (وَمَنْ قَتَلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوَلِيِّهِ سُلْطَانًا) «٢». و مع عدم الإطلاق في ذلك

- قال الله تعالى كَذَلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنَاجِ الْمُؤْمِنِينَ (أى ثابتا) يونس ١٠: ١٠٣.

قال الله تعالى وَ كَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ (أى ثابتا) الروم ٣٠: ٤٦.

إلى غير ذلك من الآيات المتظافره.

(١) قد أشرنا إلى مصادر الحديث في ص ٦.

(٢) الاسراء ١٧: ٣٥.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٤٩

رجعنا إلى الآيات [١] و الروايات [٢] الداله على حرمه قتل النفس المحترمه.

و إن لم يكن هناك عموم أو إطلاق فإن قلنا بجريان الاستصحاب في الشبهات الحكميه استصحابنا الجواز المشكوك فيه بعد

إسقاطه. و نحرز بذلك كونه حكما. و إلا فيرجع إلى ما يقتضيه سائر الأصول اللفظية أو العملية. فقد تكون نتيجة ذلك السقوط بالإسقاط. فيكون حقا.

و عليه فإذا شك في أن حق الشفعة و حق الخيار من قبيل الحقوق، أو من قبيل الأحكام لم يجز إعمالهما بعد الإسقاط، لعدم الإطلاق فيما دل على ثبوتها لدى الخيار و الشفيع.

و إذن فإن قلنا بجريان الاستصحاب في الشبهات الحكمية رجعنا إليه. و إلا فإن العمومات الداله على حرمة أكل مال الناس من دون رضاه محكمه.

و إذا شك في حق أنه يقبل الانتقال إلى الوارث أولا- كحق الحضانه و الولايه و أمثالهما- فإن كان هنا دليل على قبوله النقل فإنه يحكم بقبوله الانتقال أيضا، إذ يستكشف من ذلك عدم وجود الخصوصية لمورد المشكوك فيه. و إلا فإنه يحكم بعدم انتقاله. و يأتي تفصيل ذلك في مبحث أحكام الخيار.

و إذا شكنا فيما يطلق عليه الحق اصطلاحا أنه يقبل النقل أولا فإن الأصل عدم قبوله إياه، إذ الظاهر من الأدله المثبتة لذلك هو اختصاصه بذي الحق فقط. فثبوته لغيره يحتاج إلى دليل.

و دعوى أن الأصل جواز نقله تمسكا بالعمومات الداله على صحه العقود و نفوذها

[١] قال الله سبحانه و ما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ. النساء ٤: ٩٤.

قال الله سبحانه و من يقتل مؤمنا متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها. النساء ٤: ٩٥.

قال الله سبحانه و لا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق. الانعام ٦: ١٥٢.

[٢] المرويه في فروع الكافي ج ٢ ص ٣١٥، ٣١٦، و التهذيب ج ٢ ص ٤٩١، و الوافي ج ٩ ص ٨٢.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٥٠

دعوى جزافيه، فإن تلك العمومات ناظره إلى

بيان الحكم الوضعي: و هو إمضاء المعاملات العرفيه: أعنى بها ما يكون مورد المعامله فيها قابلا للانتقال إلى غيره. و مع الشك فى ذلك كان التمسك بتلك العمومات تمسكا بها فى الشبهه المصداقيه. و قد ثبت فى محله عدم جواز التمسك بالعام فى الشبهات المصداقيه.

و إلى هنا وقف القلم فى مبحث الحق و الحكم. و الله ولى التوفيق، و عليه التوكل، و به الاعتصام.

مفهوم الإنشاء و تعريفه

قوله: (فالأولى تعريفه بأنه إنشاء تمليك عين بمال).

أقول: إن واقع الإنشاء المقابل للأخبار و إن كان من الأمور الواضحه التى يعرفها الصبيان و المجانين حسب مرتكزاتهم فضلا عن البالغين، إلا أنه وقع الكلام فى حقيقته و فيما به يمتاز عن الأخبار، فالمعروف بين العلماء: أن الإنشاء إيجاد المعنى باللفظ.

و لكن هذا التعريف مزيف، لأننا ذكرنا فى مبحث المشتقات من مدخل علم الأصول: أن المراد من إيجاد المعنى باللفظ إما إيجاد خارجي، أو إيجاد اعتباري:

أما الإيجاد الخارجى فهو ضرورى البطلان، بدهاه أن الموجودات الخارجيه برمتها مستنده إلى عللها الخاصه، و أسبابها المعينه، و مقدماتها الإعداديه، و من الواضح الذى لا ريب فيه أن اللفظ أجنبى عنها.

نعم قد يكون بعض الألفاظ من مبادئ الوجود الخارجى، كالكلام العنيف المؤثر فى اصفرار وجه الرجل. إلا أن هذا غريب عن إيجاد المعنى باللفظ فى نظام الوجود. كما يبعد عن إيجاد المعنى باللفظ ما هو المعروف بين أهل المعقول من أن اللفظ وجود للمعنى فى عالم اللفظ. و وجه البعد: أن ذلك لا يختص بالجمل الإنشائية. بل يعم الجمل الخبريه و المفردات أيضا.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٥١

و أما الإيجاد الاعتباري فإن كان المراد به وجوده فى نفس المتكلم فهو واضح الفساد، فان الاعتبار النفساني من

أفعال النفس، و من المعلوم أن أفعال النفس توجد فيها بفاعليتها بلا احتياج الى عالم الألفاظ أصلا و رأسا.

و إن كان المراد من الإيجاد الاعتبارى وجود المعنى فى اعتبار العقلاء فيتوجه عليه أن الإنشاء و إن كان موضوعا لاعتبار العقلاء. إلا أن هذا الاعتبار مترتب على تحقق الإنشاء فى الخارج. و كلامنا فى تصوير حقيقته، سواء أ كان ذلك موردا لاعتبار العقلاء أو الشرع، أم لم يكن.

و على الجملة: إنا لا نعقل معنى محصلا لتعريف الإنشاء بإيجاد المعنى باللفظ، سواء فى ذلك الإيجاد الاعتبارى و الإيجاد الخارجى.

و التحقيق: أن الإنشاء إبراز الاعتبار النفسانى بمبرز خارجى. كما أن الخبر إبراز قصد الحكايه عن الثبوت أو السلب بالمظهر الخارجى.

و السر فى ذلك أنا ذكرنا فى مبحث الوضع من مدخل علم الأصول: أن حقيقه الوضع هى التعهد و الالتزام النفسى بجعل لفظ خاص، أو هيئه خاصه مبرزا لقصد تفهيم أمر تعلق غرض المتكلم بتفهمه. و من البديهى أن هذا المعنى أمر اختيارى لكل من التزم بذلك و تعهد به. و الارتباط الحاصل بين الدال و المدلول أمر قهرى و منتزع من الالتزام المذكور.

و لا يخفى على الفطن العارف أن هذا المعنى للوضع موافق للوجدان و الذوق السليم، و الارتكاز العقلائى، و الفهم العرفى، و المعنى اللغوى، بديهه أن الوضع فى اللغة بمعنى الجعل و الإقرار و الإثبات و ما يراد منها من ألفاظ أیه لغه كانت. و عليه فالتزام المتكلم بإبراز مقاصده- عند التفهيم- بالألفاظ الخاصه نوع من الوضع. و من هنا يطلق الواضع على مقنن القوانين فى المحاكم العرفيه.

و على هذا النهج فكل من تعهد بإبراز مقاصده بالألفاظ المتداوله بين أهل اللسان

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص:

لتفهم أمر تعلق به غرضه - فهو واضح حقيقته. نهايه الأمر أن إطلاق الواضع على الجاعل الأول إنما هو لسبق زمانه، و قدم عهده. و لا- فارق فيما ذكرناه بين الجمل الخبريه و الجمل الإنشائية، و غيرهما من الألفاظ المفرده و المركبه التي هي من الامارات الجعليه.

نعم تفترق الجمل الإنشائية عن الجمل الخبريه بأن الجمل الإنشائية إنما وضعت بهيئاتها الإنشائية لابرز أمر ما من الأمور النفسانية: و هذا الأمر النفساني قد يكون اعتبارا من الاعتبارات، كما في الأمر و النهي و العقود و الإيقاعات. و قد يكون صفه من الصفات، كما في التمني و الترجى. و لأجل ذلك أن الجمل الإنشائية لا تتصف بالصدق تاره و بالكذب أخرى. إذ ليس في مواردھا خارج تطابقه النسبه الكلاميه، أو لا تطابقه.

و هذا بخلاف الجمل الخبريه، فإنها موضوعه لابرز قصد الحكايه عن الثبوت أو السلب. و عليه فالهيئات التركيبيه للجمل الخبريه أماره على قصد المتكلم للحكايه عن النسبه، و هذه الحكايه قد تطابق الواقع فتكون الجمله صادق، و قد تخالفه فتكون كاذبه. و قد اتضح لك مما ذكرناه أن المتصف بدء بالصدق و الكذب - في الجمل الخبريه - إنما هو الحكايه عن الواقع. و أما اتصاف الجمله الخبريه بهما إنما هو من قبيل وصف الشئ بحال متعلقه.

و المتحصل مما بيناه أن استعمال اللفظ في المعنى ليس إلا- إظهار المقاصد النفسانيه بمبرز خارجي سواء في ذلك الجمل و غيرها. و إذن فالإنشاء من مصاديق استعمال اللفظ في المعنى بلا ارتباط له بإيجاد المعنى باللفظ.

حقيقه البيع و تعريفه

لا يخفى على الناقد البصير أن البيع ليس إنشاء ساذجا- و إن علم عدم تحقق الاعتبار النفساني- و إلا لصدق مفهوم البيع على بيع الهازل و

الساهى و النائم و السكران و أمثالهم، و لا أنه صرف الاعتبار النفسانى - و إن لم يقترن به المظهر الخارجى -

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٥٣

و إلا لصدق مفهوم البيع على الاعتبار النفسانى المحض من دون إبرازه بمبرز خارجى.

و هو باطل بالضرورة.

بل حقيقه البيع هى الاعتبار النفسانى المظهر بمظهر خارجى، سواء أ كان ذلك ممضى للشارع أو للعقلاء أم لم يكن كذلك. و عليه فإذا اعتبر أحد تبديل ماله بمال غيره فى أفق نفسه، ثم أظهر ذلك بمبرز خارجى صدق عليه مفهوم البيع جزماً. و كذلك الحال فى سائر الأمور الإنشائية من العقود و الإيقاعات، و الأوامر و النواهى، فإن معنى الأمر - مثلاً - ليس إنشاء خالصاً، و لا اعتباراً ساذجاً. بل هو الاعتبار النفسانى المظهر بمبرز خارجى.

و إذا اطلعت على ما ذكرناه فى معنى الإنشاء، و لاحظت ما بيناه فى معنى المبادله «١» جاز لك تعريف البيع بأنه إنشاء تبديل شىء من الأعيان بعوض فى جهه الإضافه. و لا يتوجه عليه لزوم أخذ الإنشاء فى المنشأ. كما سجله المصنف على ما ذكره المحقق الثانى من أن البيع نقل العين بالصيغه المخصوصه. و ذلك لأن هذه المناقشه واضحه الدفع نقضاً و حلاً، و سيأتى قريباً.

قوله: (ثم الظاهر أن لفظ البيع ليس له حقيقه شرعيه، و لا متشرعيه بل هو باق على معناه العرفى).

أقول: قد عرف الفقهاء البيع بتعاريف شتى غير ما ذكرناه:

١- ما ذكره الشيخ فى المبسوط، و العلامه فى التذكرة من أن البيع انتقال عين مملوكه من شخص إلى غيره بعوض مقدر على وجه التراضى. و رماه المصنف الى التسامح الواضح، و لم يبين سره. و لعل الوجه فيه أن الانتقال أثر للبيع، فلا يسوغ

تعريف الشيء بأثره. إلا على سبيل العناية و المجاز.

و أضف إلى ذلك أن البيع أمر قائم بالبائع، كالتملك و التبديل. و الانتقال

(١) قد عرفت ذلك مفصلا في ص ٢٢.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٥٤

صفه للعوضين، فلا وجه لتعريف البعض بذلك. نعم لا بأس بتوصيفه بالانتقال مجازا، لأن ذلك من قبيل توصيف الشيء بحال متعلقه [١].

٢- ما أشتهر بين الفقهاء من أن البيع هو الإيجاب و القبول الدالين على الانتقال.

و ناقش فيه المصنف (ره) بأن البيع من مقوله المعنى دون اللفظ، فلا وجه لتفسيره به. على أن البيع ينشأ باللفظ. و لا معنى لإنشاء الإيجاب و القبول باللفظ. و لكن هذه المناقشه متوجهه إلى تعريف المصنف أيضا، لأنه أخذ الإنشاء في تعريف البيع.

و سيأتي قريبا. قيل:

إن اللفظ سبب و البيع مسبب. فيستحيل تعريف المسبب بسببه.

و يرد عليه: أن البيع ليس من الأمور التوليدية لكي يتسبب إليه بالألفاظ، و يضاف إليه أن من عرف البيع بالتعريف المذكور فقد التزم بكونه اسما للسبب دون المسبب.

٣- ما حكى عن المحقق الكركي في جامع المقاصد من أن البيع نقل العين بالصيغه المخصوصه.

و ناقش فيه المصنف، و حاصل مناقشته: أنه إن كان غرض المحقق الثاني من هذا التعريف ان البيع نقل العين المنشأ بالصيغه المخصوصه فيرد عليه: أن النقل بنفسه و إن كان أمرا يمكن إنشاؤه بالصيغه. إلا- أن النقل مقيدا بكونه منشأ بالصيغه غير قابل لتعلق الإنشاء به. و هو ظاهر.

و إن كان غرضه من ذلك أن البيع نفس النقل الخاص المرادف للبيع، و جعله

[١] ربما يناقش في هذا التعريف بما ذكره في الجواهر من أن البيع فعل، فلا يكون انتقالا. و فيه أن البيع و إن

كان من الفعل بمعناه اللغوى. إلا أنه أمر اعتبارى صرف. و من الواضح أن الأمور الاعتبارية غير داخله تحت مقوله الفعل بمعناها المصطلح المبائنه لمقوله الانفعال.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٥٥

مدلول الصيغه إشاره إلى تعيين ذلك الفرد من النقل الذى تكون الصيغه سببا له. لا أن يكون التقييد مأخوذا فى مفهوم البيع لكى يكون مدلول بعث نقلت بالصيغه، و إن كان غرضه هذا فإن أراد من الصيغه خصوص كلمه بعث فقد لزم منه الدور، إذ الغرض من التعريف معرفه ماده بعث، فلا يمكن تعريف تلك ماده بما يشمل عليها. و إن أراد من الصيغه ما هو الأعم من كلمه بعث و جب الاقتصار على مجرد النقل و التمليك. و الجواب عن ذلك:

أن لفظ البيع - على ما تقدم بيانه قريبا- لم يوضع للاعتبار النفسانى الصرف:

أعنى به اعتبار التبديل بين المالين. كما أنه لم يوضع لمجرد الإنشاء من دون أن يكون هناك اعتبار نفسانى. بل هو موضوع للاعتبار المبرز فى الخارج بمرز ما. و هذا المعنى كما يمكن أن يتحقق بغير صيغه بعث من الألفاظ الكاشفه عن اعتبار التبديل بين العوض و المعوض. كذلك يمكن أن يتحقق بصيغه بعث.

و هذا نظير لفظ الاذن و الإجازة و غيرهما مما وضع لإبراز الرضا النفسى بمرز ما، فإنه كما يمكن إبراز الرضا بلفظ آخر ينطبق عليه مفهوم الاذن. كذلك يمكن إبرازه بلفظ الإذن أيضا. فإذا قال: أذنت لك فى أن تفعل كذا فقد أبرز رضاه بهذه اللفظه، و يكون ذلك مصداقا للإذن فى الخارج.

و على الجملة: لا- مانع من أن يكون البيع اسما للنقل بالصيغه المخصوصه. و معه فكما يمكن إنشاء البيع بسائر الصيغ كذلك يمكن إنشاؤه أيضا بصيغه بعث.

و لا يفرق في ذلك بين القول: بأن الإنشاء إيجاد المعنى باللفظ - كما هو المشهور- و بين القول:

بأنه إظهار ما في النفس من الاعتبار، كما هو المختار عندنا.

و يضاف إلى ذلك: أن ما وجهه المصنف على المحقق الثاني يتوجه على تعريفه حذو النعل بالنعل، و القذه بالقذه، لأن المصنف (ره) قد عرف البيع- و سيأتي- بأنه إنشاء تمليك عين بمال و من الواضح أن إنشاء التمليك ليس إلا إنشاء البيع بالصيغه المخصوصه.

نعم يتوجه على التعريف المزبور أمران، و قد تعرض لهما المصنف

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٥٦

١- أن لفظ النقل ليس مرادفا للبيع. بل هو من الكنايات. و قد ثبت في محله أنه لا يجوز استعمال الألفاظ الكنايه في التعاريف.

٢- أن التعريف المذكور غير جامع لأفراد المحدود، بداهه أن المعاطاه بيع عند المحقق الثاني، مع أنها لم تنشأ بالصيغه أصلا فضلا عن الصيغه المخصوصه.

٤- ما حكى عن الحلبي من أن البيع عقد يقتضى استحقاق التصرف فى المبيع و الثمن. و يرد عليه وجوه:

١- أن العقد مركب من الإيجاب و القبول. و إذن فيتوجه على هذا التعريف ما يتوجه على تعريف البيع بالإيجاب و القبول ٢- أن هذا التعريف لا يشمل البيع الفاسد، لأنه لا يقتضى استحقاق التصرف فى العوضين. مع أنه بيع جزما. و عليه فلا يكون جامعا لأفراد المحدود.

٣- أن التعريف المذكور مشتمل على الدور، لمكان ذكر المبيع فيه، بداهه أن الغرض منه معرفه ماده بعت. و من الواضح أن ذكر ما يقتطف منها فى تعريفها دور واضح ٥- ما ذكره المصنف من أن البيع إنشاء تمليك عين بمال. و يتوجه عليه وجوه:

١- أن لفظ العين يشمل الأعيان المتموله و غيرها. مع

أنه (ره) اعتبر المالىه فى العوضين. فلا يكون تعريفه هذا مانعا عن دخول الأغير فى المحدود.

٢- أنه لو كان البيع إنشاء تمليك عين بمال لزم منه أن يكون التبدیل فى الإضافة الملكیه فقط. و قد عرفت خلاف ذلك فيما تقدم «١» و قلنا: إن البيع تبدیل شىء بشىء فى جهة الإضافة. لا فى الإضافة الملكیه و لا فى الإضافة المالىه.

٣- أنه لا- دليل على اعتبار المالىه فى الثمن. و إنما المناط فى تحقق مفهوم البيع صدق عنوان المعاوضه علیه. و قد مرّ تفصیل ذلك فيما سبق «٢» كما اتضح لك ان الصحيح هو ما ذكرناه فى تعريف البيع من أنه إنشاء تبدیل عين بعوض فى جهة الإضافة.

(١) ص ٢٣.

(٢) ص ٢٤.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٥٧

أوهام حول تعريف البيع

اشاره

قوله: (و لا يلزم علیه شىء مما تقدم. نعم يبقى علیه أمور)

أقول: بعد ما عرف المصنف البيع بإنشاء تمليك عين بمال تصدى لذكر جملة من النقوض المتوجهه على التعريف المزبور. و الجواب عنها. و يحسن بنا التعرض لتلك النقوض و أجوبتها تأسيا له (ره).

منها: ١- أن تعريف البيع بإنشاء تمليك عين بمال موقوف على جواز الإيجاب بلفظ ملكت. و إلا لم يكن التمليك مرادفا للبيع.

و قد أجاب عنه المصنف بصحة الإيجاب بلفظ ملكت، لأن التمليك بالعوض ليس معنى آخر غير البيع. و قد صرح بذلك أيضا فى البحث عن ألفاظ العقود. و سيأتى.

و التحقيق: أنه لا ريب فى جواز إنشاء البيع بلفظ ملكت. و لكن هذا بعيد عن قضيه مرادفه التمليك للبيع. ضروره أنه ربما يتحقق مفهوم البيع و لا- يكون هناك تمليك أصلا. و مثال ذلك: أنه إذا أوصى أحد بصرف ماله فى سبيل الله، و نص على عدم صيرورته ملكا لأحد، فإنه إذا بيع المال المزبور- لكى يصرف ثمنه فى قربات الله- لم يقع التبدیل بين العوضين فى الإضافة الملكيه. بل فى إضافه أخرى غيرها «١».

و أضف إلى ذلك أن الإنشاء بصيغه ملكت إنما يصح فيما إذا كان المشتري أصيلا. و أما إذا كان فضوليا، أو أحد الأولياء من قبل الأشخاص المحجورين فإنه لا يصح خطابه بلفظ ملكتك. بل لا بد حينئذ من إنشاء البيع بلفظ آخر غير لفظ ملكت.

و من النقوض. ٢ أنه إذا كان البيع إنشاء تملك عين بمال لم يشمل ذلك بيع الدين ممن هو عليه، إذ الإنسان لا يملك مالا على نفسه.

(١) قد تقدم تفصيل ذلك في ص ٢٣.

خويي، سيد ابو القاسم موسوي، مصباح الفقاهه (المكاسب)، ٧ جلد، ه ق

مصباح الفقاهه (المكاسب)؛ ج ٢، ص: ٥٨

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٥٨

و أجاب عنه المصنف بوجهين. و حاصل الوجه الأول: أنه يمكن أن يملك الإنسان مالا على نفسه. و تكون نتيجته سقوط ذلك المال عن ذمته. و نظير ذلك:

أن يكون أحد مديونا لغيره دينارا و اشترى الدائن متاعا من المديون بدينار كلي في الذمه فإن الدينارين يسقطان بالتهاتر.

و حاصل الوجه الثاني: أنه إذا لم يعقل تملك الإنسان لما في ذمته لم يعقل يبعه أيضا، إذ ليس للبيع لغه و عرفا معنى غير المبادله و النقل و التمليك، و

ما يساويها من الألفاظ سواء أ كانت من اللغة العربية أم كانت من غيرها و من هذه الناحية قال فخر المحققين: (إن معنى بعت في لغة العرب ملكت غيرى، فإذا لم يعقل ملكيه ما فى ذمه نفسه لم يعقل شىء مما يساويها فلا يعقل البيع).

و التحقيق: أنه لا بأس بما ذكره فى الوجه الثانى. و أما الوجه الأول فيرد عليه أنه إذا صح ملك الإنسان لما فى ذمته حدوثا صح ذلك بقاء أيضا، بديهة أن الموانع العقلية لا يفرق فيها بين الحدوث و البقاء. إلا إذا كان المانع عن البقاء هو الحكم الشرعى، كما فى شراء العمودين فإنه حينئذ لا بأس من الالتزام بالملكية الآتية حدوثا لا بقاء. و لكن هذا فيما إذا كان ملك الإنسان لما فى ذمته بالملكية الاعتبارية لا بالملكية الذاتية.

و قد عرفت ذلك سابقا فى البحث عن أقسام الحقوق و ستعرفه قريبا عند الجواب عن النقض [١].

[١] قد أجاب المحقق النائنى عن النقض المذكور فى المتن و إليك نص مقرر بحثه: (فالصواب أن يقال: بيع الدين على من هو عليه و إن كان صحيحا، إلا أن البيع لم يقع على ما فى الذمه بقيد كونه فى الذمه ليكون من قبيل مالكيه الشخص لما فى ذمته. و ذلك لأنه بهذا القيد لا يمكن تحققه فى الخارج. و لا شبهه أنه يعتبر فى المبيع أن يكون من الأعيان الخارجيه بل يقع البيع على الكلى:-

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٥٩

و التحقيق: أن مالكيه الإنسان لدمته أمر ذاتى تكوينى من غير أن يحتاج إلى الثبوت الاعتبارى، بديهة أن الثبوت الاعتبارى إنما يصح فيما إذا لم يكن هناك ثبوت تكوينى حقيقى. و إلا لكان الاعتبار

لغوا محضاً، و تحصيلاً للحاصل.

و عليه فإذا ملك شخص شيئاً في ذمه غيره فقد ملكه بالملكه الاعتباريه. و إذا انتقل ذلك المملوك إلى المملوك عليه تبدلت الملكيه الاعتباريه بالملكه الذاتيه التكوينيّه، لما عرفته من لغويه الثبوت الاعتبارى فى موارد الثبوت الحقيقى. و إذن فلا مجال

- و هو من الحنطه - مثلاً - فيصير المشتري: أعنى المديون مالكا لذلك الكلى على البائع. و حيث إن البائع كان مالكا لمن من الحنطه على ذمه المديون: و هو المشتري فينطبق ما على البائع على ما كان له على المديون المشتري. فيوجب سقوط ذمه كليهما. و هذا و إن لم يكن من التهاوتر حقيقه، إلا أنه أشبه شىء به) منيه الطالب ج ١ ص ٤٣.

و يتوجه عليه: أن نتيجه ذلك البيع و إن كانت متحده مع نتيجه بيع الدين ممن هو عليه، إلا أن كلا منهما أجنبي عن الآخر، فإن المبيع فى بيع الدين من غير من هو عليه هو بعينه المبيع فى بيع الدين ممن هو عليه، فكما أن المبيع فيما إذا كان المشتري غير من يكون الدين عليه إنما هو الكلى فى ذمه المديون. كذلك المبيع فيما إذا كان المشتري هو المديون.

و أما ما ذكره من أن الكلى المقيد بالذمه لا يقع عليه البيع، لأنه بهذا القيد لا يوجد فى الخارج فيتوجه عليه:

أن الكلى ما لم يضاف إلى الخارج أو إلى ذمه شخص لا يتعلق به اعتبار الملكيه. و بما أن الكلى فى بيع الدين ممن هو عليه أو من غيره ليس هو الكلى الخارجى فلا مناص عن إضافته إلى الذمه. و لكن هذا الكلى غير مقيد بالذمه لكى يستحيل صدقه على الخارج. بل الذمه ظرف له: بمعنى

أن المطالب و الملزم بدفع الكلى هو المديون. و قد تقدم فى ص ١٧ ما يوضحك معنى بيع الكلى فى الذمه.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٦٠

للمناقشه فى بيع الدين ممن هو عليه باستحاله ملك الإنسان لما فى ذمته. كما لا مجال لتوهم سقوط ذلك بعد التملك. بل يوجب البيع تبدل الإضافه الاعتباريه بالإضافه الذاتيه. فالحجر الاساسى للمناقشه فى بيع الدين ممن هو عليه إنما هو خلط الملكيه الذاتيه بالملكيه الاعتباريه. و قد علمت الفارق بينهما.

و من النقوض: ٣- أن تعريف البيع بإنشاء التملك إغ يشمل التملك بالمعاطاه.

مع أن المشهور بين الأصحاب أن المعاطاه ليست بيع. بل ادعى بعضهم الإجماع على ذلك. و إذن فينتقض ذلك التعريف بالمعاطاه.

و يرد عليه: أن المعاطاه بيع حقيقه لغه و عرفا. و أن غرض النافين إنما هو نفى الصحه أو اللزوم عن البيع المعاطاتى. و الذى يوضح ذلك أنه لا وجه لدعوى الإجماع على عدم كونها بيعا. لأن صدق مفهوم البيع عليها أمر عرفى و لا معنى لقيام الإجماع التبعدى على أمثال ذلك. و إنما مورد الإجماع التبعدى هو المسأله الشرعيه و يضاف إلى ذلك أن جما غفيرا من أكابر الفقهاء ذهبوا إلى ان المعاطاه بيع صحيح. بل جمله من المحققين ذهبوا إلى كونها بيعا لازما. و مع ذلك كيف يمكن دعوى الإجماع على عدم كونه بيعا

و من النقوض: ٤- انه إذا كان البيع إنشاء تملك عين بمال انتقض منعه بالشراء،

فإن المشتري بقبوله للبيع يملك ماله بعوض المبيع.

و أجاب عنه المصنف و إليك نصه

(و فيه ان التملك فيه ضمنى و انما حقيقته التملك بعوض. و به يظهر اندفاع الإيراد بانتقاضه بمستأجر العين بعين حيث ان الاستئجار يتضمن تملك العين بمال: أعنى المنفعه.

و لكننا لم نفهم معنى محصلا للتمليك الضمنى إذ يرد عليه أولا انه ان كان مراده من التملك الضمنى التملك التبعى: (بمعنى ان البائع يملك ماله للمشتري أولا و يملك المشتري ماله للبائع ثانيا) فيرد عليه: ان لازم ذلك ان ينعكس الأمر فيما إذا

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٦١

تقدم القبول على الإيجاب: بأن يكون التملك من ناحيه المشتري أولا، و البيع من ناحيه البائع ثانيا.

و ان كان مراده من التملك الضمنى: ان ألفاظ الإيجاب و القبول انما تدل بالدلاله المطابقه على تملك المشتري ماله للبائع، سواء فى ذلك تقدم القبول على الإيجاب و عدمه،

ان كان مراده هذا فيرد عليه: ان هذا يرجع الى جهه الدلاله، و مقام الإثبات. فلا يوجب فرقا بين التملكين لبا، و فى مقام الثبوت، بداهه ان البيع تبديل شىء بشىء فى جهه الإضافه. و من الضرورى أنه يستحيل تحقق التبديل بين شيئين الا ان ينتقل كل منهما الى محل الآخر فى آن واحد، و فى مرتبه واحده. و عليه فلا يعقل وجود التملك من ناحيه البائع إلا فى آن وجود التملك من ناحيه المشتري.

و بتعبير آخر: أن البائع إنما ينشئ التبديل بين الثمن و المثلن فى جهه الإضافه فى مرتبه واحده. نعم يشترط رضا المشتري و قبوله لفعل البائع فى تحقق عنوان التبديل، و نتيجه ذلك: أن التملكين (تملك البائع و تملك المشتري) يتحققان فى مرتبه واحده. و إذن فلا أصاله و لا تبعيه فى المقام.

و أضف إلى ذلك: أننا سلمنا كون التملك من ناحيه البائع أصليا استقلاليا، و من ناحيه المشتري ضمنيا تبعا. الا أن إطلاق التعريف شامل لكلا التملكين و اذن فلا وجه لصرفه عن الثانى، و حصره فى الأول. قيل:

ان مفهوم البيع يوجد بالإيجاب الساذج، و يتحقق به التملك و التملك فى عالم الاعتبار. و عليه فلا يبقى مجال لتملك المشتري لكى ينتقض به تعريف البيع. و اذن فلا شأن للمشتري الا- قبول الإيجاب من البائع و نسبه فعله الى نفسه فتكون منزله القبول فى البيع منزله الإمضاء فى المعاملات الفضوليه و فيه أن قبول الإيجاب و ان كان شرطا فى البيع، لا جزء مقوما له الا أن شروط البيع على ثلاثه أقسام

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٦٢

١- أن يكون شرطا لإمضاء الشارع.

٢- أن يكون شرطا لإمضاء العقلاء.

٣- أن

يكون شرطاً لأصل الاعتبار: بأن يدور عليه مفهوم البيع وجوداً و عدماً. و من الواضح أن تعقب الإيجاب بالقبول من القبيل الثالث. بداهة انتفاء حقيقه البيع بانتفاء القبول. فكما ان التمليك و التملك يستندان إلى البائع كذلك يستندان إلى المشتري.

و من النقوض: ٥- أنه إذا كان البيع إنشاءً تمليك عين بمال انتفض طرده بالصلح على تملك عين بمال

و يتوجه عليه وجوه:

١- أن مفهوم الصلح هو التسالم، و يعبر عنه في لغة الفارس بلفظ (سازش و سازكارى) و عليه فالمدلول المطابقى لكلمه الصلح انما هو إنشاء التسالم على أمر معلوم.

و من الظاهر أن هذا العنوان يغاير عناوين سائر العقود، إذ المنشأ فيها (أولاً و بالذات) عنوان آخر غير عنوان التسالم، بديهه ان كل معامله و ان كانت لا تصدر الا عن تسالم بين الطرفين على تلك المعامله. لكنه غير عقد الصلح الذى يكون المنشأ فيه نفس هذا العنوان. فكم فرق بين إنشاء الصلح، و بين معامله وقع التسالم عليها من الطرفين.

نعم ان نتيجة إنشاء الصلح بعقده قد تكون تمليك عين بعوض، فتتحد مع نتيجة البيع. و قد تكون تمليك عين مجاناً فتتحد مع نتيجة الهبه. و قد تكون تمليك منفعه بعوض فتتحد مع نتيجة الإجاره. و قد تكون تمليك منفعه مجاناً، فتتحد مع نتيجة العاربه. و قد تكون نتيجة الصلح غير ذلك من الأمور: كما إذا كان الصلح على حق غير قابل للبيع، أو على إسقاط لحق الدعوى. و على كل حال لا يكون الصلح مصداقاً للبيع، و لا لغيره من العقود.

و مما يدل على مغايره البيع و الصلح مفهومهما هو أن الصلح - كما عرفته قريبا -

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٦٣

التسالم. و من الواضح أن مفهوم التسالم يستحيل تعلقه بالأعيان. بل لا بد و أن يتعلق ذلك إما بالفعل - كالأسقاط و العفو

و التملك و أشباهها- أو بالحكم الوضعى كالملكيه و نحوها. بخلاف البيع، فإنه تبادل شىء من الأعيان بعوض «١».

و من هنا أن الصلح يتعدى إلى متعلقه بلفظ (عن أو على) فيقال: صلحتك عما علم بما علم. أو يقال: صلحتك على أن يكون هذا لك و ذلك لى. بخلاف البيع، فإنه يتعدى إلى متعلقه بنفسه، فيقال: بعثتك المتاع الفلانى بكذا. فيستوضح من ذلك: أن مفهوم أحدهما غير مفهوم الآخر.

و على الجملة: إن مفهوم التسالم و إن صدق على جميع العقود حتى النكاح، إلا أن المنشأ فى كل عقد بدء غير ما هو المنشأ فى الصلح. و إذن فلا سبيل إلى انتقاض تعريف البيع بالصلح، لأنهما متغايران مفهومًا [١]

[١] ذكر المصنف (ره): أنه (و قد يتعلق الصلح) بتقرير أمر بين المتصالحين كما فى قول أحد الشريكين لصاحبه: صلحتك على أن يكون الربح لك و الخسران عليك فيفيد مجرد التقرير).

أقول: يمكن أن يكون نظره فى ذلك إلى حسنه الحلبي عن الصادق (ع) فى رجلين اشتركا فى مال فربحا فيه و كان من المال دين (و فى التهذيب: و كان المال عينا و دينا، و لم يقل: و عليهما دين) و عليهما دين فقال أحدهما لصاحبه أعطنى رأس المال. و لك الربح، و عليك التوى (الهلاك) فقال: لا بأس إذا اشترطا فإذا كان شرط يخالف كتاب الله فهو رد إلى كتاب الله عز و جل.

فروع الكافى ج ١ ص ٤٠٣. و الوافى ج ١٠ ص ١٢٢. و التهذيب ج ٢ ص ١٦٨. و الوسائل ج ٢ باب ٤ من أبواب أحكام الصلح.

فان هذه الروايه لا تخلو عن الاشعار بنفوذ الصلح فى أمثال الموارد. و يمكن أن يكون نظره إلى

(١) قد تقدم تفصيل ذلك في ص ٢٣.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٦٤

و من النقوض: ٦- أنه إذا كان البيع تملك عين بمال انتقض طرده بالهبة المعوضه.

و التحقيق: أن الهبة على ثلاثة أقسام:

١- أن تكون مجانية من غير أن تقابل بالعوض سواء أ كان ذلك بالاشتراط أم بإرادته المتهب.

٢- أن لا يشترط الواهب عوضا في هبته إلا أن المتهب يعطى العوض من تلقاء نفسه قضيه لمقابله الإحسان بالإحسان.

٣- أن يشترط الواهب عوضا في هبته بأن يهب شيئا للمتهب و يشترط عليه فعلا من الأفعال. و يسمى هذا هبة معوضه. و قد توهم انتقاض تعريف البيع بذلك.

و يتوجه عليه ما ذكره المصنف و توضيحه: أن حقيقه الهبة متقومه بتمليك الواهب ماله للمتهب تملিকা مجانية من دون أن يعتبر العوض في ماهيتها. نهايه الأمر أنه قد يشترط فيها العوض، فتسمى هبة معوضه. و من الظاهر أن اشتراط العوض فيها لا يخرجها عن حقيقتها، إذ الشرط ليس عوضا للتمليك، و لا- بدلا عن المال الموهوب بل شأن العوض المشروط في الهبة شأن سائر الشروط المشروطة في بقيه العقود.

و الشاهد على صدق مقالنا: أنه لو تخلف المتهب عن العمل بالشرط لم تبطل الهبة. بل يثبت للواهب خيار تخلف الشرط.

و يتضح ما ذكرناه وضحاً حلياً بملاحظه التعويض غير المشروط في ضمن الهبة الأولى الصادره من الواهب، بداهه أن التعويض الصادر من المتهب هبة أخرى غير دخليه في حقيقه الهبة الأولى الصادره من الواهب. فيستكشف من ذلك أن حقيقه الهبة متقومه بالتمليك المجانى و هذا بخلاف البيع، فإنه متقوم باعتبار التبدل بين العوض

- البخترى الضعيف عن الصادق (ع) قال الصلح جائز بين المسلمين. و كمرسله الفقيه عن رسول الله (ص) الصلح جائز

بين المسلمين إلا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا الوافى ج ١٠ ص ١٢١. و الوسائل باب ٣ من أبواب أحكام الصلح.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٦٥

و المعوض، و إظهاره بمبرز خارجى. و عليه فيستحيل تحقق مفهوم البيع بتمليك البائع فقط، أو بتمليك المشتري فقط [١].

[١] ربما يتوهم انتقاض التعريف بقسم آخر للهبة المعوضه الذى لم يتعرض له المصنف: و هو أن يهب الواهب ماله للمتهد على أن تكون داره- مثلا- للواهب بعنوان شرط النتيجة.

و لكنه أيضا أجنبى عن حد البيع، بداهه أن الدار و إن صارت ملكا للواهب بقبول المتهد الهبه. إلا أن ذلك من ناحيه الشرط دون العقد. و لذا لو فرض فساد الشرط- لعدم كون الدار ملكا للمشروط عليه، أو من جهه أخرى- لم تبطل الهبه بناء على ما هو المشهور بين الأصحاب من أن فساد الشرط لا يسرى إلى العقد. و هذا بخلاف البيع، فان العوض فيه يصير ملكا للبائع بنفس العقد. لا من قبل الشرط.

ثم إنه لا وجه لما ذكره المصنف (ره) من حصر تمليك العين بالعوض فى البيع.

و تحقيق ذلك فى نواحي شتى:

١- ما أفاده المصنف من أنه لا معنى للرجوع إلى الأصل بعد انحصار التمليك بالعوض فى البيع، و عدم صدقه على غيره.

و فيه أن التمليك بالعوض غير منحصر فى البيع، بل له صنف آخر غير البيع، كتبديل عرض بعرض، أو نقد بنقد، أو منفعه بمنفعه من دون أن يجعل أحد العوضين ثمنا و الآخر مثمنا، فان ذلك خارج عن حدود البيع، و إنما هو قسم خاص من المعاملات المعاوضيه. و تدل على صحته آيه التجاره عن تراض. النساء ٤: ٣٣-٢ أنه إذا وجدت معامله فى

الخارج و شك في أنها بيع أو غيره حملت على البيع، لغلبته على سائر أفراد التمليك بالعوض، وقد حقق في محله أن الظن يلحق الشيء بالأعم الأغلب.

و فيه أنه لا دليل على حجية الغلبة، و إذن فالظن الحاصل منها لا يغنى من

مصباح الفقاهة (المكاسب)، ج ٢، ص: ٦٦

ثم إنه ذكر السيد في حاشيته قسمين آخرين للهبه غير ما تقدم:

١- أن تقع الهبه في مقابل الهبه، كما إذا قال الواهب:

ملكك كذا بهيتك كذا، و يقصد بذلك وقوع الهبه بإزاء الهبه: بأن تكون كلمه (الباء) متعلقه بالتمليك بلحاظ نفسه لا بلحاظ متعلقه و الفارق بين هذا القسم، و بين ما يشترط فيه العوض: أنه إذا لم يهب المتهب هنا بطلت الهبه الأولى، إذ المفروض أن كلا- من التمليكين وقع في مقابل الآخر. و من الظاهر أن مقتضى المقابله هو انتفاء كل منهما بانتفاء الآخر. بخلافه هناك، فإن مخالفه الشرط فيه يوجب الخيار فقط.

و أما الفارق بينه و بين البيع فإن المقابله هنا بين الفعلين. بخلاف البيع فإن المقابله فيه بين العوضين.

٢- أن تقع المقابله بين المال و الهبه: بأن يقول الواهب ملكك كذا بمقابل ما أعطيتني. نظير أن يقول: أكرمتك بعوض ما أعطيتني. و يقصد في هذا القسم وقوع المال بإزاء الهبه: بأن تكون كلمه (الباء) متعلقه بالتمليك بلحاظ نفسه أيضا.

و السر في أن هذا القسم من أقسام الهبه دون البيع: أن العوض فيه لم يقابل بالعين لكى يكون ذلك من أفراد البيع، بل في مقابل الفعل و هو التمليك. و أما المال فهو مجانى صرف و لم يقع بإزائه شيء.

- الحق شيئاً. و يضاف إلى ذلك أن بقيه أفراد التمليك بالعوض ليست بنادره. غاية الأمر

أن أفراد البيع أكثر. من غيرها.

٣- إذا أنشئ التمليك بالعوض بصيغته البيع، و احتمالنا إرادته المعنى المجازى من ذلك- كالصلح و الهبة المعوضه- حمل على البيع، لأصالة الحقيقة التي ثبتت حجيتها ببناء العقلاء، و إجماع العلماء، و سيره الرواه، و ديدن حمله الحديث.

و فيه أن الأصل بهذا المعنى و إن كان صحيحا، بل موردا للتسالم. و لكن الظاهر أنه ليس مراد القائل. كما هو واضح للمتأمل.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٦٧

و التحقيق: أنا لا- نعقل مقابله الهبة بالهبة أو بالمال مقابله معاوضيه بصيغته وهبته، لأن هذه الصيغته إنما تكفلت بإنشاء تمليك متعلقها (العين الموهوبه) للمتهد و مع ذلك يستحيل أن يتكفل بإنشاء تمليك نفسها له إلا بإنشاء آخر بأن يقول:

ملكته هبتي لك كذا بهيتك إياي كذا.

و عليه فيكون كل من المتعاملين مالكا لعمل الآخر: أعنى به الهبة المذكوره فى العقد.

و من النقوض: ٧- أنه إذا كان البيع إنشاء تمليك عين بمال انتقض طرده بالقرض،

لأنه أيضا إنشاء تمليك عين بمال.

و أجاب عنه المصنف:

(بأن مفهومه ليس نفس المعاوضه بل هو تمليك على وجه ضمان المثل أو القيمة، لا معاوضه للعين بهما).

و ناقش فيه المحقق الا-يروانى و إليك نصه «فإما هو مجرد تغيير للعباره مع، كون واقعه هو المعاوضه، أو هو غير معقول، فان التمليك على وجه ضمان المثل أو القيمة إن كان بمعنى المقابله على أن يكون تمليكا بإزاء عوض فى الذمه فذلك هو الأول، فإنه تمليك بعوض فى الذمه. و إن كان لا- بمعنى المقابله. بل كان التمليك مجانيا و قد اشترط فى تمليكه أن تكون الذمه مشغوله بحكم الشارع، كما تكون مشغوله فى موارد الضمانات فذلك هو الثانى).

و لكن هذه المناقشه غريبه عن مقصود المصنف، فان غرضه- على ما يظهر من مبحث ضمان العين بالمثل أو القيمة

و سيأتي- أن الإنسان إذا وضع يده على مال غيره ضمنه لمالكة بجميع خصوصياته النوعيه و الصنفيه و الشخصيه- سواء أ كانت تلك الخصوصيات دخيله فى المالىه أم لا- بديده أن الثابت فى ذمه الضامن ابتداء إنما هو نفس العين. فيجب ردها إلى مالكة لقاعده ضمان اليد. و إذا تلفت العين وجب مثلها

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٦٨

على الضامن، لأنه أقرب إلى التالف و إن لم يوجد مثلها وجب عليه أداء قيمتها، لاحتوائها على جميع ما هو دخيل فى مالىه العين.

و على هذا الضو. فمعنى القرض هو تمليك المقرض ماله للمقترض على وجه ضمان المثل. و حينئذ فيملك الدائن على المديون أمرا كلياً منطبقاً على كل فرد من الأفراد الخارجيه المساويه لما أخذه من القرض فى الخصوصيات النوعيه و الصنفيه الدخيله فى المالىه. و أما الخصوصيات الشخصيه غير الدخيله فى المالىه فهى لا تدخل تحت الضمان لأن الإنسان إنما يستقرض شيئاً لدفع حاجته به. فلزوم إبقائه على حاله نقض للغرض و عليه فليس للمقرض ان يجبر المقترض على رد العين المأخوذه قرضاً تمسكاً بدليل ضمان اليد، بدها ان قاعده ضمان اليد لا تجرى فى المقام، إذ المفروض ان يد المقترض لم تتعلق بمال غيره. و أما الضمان بالاقدام فلا يترتب عليه أزيد مما ثبت فيه التعهد. و قد عرفت قريباً: أن العهده لم تثبت- فى باب القرض- إلا بالنسبه إلى مالىه العين المأخوذه قرضاً، لا بالنسبه إلى خصوصياتها الشخصيه. فيستوضح من ذلك أن القرض خارج عن حدود البيع.

و يتضح ما ذكرناه جلياً بقياس القرض بالغصب، إذ لا- فارق بينهما إلا من ناحيه أن المغصوب يضمن على الغاصب بجميع خصوصياته النوعيه و الصنفيه و

الشخصيه و هذا بخلاف القرض فان المال المأخوذ قرضا غير مضمون بالخصوصيات الشخصيه كما عرفته قريبا. و على هذا فكما لا يتوهم انتقاص تعريف البيع بالغصب، كذلك لا يتوهم انتقاضه بالقرض أيضا. و هذا واضح لا ريب فيه.

ثم إن المصنف قد استشهد على خروج القرض عن مفهوم البيع بأمر عديده.

١- أنه لو كان القرض من أفراد البيع لجرى فيه رباء المعاوضه مع أنه لا يجرى فيه.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٦٩

و أوضحه السيد في حاشيته بما هذا نصح (لا- يشترط في تحقق الربا فيه (القرض) ما يعتبر في تحققه في سائر المعاوضات من اعتبار كون العوضين من جنس واحد، و اشتراط كونهما من المكييل و الموزون. بل يحرم فيه الزيادة مطلقا و إن لم يكونا من جنس واحد، كما في قرض القيميات، و كذا إن كان معدودا أيضا هذا).

ثم ناقش في ذلك و إليك لفظه: (و لكن يمكن أن يمنع دلاله ذلك على عدم كونه معاوضه و إن كان أصل المطلب حقا، لوضوح أن القرض تمليك بالضمنان، لا بعوض. و ذلك لإمكان اختصاص بعض المعاوضات بسعه دائره الربا فيه لدليل خاص فتدبر).

و الظاهر: أن المصنف (ره) يريد من

قوله: (لا يجرى فيه رباء المعاوضه)

مطلباً آخر غير ما فهمه السيد منه. و هو: أن اقتراض نقد مسكوك من الذهب أو الفضة، و دفع نقد آخر منهما- حين الأداء- الذي يساوى القرض في المالىه و إن زاد عليه في المقدار لا يستلزم الربا و مثال ذلك: أن يقترض أحد من صاحبه ريالاً عراقياً و يدفع عن بدله إلى المقرض أربعه دراهم. فان هذه الدراهم و إن كانت مساويه للرايات في المالىه، و لكنها زائده عليها في

المقدار. و مع ذلك لا يكون هذا رباء.

إلا إذا استلزم زياده فى المالىه. و هذا بخلاف المعاملات المعاضيه فإن شراء الريال الواحد بأربعه دراهم معامله ربويه قطعاً.

و السر فى ذلك ما ذكرناه آنفاً من ان معنى الفرض تملك العين على وجه ضمان المثل أو القيمه. و من بين ان هذا العنوان أمر كلى قابل الانطباق على أفراده الخارجيه المساويه للعين المأخوذه قرضاً فى المالىه و ان زادت عليها فى القدر. فيستكشف من ذلك ان باب القرض غريب عن باب المعاملات المعاضيه. و الا لاتحدا فى الآثار.

قوله: (و لا الغرر المنفى فيها).

أقول: توضيح كلامه: أنه يجوز اقتراض شىء

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٧٠

مع الجهل بمقداره و أوصافه. و من الظاهر انه لو كان القرض من قبيل المعاملات المعاضيه لاعتبر فيه العلم بالمقدار و الأوصاف، لنهى رسول الله (ص) عن بيع الغرر «١» و عليه فلو أخذ المقرض قبضه من الدراهم المصبوبه بين يديه، و أقرضها لشخص من غير علم بمقدارها صح القرض. نعم لا بد للمقترض أن يعرف مقدار ذلك لكى يتمكن من الأداء. إلا أنه أجنبى عن حقيقه القرض و من هنا لا بأس باقتراض الطعام بصخره مجهوله، لإمكان الأداء بتلك الصخره و إن لم يعلم مقدارها إلى الأبد.

نعم ظاهر جمع من الفقهاء فى باب القرض وجوب العلم بمقدار القرض، و أنه لا يجوز الاقتراض بالكيل و الوزن المجهولين. و لكن ناقش فى ذلك بعض الأعظم و نقل فيه القول بالجواز عن ظاهر جماعه آخرين بدعوى أن دليل نفي الغرر مختص بالبيع. غاية الأمر أنه يجوز التعدى منه إلى مطلق المعاملات المعاضيه، للقطع بعدم الخصوصيه للبيع، إذ المناط فى النهى عن بيع الغرر

إنما هو رفع النزاع، وقطع المرافعه.

و من البديهي أن هذا المناط موجود في مطلق المعاملات المعاوضيه، و أما القرض فلا دليل على اعتبار نفى الغرر فيه، و لا أنه من قبيل المعاملات المعاوضيه. لكي يعتبر فيه نفى الغرر من هذه الناحيه و إذن فلا وجه لاعتبار العلم بمقدار القرض.

و هذه المناقشه في غايه المتانه. و لكن يحسن بنا أن نقول: إن القرض خارج عن موضوع الغرر حتى مع وجود الدليل على نفى الغرر بقول مطلق، لأننا ذكرنا سابقا: أن الثابت في ذمه المقترض إنما هو ماله العين المأخوذه قرضا، سواء أ كانت تلك العين معلومه المقدار و الأوصاف، أم كانت مجهوله كذلك.

نعم يعتبر العلم بمقدار القرض مقدمه للأداء. و من الواضح أن ذلك يمكن بعد الاقتراض أيضا. و إذن فما ذكره المصنف من تأييد خروج القرض عن حد البيع متين.

و قد اتضح لك من جميع ذلك انه لا يعتبر ذكر العوض أيضا في القرض.

(١) سنن البيهقي ج ٥ ص ٣٣٨

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٧١

بحث في بعض معان البيع

إشاره

قوله: (و يظهر من بعض من قارب عصرنا استعماله في معان آخر غير ما ذكر).

أقول: لعل مراده من البعض هو المحقق صاحب المقاييس. و ذكر السيد في حاشيته: أن (الظاهر انه الشيخ الكبير الشيخ جعفر في شرح القواعد). و مراده من غير ما ذكر غير ما ذكره هو (ره) و اختاره. و إلا فقد ذكر بعض هذه المعانى فيما تقدم. و إليك هذه المعانى التى تعرض لها المصنف:

١- الإيجاب المتعقب بالقبول، و إليه نظر كل من أخذ قيد التعقب بالقبول في تعريف البيع المصطلح، و لعل هذا هو المتبادر من لفظ البيع، و لذا لا يطلق لفظ البائع

على من أوجب البيع فقط من غير اقترانه بالقبول.

٢- الأثر الحاصل من الإيجاب والقبول، وهو الانتقال، و يظهر هذا من المبسوط وغيره.

٣- نفس العقد المركب من الإيجاب والقبول. وإليه ينظر كل من عرف البيع بالعقد.

المعنى الأول: إنشاء التملك المتعقب بالقبول.

وقد ناقش فيه المصنف، و حاصل مناقشته: أن الإيجاب المتعقب بالقبول من أفراد البيع. وإنما انصرف إليه اللفظ لقيام القرينه الخارجيه على ان المراد من الإيجاب إنما هو الإيجاب المثمر. و من الواضح ان الأثر لا- يترتب إلا- على الإيجاب المتعقب بالقبول، دون الإيجاب الساذج. و لو لا هذه القرينه لكان المقصود من لفظ البيع الإيجاب المحض.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٧٢

و أضف الى ذلك أنه لم يقل أحد: أن تعقب الإيجاب بالقبول دخيل في معنى البيع، و إن التزموا بكونه شرطاً للانتقال الخارجى.

و الوجه فى ذلك: أن البيع و ما يساويه فى المعنى من قبيل الإيجاب و الوجوب لا من قبيل الكسر و الانكسار، إذ كما ان الأمر قد يأمر بشىء، و لا يكون ذلك واجبا فى الخارج، كذلك البائع، فإنه قد ينشئ البيع، و هو لا يوجد فى الخارج.

و هذا بخلاف الكسر و الانكسار، فإن أحدهما لا ينفك عن الآخر. و يتوجه على هذه المناقشه وجوه.

١- ما ذكره السيد فى حاشيته. و صفوته: أن كل تملك إنشائى ليس ببيع بل المراد من البيع هو الإيجاب المتعقب بالقبول على سبيل الشرط المتأخر. و الدليل على ذلك هو التبادر. و صحه السلب. و من هنا لو أخبر أحد عن بيع داره، مع انه لم يتحقق فى الخارج إلا الإيجاب الساذج من دون ان يقبله المشتري لكان كاذبا فى اخباره. كما أنه إذا

أخبر عن بيع داره. و أخبر أيضا عن عدم قبول المشتري ذلك كان مناقضا في كلامه. و هذا بخلاف ما إذا أخبر عن البيع ثم أخبر عن فقدان شرط من شرائط صحته فإنه لا يعد مناقضا في اخباره، و قد يتوهم ان ذلك من ناحيه الانصراف و لكنه توهم فاسد، إذ لو صح هذا لجرى مثله عند فقدان سائر الشرائط أيضا. مع انه لو تحقق البيع بإيجابه و قبوله، و لكن كان فاقدا لبعض شرائط الصحة لصدق عليه مفهوم البيع قطعا.

و أضف الى ذلك: ان البيع من قبيل العقود، و من البين الذى لا ريب فيه انه لو كان الإيجاب الصرف بيعا من دون تعقبه بالقبول للزم منه ان يكون البيع من الإيقاعات، لا من العقود، و هو بديهى البطلان.

و على الجملة: إن قوام العقود برمتها بالإيجاب المتعقب بالقبول لانه لا يتحقق

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٧٣

أى عقد من العقود بالإيجاب الساذج. سواء أ كان هذا الإيجاب متوجها إلى قابل شاعر، و لكنه لم يقبله، أم كان متوجها إلى جسم غير شاعر، كالجدار و نحوه.

٢- أنه لا وجه صحيح لفرقه المصنف بين الإيجاب و الوجوب، و بين الكسر و الانكسار، بديهى أن الفعل الصادر من الفاعل أمر وحدانى لا تعدد فيه بوجه، و إنما التعدد فيه بحسب الاعتبار فقط. كالإيجاد و الوجود، فإنهما شىء واحد.

غايه الأمر أن هذا الشىء الواحد بالنسبه إلى جهه الإصدار يسمى إيجادا، و بالنسبه إلى جهه الصدور يسمى وجودا. و كذا الحال فى التمليك و الملك. و الإيجار و الإجاره.

و الإيجاب و الوجوب. و الكسر و الانكسار. و أشباه ذلك.

و دعوى أن الوجوب ينفك عن الإيجاب. و لكن الكسر

لا ينفك عن الانكسار دعوى جزافيه، إذ الإيجاب أيضا لا ينفك عن الوجوب. إلا أن عدم انفكاك أحدهما عن الآخر في نظر الأمر فقط، لا في الخارج، وفي جميع الأنظار.

٣- أن البيع «١» إنشاء تبديل عين بعوض في جهة الإضافة. و من الظاهر أن هذا المعنى لا يتحقق إلا بتعقب الإنشاء بالقبول. و عليه فلا يوجد مفهوم البيع بالإيجاب إلا عند تعقبه بالقبول بنحو الشرط المتأخر، أو على سبيل القضية الحينيه.

و إذن فينحل البيع في الحقيقة إلى قضية شرطيه أو حينيه. فمعنى قول البائع بعت المتاع الفلاني من زيد: أنه بعتة إياه إن قبله، أو حين قبوله.

و قد يتوهم أن ذلك يرجع إلى التعليق و هو مبطل للعقود بالضروره.

و لكن هذا التوهم بديهى الفساد، لأن بطلان العقود بالتعليق ليس من ناحيه الاستحاله العقليه لكى لا يقبل التقييد، أو التخصيص. بل إنما هو من ناحيه الإجماع.

و من الظاهر أن الإجماع دليل لى فلا- يؤخذ منه إلا- بالمقدار المتيقن. و القدر المتيقن هنا ما يكون التعليق فيه على الأمور الخارجه عن صميم العقد و مفهومه.

(١) قد تقدم ذلك في ص ٥٣.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٧٤

و يضاف إلى ذلك أن العقود المتعارفه لا تخلو عن مثل هذا التعليق.

و المفروض أنها ممضاه للشارع.

فيستوضح من ذلك أن التعليق المذكور لا يضر بالعقود في نظر الشارع.

و بتعبير آخر أن البيع له أربعة أقسام:

١- الإنشاء الساذج من غير أن ينضم إليه القبول. و لا شبهه في أن هذا لا يسمى بيعا حتى في نظر الموجب فلا يترتب عليه أى أثر من آثار البيع.

٢- الإيجاب و القبول من غير أن يلحق بهما الإمضاء من العرف أو الشرع فان ذلك يسمى

بيعا فى نظر كل من الموجب والقابل، و لا يسمى بيعا عند العرف و الشرع.

٣- الإيجاب و القبول مع كونهما موردا للإمضاء أهل العرف دون الشرع.

كبيع ما لا- يصح بيعه شرعا، نظير الميتة و الخمر و الخنزير و أشباهها، فإن هذا يعد بيعا فى نظر المتبايعين و أهل العرف دون الشرع.

٤- الإيجاب و القبول مع التحاق الإمضاء من أهل العرف و الشرع بهما.

و لا شك فى أن هذا بيع بالحمل الشائع فى جميع الانظار. و قد اتضح لك مما بيناه أنه لا يوجد البيع فى أى وعاء من الأوعيه بالإيجاب الخالص. و من هنا لا- يطلق البائع على من أوجب البيع، و لم يتعقب ذلك بالقبول. و كذلك الحال فى سائر العقود برمتها.

قوله: (و كذلك لفظ النقل و الابدال و التمليك و شبهها. مع أنه لم يقل أحد بأن تعقب القبول له دخل فى معناها).

أقول: حاصل كلامه: أن شأن البيع شأن النقل و الابدال و التمليك، فكما لا يعتبر فى صدق مفاهيم تلك الكلمات قيد التعقب بالقبول كذلك لا يعتبر ذلك أيضا فى صدق مفهوم البيع.

و فيه أنك قد عرفت قريبا: أن اعتبار القبول فى مفهوم البيع أمر واضح.

مصباح الفقاهة (المكاسب)، ج ٢، ص: ٧٥

بل هو كالنور على المنار. و عليه فلا وجه لقياسه بما لا يعتبر فى مفهومه قيد التعقب بالقبول.

و أما النقل فهو موضوع لمفهوم عام: و هو كل ما صدق عليه عنوان النقل، سواء أ كان ذلك نقلا خارجيا كنقل شىء من مكان إلى مكان آخر، أم كان نقلا- اعتباريا و من هنا تطلق كلمه الناقله على آله النقل. كالحموله و السفن و السيارات و الطائرات و غيرها. و من الواضح

جدا أنه لا- يعتبر قيد التعقب بالقبول في هذا المفهوم الواسع. و من هنا ظهر لك أنه لا وجه لقياس البيع بكلمه الإبدال أيضا، ضروره أن المبادله أعم من المبادله الخارجيه، و من المبادله الاعتباريه. كما أن المبادله الاعتباريه أعم من البيع و غيره «١».

و أما التمليك فإن النسبه بينه و بين البيع هي العموم من وجه، إذ قد يوجد التمليك و لا يصدق عليه مفهوم البيع، كما في الهبه، و الوصيه، و الإرث، و تمليك الله سبحانه الزكاه للفقراء و الخمس لبنى هاشم، و غير ذلك. و قد يوجد البيع و لا يكون هناك تمليك. كبيع المتاع بسبيل الله من الزكاه فإن هذا بيع و ليس فيه تمليك من ناحيه البائع «٢» و قد يجتمعان و هو كثير.

و إذن فعدم اعتبار قيد التعقب بالقبول في مفهوم كل من النقل و الابدال و التمليك لا يلازم عدم اعتباره في مفهوم البيع الذي هو أخص من مفاهيم تلك الكلمات مطلقا، أو من وجه.

المعنى الثاني: الأثر الحاصل من الإيجاب و القبول، و هو الانتقال.

و التحقيق أنه إن أريد من الانتقال اعتبار المالكه بنظر العرف و الشرع فلا شبهه أن ذلك متأخر عن البيع تأخرا رتبيا- و إن أخذ البيع بمعنى المبيعه- لأن نسبه

(١) تقدم ذلك في ص ٩.

(٢) تقدم ما يرجع إلى هذا المثال في ص ٢٣.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٧٦

البيع إلى الاعتبار المزبور نسبه الموضوع إلى حكمه، و من البديهي أن الموضوع يتقدم على حكمه تقدا رتبيا.

و على هذا فاستعمال كلمه البيع في الانتقال من الأغلاط الواضحه، و معه لا يمكن تعريف البيع بالانتقال و إن أريد من الانتقال اعتبار المالكه بنظر المتبايعين فإنه يجوز تعريف البيع بذلك، لأن الانتقال متحد

مع البيع وجوداً- لما عرفت قريبا من اتحاد الإيجاد و الوجود- و إن تغايرا اعتبارا. و لكنه ليس معنى آخر يغير المعنى الأول.

المعنى الثالث: نفس العقد المركب من الإيجاب و القبول.

أقول: قد حكى المصنف عن بعض من قارب عصره ما هذا نصه:

(الظاهر اتفاقهم على إرادته هذا المعنى فى عناوين أبواب المعاملات حتى الإجاره و شبهها التى ليست هى فى الأصل اسما لأحد طرفى العقد).

و يتوجه على ذلك.

أنا لم نجد موردا يستعمل فيه لفظ البيع و غيره فى الإيجاب و القبول و إذن فلا وجه صحيح لحمل الألفاظ المذكوره فى طليعه عناوين المعاملات على ذلك. بل إن ألفاظ العقود برمتها أسماء لأحد طرفى العقد. و هو الإيجاب.

و أما الإجاره و الوكاله فلا يبعد أن تكونا أيضا من أسماء فعل الموجب:

أما الإجاره فلأنها بمعنى الأجر. و الأجر قد يستعمل و يراد به الجزاء و الأجره.

و قد يستعمل مصدرا من أجر: بمعنى أكرى. بداهه أن أجر مجردا قد يستعمل بمعنى أجر- كما فى القاموس و مجمع البحرين- و على ذلك فالإجاره تكون مصدرا لأجر، كالكتابه التى هى مصدر لكتب.

و أما الوكاله فهى أيضا فعل الموجب، كالتوكيل، لأن الأفعال المجرده و المزيد فيها و إن اختلفت بالاعتبار، لكنها متحده وجودا.

و السر فى ذلك: أن نسبه المصادر المجرده إلى المصادر المزيد فيها نسبه الوجود إلى الإيجاد. فكما أن الوجود و الإيجاد متحدان حقيقه، و مختلفان اعتبارا. كذلك

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٧٧

المصادر المجرده. و المصادر المزيد فيها و على هذا فاستعمال لفظ التوكيل فى الفعل الصادر من الموجب إنما هو بلحاظ جهه الصدور. و استعمال لفظ الوكاله فيه إنما هو بلحاظ نفس الفعل.

و قد يستدل على صحه استعمال لفظ الإجاره فى الإيجار بقوله (تعالى) فى

التحدث عن قصه تزويج موسى (ع) من بنت شعيب (ع) (قَالَ: إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَيَّ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حَبِيبًا) (١).

و وجه الاستدلال: أن معنى الآية هو أن تأجرني نفسك.

و لكن هذا الاستدلال فاسد، لأن كلمه أن تأجرني في الآية الكريمة مستعمله في معنى الجزاء و الثواب. أو أن المراد من ذلك أن تكون أجيرا لي - على سبيل شرط النتيجة- و هذا الأخير قد ذكر في مجمع البحرين و لسان العرب.

ثم إنه قد نسب المصنف إلى الشهيد الثاني - و إن لم تثبت النسبه - أن إطلاق لفظ البيع على العقد مجاز لعلاقه السببيه.

ثم وجه كلامه، و حاصل توجيهه: أنه ليس مراد الشهيد من المسبب النقل الحاصل من الإيجاب الصرف، لأنه حاصل بنفس الإنشاء من دون توقفه على القبول، كما أن وجوب الضرب يتحقق في نظر الأمر بالأمر فقط و إن لم يصر واجبا في نظر غيره.

بل مراد الشهيد الثاني من المسبب إنما هو الأثر الحاصل من العقد في نظر الشارع: و هو النقل و الانتقال و من الواضح أن ذلك لا يحصل إلا بالعقد المركب من الإيجاب و القبول. و عليه فاستعمال لفظ البيع - الذي وضع للمسبب - في نفس السبب إنما هو بعلاقه السببيه و المسببيه. و حينئذ فإضافه العقد إلى البيع بمعنى الأثر الحاصل من

(١) القصص ٢٨. الآية: ٢٧.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٧٨

العقد إضافه لاميّه. و من قبيل إضافه السبب إلى المسبب:- أي عقد للبيع - لا إضافه بيانیه.

و على هذا التوجيه فيتوجه على الشهيد الثاني ما وجهه المصنف على المعنى الثاني المتقدم من أن البيع بمعنى الانتقال لم يوجد في اللغة، و لا في العرف، و إنما وقع ذلك

فى تعريف جماعه تبعاً للمبسط.

و یرد على المصنف أيضاً: أن معنى البيع ليس هو الأثر الحاصل منه فى نظر الشارع: أعنى به الانتقال لکی یصح إطلاقه على سببه مجازاً. بل ذلك الأثر حکم من أحكام البيع. و من الظاهر أنه لا یصح إطلاق البيع على حکمه و لو إطلاقاً مجازياً بل معنى البيع كما عرفت هو الاعتبار النفسانى المبرز بمبرز خارجى «١».

نعم لو ثبت هذا الإطلاق لأمكن تصحيحه بما اشتهر بين العلماء من أن الإنشاء إيجاد المعنى باللفظ، فإنه على هذا يتسبب البائع بالإيجاب و القبول إلى إيجاد البيع. و حينئذ فإطلاق كلمه البيع على الأثر الحاصل من الإيجاب و القبول - و هو الانتقال - من قبيل إطلاق السبب على المسبب، لعلاقه السببيه و قد عرفت بطلان ذلك آنفاً.

و أما ما نسب إلى الشهيد الثانى (ره) من صحه إطلاق البيع على العقد المركب من الإيجاب و القبول فلم نجده فى لغه، و لا فى عرف بل إرادته هذا المعنى من العناوين المذكوره فى طليعه أبواب المعاملات غلط واضح. إذ لا معنى لان يراد من قول الفقهاء:

كتاب البيع - مثلاً - كتاب الإيجاب و القبول.

و الذى يحسن بنا أن نفهمه: أنه إذا صح إطلاق كلمه البيع على الإيجاب و القبول كان ذلك من ناحیه أخرى. و تحقيق ذلك: أنه قد يطلق البيع، و يراد به ما ذكرناه

(١) قد تقدم ذلك فى ص ٥٣.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٧٩

سابقاً من أنه إنشاء تبديل شىء من الأعيان بعوض. و قد عرفت فيما تقدم: أن البيع بهذا المعنى هو الإيجاب الساذج المتعقب بالقبول. كما أن الأمر كذلك فى سائر العقود برمتها «١».

و قد يطلق البيع و يراد به المعاهده الخاصه

الحاصله بين المتبايعين. و لعل إطلاقه على هذا المعنى أكثر من إطلاقه على الإيجاب المتعقب بالقبول. و إليه ينظر جميع ما ورد فى النصوص و الفتاوى من أنه لزم البيع، أو وجب، أو لا يبيع. و هو الذى يفرض له البقاء و يتعلق به الفسخ و الإمضاء. و ترد عليه الشروط و الاحكام. و إذن فيمكن أن يقال: انه لم يوجد مورد يستعمل فيه لفظ البيع فى العقد الذى هو سبب للبيع. بل كل ما يتوهم كونه من هذا القبيل - كقولهم كتاب البيع، أو عقد البيع - فهو مستعمل فى المعاهده الخاصه. و حينئذ فإضافه العقد إلى البيع من قبيل الإضافه البيانیه، لا الإضافه اللامیه.

و المتحصل من جميع ذلك: أن إطلاق كلمه البيع على الإيجاب و القبول من الأغلاط الواضحه، لا من الاستعمالات المجازیه.

ألفاظ المعاملات أسماء للأعم

قوله: (ثم إن الشهيد الثانى نص فى كتاب اليمين من لك).

أقول: يقع البحث هنا فى ناحيتين:

١- أن ألفاظ المعاملات هل هى موضوعه للصحيح، أم للأعم منه و من الفاسد.؟

٢- أنه إذا قلنا بأنها موضوعه للصحيح فما هو الفارق بين العبادات، و بين

(١) تقدم فى ص ٧٢.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٨٠

المعاملات، حيث إن الفقهاء لا يتمسكون بالإطلاق فى الأولى، و يتمسكون به فى الثانيه.؟

الناحية الأولى: أنه ذكر الشهيد الثانى (ره) فى كتاب الايمان من المسالك:

(أن إطلاق البيع و غيره من العقود حقيقه فى الصحيح مجاز فى غيره، لوجود خواص الحقيقه و المجاز فيهما. كمبادره المعنى إلى ذهن السامع عند إطلاق قولهم: باع فلان داره. و من ثم حمل الإقرار به عليه حتى لو ادعى إرادته الفاسد لم يسمع إجماعاً. و لو كان مشتركاً بين الصحيح و الفاسد لقبل تفسيره بأحدهما،

كغيره من الألفاظ المشتركة و انقسامه إلى الصحيح و الفاسد أعم من الحقيقة).

و قد نوقش في ذلك بأن مفهوم البيع أمر عرفي، و هو الذى يمضيه الشارع تاره، و يردده أخرى. و عليه فلا يعقل أخذ الصحة الشرعيه في مفهومه، إلا- على القول بالحقيقه الشرعيه في ألفاظ العقود، و هو بديهي البطلان، إذ على القول بثبوت الحقيقه الشرعيه في ألفاظ العبادات فلا وجه لثبوتها في ألفاظ المعاملات، و إنما هي موضوعه للمفاهيم العرفيه التى أمضاها الشارع تاره، و ردها اخرى. و تفصيل الكلام في محله.

و أجاب المصنف عن هذه المناقشه، و حاصل كلامه: أنه يمكن أن يوضع لفظ البيع -مثلا- لما هو المؤثر في الملكيه واقعا، و يكون الإمضاء من الشرع، أو العرف طريقا إلى ذلك نعم قد حكم الشارع- في بعض الموارد- بعدم حصول الملكيه إلا أن ذلك من ناحيه تخطئه الشارع أهل العرف و إذن فلا منافاه بين أن يكون البيع مفهوما عرفيا، و بين أن يكون موضوعا لخصوص الحصه الصحيحه.

و على الجملة: إن البيع بمعنى الاسم المصدرى حقيقه فيما هو المؤثر في الملكيه واقعا.

و من الظاهر أن هذا لا يتوقف على القول بثبوت الحقيقه الشرعيه في المفاهيم العرفيه.

و يرد على المصنف: أن الملكيه من الأمور الاعتباريه الخالصه، لا من الأمور التكوينييه الواقعيه. و من الظاهر أن الأمور الاعتباريه تدور من حيث الوجود و العدم مدار الاعتبار المحض. و عليه فلا نتصور التخطئه في الملكيه: بأن يوجد مورد توجد

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٨١

فيه الملكيه، و لم يلتفت إليها أهل العرف، و إنما يكشف عنها الشارع تخطئه للعرف و على هذا المنهج فإذا قلنا بوضع لفظ البيع لما هو المؤثر في

الملكيه فإن كان المراد من الاعتبار هو الاعتبار العقلائي، أو الأعم منه و من الاعتبار الشرعي فلا بد من الالتزام بوضع البيع للأعم، و لما هو المؤثر في الجملة و لو كان بعض أفراده غير مؤثر شرعا، كالباع الربوي- مثلا- لأن ألفاظ العقود- على هذا المسلك- موضوعة للطبيعه الكليه، دون خصوص المؤثر شرعا.

و إن كان المراد من الاعتبار هو خصوص الاعتبار الشرعي فلا بد من القول بالحقيقه الشرعيه في ألفاظ العقود. و حينئذ فيعود المحذور المتقدم: أعنى به أخذ الصحه الشرعيه في المفهوم العرفي.

نعم يمكن الالتزام بجواز التخطئه في نفس الاعتبار، إذ الاعتبار لا بد و أن يكون ناشئا من المصلحه الواقعيه الداعيه إليه فإذا اعتبر العقلاء ملكيه شىء - كالخمر و الخنزير و الميته- مع عدم وجود مصلحه في ذلك، و حكم الشارع بعدم الملكيه هنا كشفنا عن خطأ العقلاء في اعتبارهم. و بهذا يصح الالتزام بوضع ألفاظ العقود للصحيح بأن يوضع لفظ البيع- مثلا- لما هو المؤثر في الملكيه الناشئ اعتبارها من منشأ صحيح و حينئذ فيكون عدم إمضاء الشارع لما أمضاه العرف من العقود من باب التخطئه. و المتحصل مما ذكرناه: أن ألفاظ العقود موضوعة للأعم من الصحيح و الفاسد، لا للصحيح فقط.

التمسك بالإطلاق في المعاملات

قوله: (و أما وجه تمسك العلماء بإطلاق أدله البيع و نحوه).

أقول: قبل بيان التمسك بإطلاق أدله المعاملات يحسن بنا أن نبين أمرا: و هو أن التمسك بالإطلاق

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٨٢

يتوقف على إحراز انطباق الطبيعه- التي أخذت في موضوع الحكم، أو متعلقه- على الفرد المشكوك فيه بحيث يتمحض الشك في شمول الحكم للفرد المشكوك فيه.

و أما لو كان الشك في أصل الصدق فإنه لا يجوز معه التمسك

بالإطلاق. وهذا واضح لا شك فيه.

و أيضا يتوقف التمسك بالإطلاق على أن يكون المتكلم فى مقام البيان، و لو فرض أنه كان فى مقام الإهمال و الاجمال لم يجز التمسك بالإطلاق. و يعلم أنه ليس المراد من كون المتكلم فى مقام البيان أن يكون فى مقام بيان الأجزاء و الشروط للمأمور به.

بل المراد به أن يكون فى مقام بيان تعلق الحكم بموضوعه الكلى، أو متعلقه: كما إذا قال المولى لعبده إن فعلت كذا فأعتق رقبه مؤمنه، أو قال: أحل الله البيع، إذ لو كان المولى فى مقام بيان الأجزاء و الشروط كما فى روايه حماد الوارده فى مقام بيان ماهيه الصلاه «١»، فإنه لا شبهه و لا كلام فى جواز التمسك بالإطلاق لئفى ما تحتمل جزئيه أو شرطيه. و لكن هذا إطلاق أحوالى، لا إطلاق لفظى الذى هو مورد بحثنا.

و بعد هذا التمهيد أنا إذا قلنا بوضع ألفاظ المعاملات للأعم من الصحيح و الفاسد فلا ريب فى جواز التمسك بالإطلاقات الوارده فى إمضاء المعاملات، و نفى ما يحتمل دخله فى صحتها. و إذا قلنا بوضع ألفاظها لخصوص الصحيح فإنه لا يجوز التمسك بتلك الإطلاقات فى الموارد المشكوكه، و ذلك من جهه الشك فى الانطباق، و عدم إحراز صدق عنوان البيع - مثلا - على ما يكون فاقدا لما يحتمل كونه جزءا أو شرطاً.

و قد انجلى لك مما بيناه ضعف ما أفاده السيد فى حاشيته، و حاصله: أنه كلما صح التمسك بالإطلاق فى مورد من المعاملات على الأعمى صح التمسك به فى ذلك على الصحيحى أيضا، بداهه أنه ليس الموضوع له عند الصحيحى عنوان الصحيح، بل ما يكون جامعا للشروط الشرعيه حسب ما يستفاد من الأدله.

و عليه فكل دليل ورد فى بيان أصل الحكم من الوجوب أو الحرمة أو غيرهما فإنه لا يصح التمسك بإطلاقه على كلا القولين. لعدم كون المتكلم فى مقام البيان من غير الجهة المزبوره. و كل دليل ورد فى بيان ماهيه الواجب من الأجزاء و الشرائط فإنه يجوز التمسك بإطلاقه، لكون المتكلم فى مقام البيان. و هذا هو الحجر الأساسى فى بيان الفارق بين التمسك بالإطلاق و عدمه.

و وجه الضعف: أن ما ذكره السيد و إن كان متينا فى مورده، لأنه لا يصح التمسك بالإطلاق مع عدم كون المتكلم فى مقام البيان مطلقا، كما أنه إذا كان فى مقام بيان أجزاء الماهيه و شرائطها صح التمسك بالإطلاق كذلك. إلا أنه راجع إلى الإطلاق المقامى. و من الواضح أن ذلك خارج عن الإطلاق اللفظى الذى يصح معه التمسك بالإطلاق على الأعمى، و قد وقع الإشكال فى التمسك به على الصحيحى.

ثم إن المصنف (ره) قد أشار إلى إمكان التمسك بالإطلاق على الصحيحى بنحوين:

١- الإطلاق المقامى. و توضيحه: أن لفظ البيع - مثلا- و إن كان اسما للمسبب الحاصل من السبب الخاص الذى يراه الشارع مؤثرا فى الملكيه، إلا أنه لم يبين أسباب تلك المسببات التى أمضاها بالعمومات و الإطلاقات الداله على صحة العقود و لزومها. و عليه فيدور الأمر بين القول بأن المولى قد أهمل تلك العمومات و المطلقات. و بين القول بأنها ناظره إلى إمضاء الأسباب العرفيه للمعاملات. و إذن فيكون المؤثر عند العرف مؤثرا عند الشرع أيضا. و من الواضح الذى لا ريب فيه أن الدلاله الاقتضائيه، و صيانه كلام الشارع عن اللغويه تقتضى الثانى.

و هذا هو الفارق

بين العبادات و المعاملات، لأن العبادات ماهيات جعليه، و حقائق غير مغروسه فى أذهان أهل العرف لكى نستكشف من إطلاق كلام الشارع موافقته للمفاهيم العرفيه.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٨٤

و لا يخفى على الناقد البصير أن المراد من التمسك بالإطلاق هو هذا المعنى دون الإطلاق اللفظى لكى يناقش فيه بعدم ورود الحكم على المقسم الذى هو من جملة مقدمات التمسك بالإطلاق. و الجواب عن ذلك:

أن التمسك بالإطلاق المقامى إنما يجوز فيما إذا لم يكن للمطلق أفراد متيقنه، و إلا فينصرف إليها الإطلاق من دون أن تلزم اللغويه من الإهمال. و من البين أن مقامنا من هذا القبيل، لأننا كشفنا من مذاق الشارع كشفا قطعيا- و لو من غير ناحيه الإطلاق الوارده فى إمضاء العقود- أن بعض ما هو سبب للبيع عرفا مؤثر فى الملكيه جزما، و إذن فلا- يبقى مجال للتمسك بالإطلاق المقامى صيانه لكلام الشارع عن اللغويه.

٢- أن تحمل المطلقات الوارده فى مقام إمضاء البيع على المعنى المصدرى الذى يراد من لفظ بعت، و حينئذ فيستدل بحكم الشارع على نفوذ العقود مطلقا على أن ما هو بيع بالمعنى المصدرى عند العرف مؤثر عند الشارع أيضا.

و يتوجه عليه أن هذا النحو من التمسك بالإطلاق و إن كان صحيحا. و لكنه عبارته أخرى عن القول بوضع ألفاظ المعاملات للأعم، بداهه أن ما يصدق عليه لفظ البيع بالمعنى المصدرى أعم من الصحيح و الفاسد، و عليه فلا محذور لنا فى التمسك بإطلاقات المعاملات فى الموارد المشكوكه.

و التحقيق: أن لفظ البيع ليس اسما للسبب، و لا- أنه اسم للمسبب، بل إنما هو اسم للاعتبار المبرز بمبرز خارجى فعلى أو قولى «١» و إذن فلا مانع عن التمسك

بالإطلاقات و العمومات الداله على صحه البيع و لزومه. و على هذا فلا مناص لنا عن الالتزام بوضع ألفاظ المعاملات للأعم من الصحيح و الفاسد.

و لا يخفى عليك أن ما ذكرناه جار في سائر العقود، بل الإيقاعات أيضا.

(١) قد تقدم تفصيله في ص ٥٣.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٨٥

و مع الإغضاء عما ذكرناه: و القول بوضع ألفاظ المعاملات لخصوص الصحيح أمكن لنا إثبات الصحه و اللزوم في الموارد المشكوكه بقوله تعالى وَ أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ «١» ضروره أن البيع و إن كان حقيقه في الصحيح الشرعى. و لكن المراد من البيع الذى تعلق به الحل فى الآيه الكريمه إنما هو البيع الإنشائى، إذ الظاهر من إحلال البيع إنما هو إمضاؤه المولوى- كما هو الظهور الابتدائى أيضا من أدله سائر الأحكام- و من الواضح أنه لو كان المراد من البيع هو البيع الشرعى لكان ذلك الإمضاء لغوا محضا، و تحصيله للحاصل، لأنه لا معنى للقول بأن معنى الآيه أحل الله البيع الممضى. الا أن يلتزم بكون الآيه إرشادا إلى البيع الصحيح و لكن ذلك مخالف لظاهرها. بل لا- معنى لحملها على الإرشاد، إذ المفروض أن انكشاف صحه البيع و نفوذه عند الشارع إنما هو بهذه الآيه. و من البين أن حملها على الإرشاد يقتضى أن يكون إمضاؤه بغيرها و هو خلف ظاهر.

و قد اتضح لك مما ذكرناه جواز التمسك بإطلاق قوله (ع): و المسلمون عند شروطهم «٢» على صحه البيع فى الموارد المشكوكه مع القول بوضع ألفاظ العقود للصحيح بدعوى أن مقتضى الإسلام إنما هو وفاء المسلم بشرطه. و من البديهي أن الحديث بهذا المعنى إمضاء تشريعى للشروط المتعارفه. و حكم مولوى بلزوم العمل بها

و انهاءها و إتمامها.

[الكلام فى المعاطاه]

المعاطاه و حقيقتها

قوله: (اعلم أن المعاطاه على ما فسرہ جماعة: أن يعطى كل من اثنين عوضا عما يأخذه من الآخر).

(١) سورة البقره الآيه ٢٧٤

(٢) راجع الوافى ج ١٠ باب ٨٠ ص ٦٨

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٨٦

أقول: [١] لما كان تنقيح البحث فى المعاطاه و بيان مورد الأقوال فيها متوقفا على بيان ما نتصور به حقيقتها تصدى المصنف بدءا لبيان ذلك ثم عقبه بذكر الأقوال فيها و حاصل كلامه: أن المعاطاه تتصور على وجهين:

١- أن يبيع كل من المتعاطيين للآخر التصرف فيما يعطيه إياه من دون نظر الى تملكه.

٢- أن يتعاطيا على وجه التملك و التملك، لا بعنوان الإباحه المحضه، و قد ذكر بعضهم فى تصوير ذلك وجهين آخرين:

١- أن يتعاط كل من المتعاطيين بغير قصد البيع، و لا التصريح بالإباحه، بل يعطى أى منهما شيئا ليتناول شيئا آخر.

٢- أن يقصد كل منهما الملك المطلق، لا البيع فقط، و لا الإباحه الخالصه.

و يتوجه على الوجه الأول: أن الفعل الصادر من المتعاطيين ليس من الأفعال غير الاختياريه- كحركه المرتعش- لكى يكون ذلك خاليا عن القصد و الإراده.

و انما هو فعل اختيارى صادر من فاعله بالإراداه و الاختيار. و عليه فإذا قصد كل من المتعاطيين- من إعطائه ماله لصاحبه- خصوص اباحه التصرف كان ذلك اباحه

[١] لم يرد عنوان المعاطاه فى آيه و لا روايه و لا فى معقد إجماع، بل إنما عبر بذلك جمع من الفقهاء عما تداول بين الناس من المعامله الخاصه الفاقدہ للصيغه التى تسمى بالمعامله المعاطاتيه.

ثم إن البحث هنا يقع تاره فى صدق مفهوم البيع على المعاطاه، و أخرى فى كونها مشموله للأدله الداله على صحه البيع و نفوذہ.

لا- يخفى على الفطن العارف أن تحرير البحث على هذا النهج أحسن و أضيظ. و لكن الفقهاء رضوان الله عليهم قد أغفلوا ذلك، و سلوكوا مسلكا آخر في تحرير البحث في المعاطاه.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٨٧

مصطلحه، كما في الضيافه و نحوها، و إذا قصد من ذلك جواز الانتفاع من العين- مع حفظها عن التلف- انتفاعا مجانيا كان ذلك عارياه. و إذا قصد من ذلك الانتفاع من العين مع العوض كان ذلك بيعا. و حينئذ فلا يوجد عنوان آخر في مورد المعاطاه غير العناوين المذكوره و بذلك يظهر بطلان الوجه الثاني، و إذن فينحصر البحث في المعاطاه بالوجهين الأولين.

ثم إن مورد البحث في الوجه الأول ما تقصد منه الإباحه المحضه، كما في الضيافه و أشباهها. و مورد البحث في الوجه الثاني ما يقصد منه الملك. و عليه فلا وجه صحيح لما اختاره صاحب الجواهر (ره) من بقاء الإباحه في كلمات الأصحاب على ظاهرها و الطعن على من جعل محل النزاع عندهم ما يقصد منه التمليك، و ذلك لأن كلماتهم عاصيه عن الحمل على الإباحه الخالصه، و يتضح ذلك جليا لمن تأمل في كلماتهم.

و كذلك لا- نعرف وجهها معقولا- للالتزام بحصول الملكيه من التعاطى- لازمه كانت أم جائزه- مع قصد المتعاطيين الإباحه المصطلحه. بل لا يصدر ذلك من أصاغر الطلبة فضلا عن الفقهاء العظام.

و أيضا لا وجه لما ارتكبه المحقق الثاني من حمل كلمات القائلين بالإباحه على الملك المترزل.

المعاطاه و بيان الأقوال فيها

اشاره

قوله: (فالأقوال في المعاطاه على ما يساعده ظواهر كلماتهم سته).

أقول: الظاهر أن الأقوال حول المعاطاه سبعة:

١- اللزوم على وجه الإطلاق، سواء أ كان الدال على التراضى لفظا، أم كان غيره.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٨٨

و قد نسبه غير واحد من أصحابنا إلى المفيد [١] و إلى بعض العامه [٢].

٢- اللزوم إذا كان الدال على التراضى أو على المعامله لفظا

و قد حكاه الشهيد الثاني عن بعض مشايخه، ثم استجوده. إلا أنه عقبه بأنه مخالف لمقتضى الأصل [٣].

[١] لكن العبارة المنقولة عنه غير ظاهره في ذلك قال في محكي المقنعه:

(و البيع ينعقد على تراض بين الاثنتين فيما يملكان التبايع له إذا عرفاه جميعا، و تراضيا بالبيع، و تقابضا، و افترقا بالأبدان) لأن مراده من هذه العبارة بيان الشرائط لصحة البيع و لزومه. و أما عدم تعرضه لاعتبار الصيغه في البيع فلا يدل على عدم اعتبارها فيه، إذ من المحتمل القريب أن يكون ذلك من جهة أن اعتبارها في لزوم البيع من المسلمات، و قد حكى عنه في نكاح المقنعه أنه لم يتعرض لاعتبار الصيغه في النكاح، و الطلاق مع أن اعتبارها فيهما من البديهيات.

و عن العلامة في المختلف: أن للمفيد قولاً - يوهم الجواز، ثم ساق العبارة المتقدمه. و عن كشف الرموز- في باب الفضولي- نسبة اعتبار اللفظ المخصوص في البيع إلى المفيد و الطوسي. و على هذا فلا يسوغ لنا أن ننسب الرأي المذكور إلى المفيد (ره) كما أنه لم ينسب إلى غيره من قدماء الإماميه. و إذن فلا نعرف وجهاً صحيحاً لقول المصنف: إنه (يكفى في وجود القائل به قول العلامة في التذكرة: الأشهر عندنا أنه لا بد من الصيغه). و لعل غرض العلامة من التعبير بالأشهر الإشارة إلى ما نسب إلى المفيد. و قد عرفت فساد النسبه و الله العالم.

[٢] في شرح فتح القدير ج ٥: أن البيع ينعقد بالتعاطي.

و في الفقه على المذاهب الأربعة ج ٢: الصيغه في البيع أمران: القول.

ما يقوم مقامه. و المعاطاه و عن الشافعيه: أن البيع لا- ينعقد إلا- بالصيغه الكلاميه لا بالمعاطاه. و نسب الخلاف في ذلك إلى الحنفيه.

[٣] قد حكى هذا الرأي في الحدائق عن جماعه من متأخري المتأخرين،

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٨٩

و التحقيق: أنه إن كان الغرض من الا- اشتراط المزبور أن المعاطاه لا- تكون بيعا إلا- بالقرينه الخاصه- و إلا فهى أعم من البيع و غيره- فهو متين، و إن كان الغرض من ذلك بيان الفارق بين القرينه اللفظيه و غيرها فهو فاسد، لعدم الدليل على الفرق بينهما [١].

٣- أن المعاطاه تقيد الملكيه الجائزه و إنما تصير لازمه بذهاب إحدى العينين.

و قد اخترع هذا الرأي المحقق الثانى. و شيد أركانه فى محكى تعليقه على القواعد بما لا- مزيد عليه. و حمل عليه كلمات القائلين بأن المعاطاه تقيد الإباحه. و هذا رأى و إن لم يكن بعيدا فى نفسه، إلا أنه غريب عن مساق كلمات القائلين بالإباحه.

٤- أن المعاطاه تقيد إباحه جميع التصرفات حتى التصرفات المتوقفه على الملك،

مع بقاء كل من العينين على ملك صاحبه، إلا- أنه يحصل الملك اللازم بتلف إحدى العينين، أو بما هو بمنزله التلف. بل فى المسالك: أن كل من قال بالإباحه قال بإباحه جميع التصرفات.

كالمولى المحقق الأردبيلي فى شرح الإرشاد. و المحدث القاسانى فى المفاتيح، و الفاضل السبزواري فى الكفايه و حكاه أيضا عن جماعه من المحدثين، ثم استقر به و استدل عليه بالروايات الكثيره، و سيأتى التعرض لبعضها عند الاستدلال على اعتبار اللفظ فى لزوم البيع بالروايات.

[١] قيل: إنه ثبت اعتبار مطلق اللفظ فى لزوم البيع بالإجماع، و مقتضاه أنه لا تكفى المعاطاه فى ذلك، و الجواب عنه:

أنه ليس هنا إجماع تعبدى لكى يجب الأخذ به، إذ من المحتمل القريب أن يكون اتفاق الفقهاء على هذا من ناحيه الروايات المشعره باعتبار اللفظ فى لزوم البيع و يضاف إلى ذلك: أن القائل بعدم اشتراط اللفظ فى البيع كثير جدا، و معه لا مجال لدعوى الإجماع التعبدى فى المقام.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٩٠

٥- أنها تقيد إباحه جميع التصرفات إلا ما يتوقف على الملك،

كالوطى و العتق و البيع. و هذا هو المحكى عن حواشى الشهيد على القواعد. و ينطبق عليه ما فى المبسوط من المنع عن و طى الجارية المهده بالهديه الخاليه عن الإيجاب و القبول اللفظيين.

٦- أن المعاطاه معامله فاسده،

و هذا الرأى نسب إلى العلامه فى نهايته.

و لكن حكى رجوعه عن ذلك فى كتبه المتأخره. بل لم يوجد له موافق فى هذا الرأى. على أنه مسبوق بالإجماع و ملحوق به.

٧- ما ذكره السيد فى حاشيته و إيك نص عبارته: (أنها معامله مستقله مفيده للملكيه.

و ليست بيعا و إن كانت فى مقامه حكى عن الشيخ الكبير الشيخ جعفر قده).

الأقوال فى المعاطاه و مداركها

لا شبهه فى فساد معامله المعاطاتيه إذا لم يقم دليل على صحتها، أو على إفادتها الإباحه الشرعيه. و ستعرف قريبا قيام الدليل على كونها بيعا.

ثم إن مقتضى الإطلاقات و العمومات الداله على صحه البيع و لزومه هو القول بأن المعاطاه بيع لازم، لأن البيع - كما تقدم - هو الاعتبار النفسانى المبرز بمظهر خارجى سواء فى ذلك كون المظهر فعلا و كونه قولا و عليه فالمعاطاه بيع عرفى بالحمل الشائع، فتكون مشموله لتلك العمومات و الإطلاقات. و إذن فلا- وجه للمناقشه فيما نسب إلى المفيد من أن المعاطاه تفيد الملكيه اللازمه. و على هذا الضوء فلا- وجه لما وجه به شيخنا الأستاذ كلام جمع من الأصحاب القائلين بترتب الإباحه على التعاطى المقصود منه التمليك. من (أن البيع على ما عرفت هو التبديل، و حيث إن التبديل ليس تبديلا

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٩١

خارجيا، بل تبديل أحد طرفى الإضافه بمثله، و هذا أمر اعتبارى من سنخ المعانى.

و ما هو موجه و آله إيجاده هو القول فقط).

و بعد ذلك إن قلنا بقيام الإجماع التبعدى على نفى اللزوم عن البيع المعاطاتى فتاره نفرض قيامه على نفى اللزوم مطلقا. و أخرى نفرض قيامه على نفيه إجمالا.

و على الأول فيثبت ما ذهب إليه المحقق الثانى من أن المعاطاه تفيد الملكيه الجائزه و على الثانى فيثبت ما ذهب إليه بعض مشايخ الشهيد الثانى و الأردبيلى و صاحب الحدائق و غيرهم من أنها تفيد الملكيه اللازمه فيما إذا كانت القرينه القائمه على تراض المتعاطيين بالمعامله المعاطاتيه لفظا. بداهه أن الإجماع دليل لى فلا يؤخذ منه إلا بالمقدار

المتيقن و هو ما ذكرناه. و لكن الذى يسهل الخطب أن ثبوت الإجماع التعبدى- فى المقام- على نفي اللزوم إجمالاً أو تفصيلاً ممنوع.

و لا يخفى عليك أن الالتزام بهذا رأى فيما إذا كان مدلول القرينه اللفظيه هو التراضى بالمعامله. و أما إذا كان مدلولها نفس المعامله كان ذلك خارجاً عن حدود المعاطاه، بل يصير مصداقاً للبيع اللفظى. و تتوقف صحته على عدم اعتبار اللفظ الخاص فى إنشاء البيع و لعل هذا هو غرض المصنف مما كتبه فى الهامش، و هذا نصه:

(و لكن فى عد هذا من الأقوال فى المعاطاه تأمل)

. ثم لو فرضنا خروج المعاطاه عن مورد الإطلاقات و العمومات الداله على نفوذ البيع و لزومه. أو فرضنا قيام الإجماع على أنها لا تفيد الملكيه- و إن قصدنا المتعاطيان- إلا أنه قامت السيره القطعيه على جواز التصرف فى المأخوذ بالمعاطاه.

و عليه فان كان مفاد تلك السيره هو مطلق التصرفات حتى التصرفات المتوقفه على الملك ثبت القول بالإباحه المطلقه. و إن كان مفادها هو جواز التصرف فى الجمله ثبتت الإباحه الخاصه أى التصرفات غير المتوقفه على الملك، ضروره أن ذلك هو

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٩٢

القدر المتيقن من السيره المزبوره.

و إذن فمدرك القول بالإباحه- سواء أ كانت الإباحه مطلقه أم كانت خاصه- إنما هو الإجماع، و عليه فالمراد من الإباحه المزبوره هى الإباحه الشرعيه، لا الإباحه المالكيه لكى يتوقف تحققها فى الخارج على كونها مقصوده للمتعاطيين.

و من هنا يندفع ما أورده المحقق الثانى على القائلين بأن المعاطاه تفيد الإباحه من أن القول بها ينافى قاعده تبعيه العقود للقصود، فإن الملك المقصود حصوله بالتعاطى غير واقع بالفرض. و الواقع- و هو الإباحه الخالصه- غير مقصود

و وجه الاندفاع:

أن هذا الاشكال إنما يتوجه على هؤلاء القائلين بالإباحه إذا كان مرادهم من ذلك الإباحه المالكيه، لا الإباحه الشرعيه. وقد عرفت كونها شرعيه. و موضوعها التعاطى الخارجى المقصود به الملك و قد حكم بها الشارع عند تحقق موضوعها. كما حكم بإباحه أموال الناس للمضطرين عند المخمسه و المجاعه.

و قد اتضح لك مما بيناه: أن ما ارتكبه صاحب الجواهر من حمل كلمات القائلين بالإباحه على فرض قصد المتعاطين الإباحه المصطلحه إنما هو ناشئ من الغفله عن مدرك الأقوال فى المعاطاه.

ثم إذا قلنا بكون المعاطاه معامله مستقله، كما حكاه السيد عن الشيخ الكبير كان ذلك خارجا عن حدود البيع المعاطاتى الذى هو مورد بحثنا. و تدل على صحته آيه التجاره عن تراض.

ما استدل به على أن المعاطاه تفيد الملكيه

قوله: (و ذهب جماعه تبعاً للمحقق الثانى إلى حصول الملك و لا يخلو عن قوه

أقول: يقع البحث هنا تاره فى أن المعاطاه تفيد الملكيه. و أخرى فى أن الملكيه

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٩٣

الحاصله بالمعاطاه هل هى ملكيه لازمه أم هى ملكيه جائزه؟. و سيأتى الكلام فى الجبهه الثانيه.

أما الجبهه الأولى فيمكن الاستدلال عليها بوجوه شتى:

١- السيره القطعيه المستمره القائمه على معامله المأخوذ بالمعاطاه معامله الملك فى التصرف فيه بالعتق و البيع و الوطى و الإيضاء و التوريث و غير ذلك من آثار الملك.

و أجاب عنه المصنف، و إليك لفظه

(و أما ثبوت السيره و استمرارها على التوريث فهى كسائر سيراتهم الناشئه عن المسامحه و قله المبالاه فى الدين مما لا يحصى فى عباداتهم و معاملاتهم و سياساتهم كما لا يخفى.)

و يرد عليه: أنه لا ريب فى قيام السيره- بين المسلمين بل بين عقلاء العالم- على صحه معامله المعاطاتيه و

ترتيب آثار الملكية على المأخوذ بها. و بما أن الشارع المقدس لم يردع عن هذه السيره فتكون حجه شرعيه. و لو شككنا في ثبوت الردع فالأصل عدمه. قيل:

إن ثبوت الردع عن ذلك من الوضوح بمكان، لقيام الإجماع على أن المعاطاه لا تفيد الملكية. و إذن فتسقط السيره عن الاعتبار. و يرد عليه: أنه لم يتم إجماع تعبدى على ذلك. غايه الأمر أنه نقل الإجماع عليه. و قد نقحنا في علم الأصول عدم حجيته، إلا إذا حصل العلم باستناد المجمعين إلى رأى المعصوم (ع) و من المحتمل القريب أن يكون استنادهم فى فتواهم بعدم لزوم البيع المعاطاتى إلى الروايات المشعره باعتبار اللفظ فى البيع. و سيأتى التعرض لها.

٢- قوله (تعالى) وَ أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَ حَرَّمَ الرِّبَا. البقره. الآيه ٢٧٤.

و تقريب الاستدلال بهذه الآيه على أن المعاطاه تفيد الملكية بوجهين:

الوجه الأول أنها تدل على صحه البيع المعاطاتى بالدلاله المطابقه، لأن معنى الحل

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٩٤

فى اللغه هو الإطلاق و الإرسال. و يعبر عنه فى لغه الفارس بكلمه (بازداشتن) و يقابله التحريم، فإنه بمعنى المنع و الحجر. و لا ريب أن الحل بهذا المعنى يناسب الحليه الوضعيه و التكليفيه كليهما. و عليه فكما يصح استعمال لفظ الحل فى خصوص الحليه الوضعيه، أو التكليفيه كذلك يصح استعماله فى كليهما معا. و يختلف ذلك حسب اختلاف الموارد و القرائن. و هكذا الحال فى لفظ التحريم - الذى هو مقابل الحل - فإنه يعم التحريم الوضعى و التحريم التكليفى كليهما، و إرادته خصوص أحدهما دون الآخر فى بعض الموارد من ناحيه القرائن الحالیه أو المقاليه.

و إذن فلا وجه للمناقشه فى شمول لفظ الحل للحليه الوضعيه و التكليفيه معا بعدم

وجود الجامع بينهما. وهذا واضح لا ريب فيه.

ثم إن الحل قد يتعلق بالأعيان الخارجيه. وقد يتعلق بالأفعال الخارجيه. وقد يتعلق بالأمر الاعتباريه المبرزه بمبرز خارجي.

و على الأول فلا يصح الكلام إلا بالتقدير، للدلاله الاقتضائيه، و صيانه لكلام المتكلم عن اللغويه. و من هذا القبيل قوله (تعالى) (أَحَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَ طَعَامَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلًّا لَكُمْ، وَ طَعَامَكُمْ حَلًّا لَهُمْ، وَ الْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ) «١» فإن متعلق الحل في هذه الآيه إنما هو المطاعم و المآكل و المناكح.

و من الواضح أنه لا- معنى لحليه هذه الأمور بنفسها، بل المراد من حليتها إنما هو حليه ما تعلق بها من الأفعال المناسبه لها من الأكل و الشرب و النكاح.

و على الثاني فلا- شبهه في صحه الكلام بلا احتياج إلى التقدير، و منه قوله (تعالى) (أَحَلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ) «٢». و كذلك الحال في الثالث، و مثاله: أن يتعلق الحل بالمعاملات- التي هي الاعتبارات النفسانيه المظهره بمبرز

(١) المائدة: الآيه: ٥

(٢) البقره الآيه: ١٨٧

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٩٥

خارجي- فإنها بنفسها قابله للحليه وضعا و تكليفا من دون احتياج إلى التقدير و من ذلك قوله (تعالى) (وَ أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ).

و لا- يخفى عليك أن هذه الصور الثلاث- التي ذكرناها في استعمالات كلمه الحل- جاريه بعينها في استعمالات كلمه التحريم أيضا طابق النعل بالنعل و القذه بالقذه.

و المتحصل من جميع ما بيناه: أن معنى قوله (تعالى) (وَ أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ) هو أن الله قد رخص في إيجاد البيع، و أطلقه، و أرسله، و لم يمنع عن تحققه في الخارج و إذن فتدل الآيه الكريمه دلاله مطابقه على جواز البيع تكليفا، و على

نفوذه وضعا.

و من الواضح الذى لا خفاء فيه أن المعاطاه بيع فتكون مشموله للآيه.

و إذن فلا يتوجه عليه أى محذور من المحاذير و الله العالم.

و قد ذكر بعض مشايخنا المحققين: أنه لا شبهه فى (دلاله الآيه بالمطابقه على الصحه. نظرا إلى أن الحليه أمر يناسب التكليف و الوضع، و لذا ورد فى باب الصلاه حلّت الصلاه فيه: أى جازت، و وقعت فى محلها، فالحليه منسوبه إلى نفس البيع بما هو تسبب إلى الملكيه. و المراد:- و الله العالم- أنه تعالى أحله محله، و أقره مقره، و لم يجعله كالقمار بحكم العدم. و أما جعله من الحل فى قبال الشد:- بمعنى أنه لم يصد عنه، و جعله مرخى العنان فى تأثيره- فغير وجيه، لأن الحل فى قبال الشد يتعدى بنفسه بخلاف أحل من الحلول).

و يرد عليه: أن أحل من الحلول و إن وقع فى الاستعمالات العرفيه الصحيحه الفصيحه، بل فى الكتاب المجيد [١] إلا أن هذا المعنى لا- يناسب الحل بمعنى الإطلاق و الإرسال الذى ورد فى الآيات التى تقدمت الإشارة إليها قريبا. و ورد أيضا فى استعمالات أهل العرف و اللغه كثيرا. و تتأكد إرادته هذا المعنى الثانى فيما إذا استعمل

[١] قوله تعالى وَ أَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ. إبراهيم ١٤، الآيه: ٢٨

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٩٦

لفظ الحل فى مقابل كلمه التحريم، كما فى قوله (تعالى) (وَ أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَ حَرَّمَ الرِّبَا) و وجه التأكد: أن الحل إذا أخذ بمعنى الحلول كان مقابله الإزاله، لا التحريم.

الوجه الثانى: ما ذكره المصنف، و حاصله: أن المراد من حليه البيع فى الآيه الكريمه إنما هو الحليه التكليفيه، لمقابلتها مع حرمه الربا الظاهره فى الحرمه التكليفيه

و من الواضح أن الحليه التكليفية لا يصح تعلقها بالبيع، لأنه إنشاء تملك عين بمال.

و حليه ذلك لا تحتاج إلى البيان. و عليه فلا بد من الالتزام بتعلق الحل فى الآيه بالتصرفات المترتبة على البيع. و حينئذ فتبدل الآيه على حليه التصرفات بالمطابقه و على حليه البيع بالالتزام و من هنا ظهر أنه لا- يمكن أن يراد من قوله تعالى (وَ أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ) الحليه الوضعيه، لكى تدل الآيه على صحه البيع دلالة مطابقيه. و بما أن المعاطاه من أفراد البيع عرفا فتكون مشموله للآيه و عليه فالحليه فى الآيه الشريفه لا تدل على حصول الملكيه بل إنما تدل على إباحه جميع التصرفات حتى المتوقفه على الملك- كالبيع و العتق و الوطى و الإيضاء- و من البين الذى لا ريب فيه أن إباحه هذه التصرفات إنما تستلزم الملك فى غير مورد المعاطاه من ناحيه الإجماع على وجود الملازمه بينهما. و أما المعاطاه فالقائلون بعدم إفادتها الملك قد حكموا بإفادتها الإباحه على وجه الإطلاق حتى صرح الشهيد الثانى فى المسالك بأن من أجاز المعاطاه قد سوغ جميع التصرفات. غايه الأمر أن الالتزام بإباحه جميع التصرفات يقتضى الالتزام بسبق الملك أنا ما على التصرفات الموقوفه على الملك. و لا يقتضى ذلك الالتزام بسبق الملك من أول الأمر لكى بتوهم أن مرجع هذه الإباحه أيضا إلى الملك.

و قد اتضح لك من ذلك فساد ما قيل من أنه لا وجه للالتزام بالملكيه التقديرية، إذ لو كانت المعاطاه مؤثره فى الملكيه لأثرت فيها من أول الأمر و إلا فلا

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٩٧

و وجه الفساد: أن الالتزام بالملكيه التقديرية انما هو من جهه الجمع بين الأدله، و

الا فإن المعاطاه لا تؤثر إلا فى الإباحه المطلقه.

و لكن یرد على المصنف وجوه.

١- أنه لا ملزم لتخصيص الحل فى الآیه بالحل التکلیفى فقط، بل یعم ذلك الحلیه التکلیفیه و الوضعیه، بمعنی واحد و قد عرفته قریباً.

٢- أنه لا وجه صحیح لصرف الحل فى الآیه إلى حلیه التصرفات. و منع تعلقه بنفس البیع بدعوى أن حلیه إنشاء البیع أمر واضح لا یحتاج الى البیان، و ذلك لأننا ذکرنا فیما سبق: أن البیع هو الاعتبار النفسانى المبرز بمبرز خارجى، سواء أ تعلق به الإمضاء من ناحیه الشرع و العرف، أم لم یعلق به ذلك، بل سواء أ كان فى العالم عرف و شرع أم لم یکن. و هذا المعنى هو الذى قد یكون موضوعاً للحرمة و قد یكون موضوعاً للحلیه. كما ان الأمر كذلك فى سائر المعاملات.

٣- ما ذكره شیخنا الأستاذ و حاصله: ان اباحه جميع التصرفات إذا اقتضت الملك فى سائر المعاملات و التجارات اقتضتته فى المعاطاه أيضاً، إذ لا فارق بينهما الا من ناحیه توهم الإجماع فى سائر المقامات دون المعاطاه و لكن هذا التوهم فاسد، بداهه أن الإجماع دلیل لبی فلا یؤخذ منه إلا بالمقدار المتیقن، و هو حصول الملكیه آناً ما فى سائر المقامات أيضاً. و إذن فلا بد إما من الالتزام بحصول الملكیه من أول الأمر فى المعاطاه و غیرها، و إما من الالتزام بعدم حصولها فیهما إلا آناً ما قبل التصرف.

٤- أنه إذا دلت الآیه على جواز مطلق التصرفات حتى المتوقف منها على الملك أستفید من ذلك حصول الملكیه من الأول. و علیه فلا وجه لعدول المصنف عن ذلك، و التجائه إلى القول بالملكیه التقديریه.

قیل: إن جواز التصرف شرعاً لا

يلزم حصول الملكيه، كما أن الشارع قد

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٩٨

حكم بجواز التصرف في أموال الناس عند الضروره و المجاعه من غير أن يكون ذلك ملكا للمتصرف. نعم التصرفات المتوقفه على الملك تكشف عن تحقق الملك أنا ما قبل التصرف لأجل الجمع بين الأدله. و الجواب عن ذلك:

أن التصرفات التي حكم بحليتها في الآيه المباركه هي التصرفات المترتبه على البيع، و من الواضح أن التصرف المترتب على البيع تصرف مالكي، و جواز التصرف المالكي يكشف عن الملكيه كشفا قطعيًا. و عليه فدليل حليه البيع يدل على حليه التصرف بالدلاله المطابقه، و على حصول الملكيه من أول الأمر بالدلاله الائتراميه.

و أما الائترام بالملكيه أنا ما قبل التصرف فلازمه الائترام بجواز التصرفات المتوقفه على الملك بغير عنوان المالكيه مع فرض تحقق البيع في الخارج. و هذا بعيد عن مدلول الآيه حسب ما يفهمه أهل العرف من الكلام.

قيل: إن الآيه لا دلالة فيها على تأثير البيع في الملكيه أصلا، إذ المفروض أن الحل قد تعلق بالتصرف و من الواضح أنه إذا أريد من التصرف المزبور التصرف المالكي لزم منه تعرض الحكم لإثبات موضوعه و هو أمر غير معقول. و الجواب عنه:

أن الحل في الآيه و إن تعلق بالتصرف ابتداء- على رأى المصنف- إلا أن إحلال التصرف يكشف عن حصول الملكيه و لا يلزم من ذلك تعرض الحكم لإيجاد موضوعه. نعم إذا قلنا بتحقيق الملكيه من ناحيه جواز التصرف لزم منه تكفل الحكم بإثبات موضوعه و لكنه بعيد عما نحن فيه. قيل:

إننا لو سلمنا دلالة الآيه على جواز البيع وضعا و تكليفا، أو قلنا بدلالاتها على حليه التصرفات، و استكشفتنا منها الملكيه من أول الأمر، لكنها

لا- تشمل المعاطاه، لعدم صدق البيع عليه، إذ البيع إما من مقوله اللفظ- كما عن بعض الاعلام- بدعوى أنه لو كان من قبيل المعنى لزم منه القول بالكلام النفسى الذى هو مدلول الكلام اللفظى، و هو باطل بالضروره، أو أنه من مقوله المعنى بدعوى أنه لو كان من قبيل

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٩٩

اللفظ لم يعقل إنشاؤه باللفظ، و على كلا التقديرين لا يصدق مفهوم البيع على المعاطاه:

أما على الأول فواضح. و أما على الثانى فلأن البيع و إن كان من قبيل المعنى، و لكن صدق عنوان البيع عليه يحتاج إلى إبرازه باللفظ، إذ المفروض أن الكلام النفسى مدلول للكلام اللفظى، و من الواضح جدا أن المعاطاه لم تبرز باللفظ فتكون خارجه عن حدود البيع جزما. و الجواب عن ذلك:

أن البيع ليس اسما لمجرد اللفظ، و إلا- لزم تحققه بالتكلم بلفظ بعث و إن لم يتحقق به الإنشاء، و لا أنه اسم للاعتبار النفسانى غير المبرز بمظهر خارجى، و إلا لزم تحققه بالاعتبار الساذج و إن لم يكن مبرزاً فى الخارج. بل هو اسم للاعتبار النفسانى المظهر بمبرز خارجى. و من الواضح أنه لا يعتبر فى المبرز أن يكون من قبيل الألفاظ.

بل كما يصح إبراز الاعتبار النفسانى باللفظ، كذلك يصح إبرازه بغيره. و على كل حال لا صله للمقام بالكلام النفسى الذى ذكرنا بطلانه فى محله: و مما استدل به على أن المعاطاه تفيد الملكيه.

٣- قوله (ص): (إن الناس مسلطون على أموالهم) «١» و وجه الاستدلال: أن الحديث المزبور قد دل على أن كل أحد مسلط على التصرف فى أمواله بأنحاء التصرفات، سواء فى ذلك التصرفات الخارجيه و الاعتباريه. و من التصرفات الاعتباريه

البيع المعاطاتي، و إذن فالمنع عن جواز البيع المعاطاتي مناف لعموم الحديث.

و يتوجه على هذا الاستدلال أولاً: أن النبوى المزبور ضعيف السند، و غير مذكور فى كتب الشيعة إلا مرسلًا و من الواضح أنا لا نعتمد على المراسيل فى شىء من الأحكام الشرعيه، لأنها غير مشموله لأدله حجيه الخبر. قيل:

إن النبوى المزبور و إن كان ضعيفا من ناحيه الإرسال، و لكن قد عمل به

(١) البحار ج ١ ص ١٥٤.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٠٠

المشهور، بل أرسله الفقهاء فى كتبهم الاستدلاليه إرسال المسلمات حتى جعلوا مفاده من القواعد الفقهيه المسلمه، و يلتجئون إليها فى موارد شتى. و إذن فيكون عملهم هذا جابرا لوهن الخبر و ضعفه. و الجواب عن ذلك:

أن هذا التوهم فاسد كبرى و صغرى: أما الوجه فى فساد الكبرى فلأنه لا دليل على انجبار ضعف الروايه بعمل المشهور، لأن الشهرة إن كانت حجه فى نفسها أخذ بها و إلا فإن ضمها إلى غير الحجه لا يفيد الاعتبار و قد اشتهر فى الألسنه أن فاقد الشىء لا يكون معطيا له نعم إذا كان عملهم وسيله إلى توثيق الروايه كان ذلك قرينه على حجيتها. بل قد يكون عمل شخص واحد بروايه سببا لتوثيقها. إلا أنه غريب عن انجبار ضعف الخبر بعمل المشهور، فان هذا فيما لم تعلم وثاقه الرواه، بل لم تعلم رواه الخبر - كما فى المراسيل - و من البديهي أن عمل المشهور فى أشباه ذلك لا يكشف عن وثاقه الرواه. نعم يحتمل أنهم اطلعوا على قرائن لم نظفر بها. و لكن هذا الاحتمال لا يغنى من الحق شيئا. مع أنه منقوض بما صرحوا به من عدم انجبار ضعف الدلاله بعمل المشهور، و الملاك

فيهما واحد. و احتمال الاطلاع على القرائن مشترك بينهما و أما الوجه في منع الصغرى فلأن من المحتمل القريب أن المشهور قد استندوا في فتياهم بصحة البيع المعاطاتي بغير النبوى من الوجوه التى استدلت بها على ذلك. و من البين الذى لا ريب فيه انه بناء على انجبار ضعف الروايه بعمل المشهور فإن الشهره إنما تكون جابره لو هن الروايه إذا علم استناد المشهور إليها. على أن المشهور بين القدماء هو القول بالإباحه. و إذن فلا شهره فى المقام لكى تكون جابره لضعف النبوى و أما الشهره بين متأخرى المتأخرين فليست بجابره اتفاقا.

ثانيا: أنا لو سلمنا اعتبار النبوى من حيث السند لكن لا نسلم دلالتة على المقصود، فان المحتمل فى معناه وجوه ثلاثه:

١- أن يراد من الحديث تسلط الناس على كل تصرف من أنحاء التصرفات

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٠١

كثما و كيفا. و عليه فإذا شككنا فى جواز تصرف خارجى أو اعتبارى من حيث الوضع و التكليف تمسكنا بالحديث المزبور لإثبات مشروعيه ذلك. و لكن يرد عليه:

أولا: أن الالتزام بهذا الوجه يقتضى أن يكون النبوى فى مقام التشريع:

بأن يدل على جواز كل تصرف لم تثبت مشروعيته من ناحيه الشارع. و على هذا فإذا شككنا فى جواز تصرف تكوينى - كالأكل و الشرب - أو اعتبارى - كالبيع المعاطاتى و نحوه - تمسكنا بالنبوى لإثبات مشروعيه ذلك التصرف، و من البديهي أنه لم يقل به متفقہ فضلا عن الفقيه.

ثانيا: أن هذا الوجه يقتضى الالتزام بمشروعيه غير واحد من المحرمات الإلهيه - كأكل جملة من الأطحه المحرمه و شرب جملة من الأشربه المحرمه و لبس جملة من الألبسه المحرمه التى هى مملوکه للمتصرف - فإن النسبه بين دليل السلطنه و بين أدله

بعض المحرمات هي العموم من وجه، فيتعارضان في مورد الاجتماع و يتساقطان فيرجع إلى أصاله الإباحه، مع أن هذا ضرورى البطلان. و المتحصل من ذلك أن الوجه المزبور لا يمكن الالتزام به.

٢- ما ذكره المصنف و حاصله: أن عموم الحديث إنما هو باعتبار أنواع السلطنه- كالبيع و الإجاره و الهبه و الصلح و غيرها- و إذا شككنا فى مشروعيه نوع منها- كالمزارعه و المضاربه و المساقاه مثلا- تمسكنا بعموم الحديث و نحكم بثبوت السلطنه هنا أيضا. و أما إذا علمنا بمقدار السلطنه و كميتها بأن قطعنا بأن سلطنه خاصه نافذه فى حق شخص كبيع ماله من غيره و لكن شككنا فى كيفيه هذه السلطنه و أن هذا البيع هل يوجد بالتعاطى أم لا بد فيه من القول الدال عليه فإنه حينئذ لا يجوز لنا أن نتمسك بدليل السلطنه لإثبات مشروعيه المعاطاه فى الشريعه المقدسه. و قد اتضح لك من توضيح كلام المصنف الفارق بين هذا الوجه و بين سابقه حيث ان

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٠٢

العموم فى الوجه الأول باعتبار الكميّه و الكيفيه و فى الوجه الثانى باعتبار الكميّه فقط و يرد عليه: أن الالتزام بهذا الوجه يقتضى أيضا أن تكون الروايه فى مقام التشريع و عليه فيجوز التمسك بعموم النبوى فى أى مورد شككنا فى جواز نوع خاص من السلطنه- كالشك فى جواز أكل لحم الأرنب و نحوه و هذا خلاف الظاهر من الروايه حسب المتفاهم العرفى و لأجل ذلك لم يتمسك به أحد فى أمثال ذلك. و من هنا ذكروا: أن دليل السلطنه لم يرد فى مقام التشريع بل إنما ورد لإثبات السلطنه للمالك فى الجهات المشروعه.

٣- ما هو التحقيق من

أن دليل السلطنة يتكفل ببيان استقلال المالك في التصرف في أمواله في الجهات المشروعه، و عدم كونه محجورا عن التصرف في تلك الجهات، و ليس لغيره أن يزاحمه في ذلك، و عليه فشان دليل السلطنة شأن الأوامر المسوقه لبيان أصل الوجوب من غير نظر فيها إلى تعيين الواجب من حيث الكم و الكيف.

و على الجملة: إن دليل السلطنة لا يدل على استقلال الملاك في التصرف في أموالهم من جميع الجهات بحيث لو منع الشارع عن التصرف فيها من ناحيه خاصه كان ذلك مخصصا لعموم الحديث. و قد تجلى لك من ذلك أنه لو شك في جواز تصرف خاص - كالبيع المعاطاتي أو جواز الاعراض عن مال معين - فإنه لا يجوز التمسك في مشروعيه ذلك بدليل السلطنة. و مما استدل به على أن المعاطاه تفيد الملكيه:

٤- (قوله تعالى) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ النساء الآيه: ٢٨.

فإن الآيه الشريفه قد دلت على انحصار جواز التصرف في أموال الناس بما يكون تجاره عن تراض عرفا. و البيع المعاطاتي كذلك و بيان ذلك بوجهين:

١- أن المراد من الأكل في الآيه الكريمه ليس هو الازدراد- على ما هو معناه الحقيقي- بل إنما هو كناية عن التملك- و إن لم يكن ذلك المال من

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٠٣

جنس المأكولات كالدار و البستان و الدكان و أشباه ذلك- و قد تعارف هذا النحو من الاستعمال في القرآن الكريم و في كلمات الفصحاء، بل في غير لغه العربيه أيضا ثم ان دخول كلمه الباء السببيه على كلمه الباطل، و مقابلتها في الآيه مع التجاره عن تراض قرينتان على توجه الآيه

إلى فصل الأسباب الصحيحة للمعامله عن الأسباب الفاسده.

و عليه فان كان الاستثناء متصلا- كما هو الظاهر و الموافق للقواعد العربيه كان مفاد الآيه أنه لا يجوز تملك أموال الناس بسبب من الأسباب فإنه باطل إلا أن يكون ذلك السبب تجاره عن تراض و إذن فتفيد الآيه حصر الأسباب الصحيحه للمعامله بالتجاره عن تراض و إن كان الاستثناء منقطعا كانت الآيه ظاهره ابتداء في بيان الكبرى الكليه لكل واحد من أكل المال بالباطل و التجاره عن تراض من غير أن تتعرض للحصر، و عليه فلا يمكن التمسك بها فيما لا يعد في العرف من الأسباب الباطله، و لا من التجاره عن تراض. بل تكون الآيه بالنسبه إليه مهمله. و لكن يمكن إثبات دلالة الآيه على الحصر حيثذ بالقرينه المقاميه بدعوى أن الله (تعالى) بصدد بيان الأسباب المشروعه للمعاملات، و تمييز وجهها الصحيح عن وجهها الباطل، و لا ريب أن الإهمال مما يخل بالمقصود فلا محاله يستفاد الحصر من الآيه بالقرينه المقاميه و إذن فالآيه مسوقه لبيان حصر الأسباب الصحيحه للمعاملات في التجاره عن تراض سواء أ كان الاستثناء متصلا أم كان منقطعا و على كلا- التقديرين فتدل الآيه بالمطابقه على صحه البيع المعاطاتي، و كونه مفيدا للملك، فان عنوان التجاره عن تراض ينطبق عليه عرفا. و مما يؤيد كون الآيه راجعه إلى بيان أسباب المعاملات تطبيقها في بعض الروايات على القمار باعتبار كونه من الأسباب الباطله «١» ٢ أن يراد من الأكل في الآيه الكريمه التصرف: أى لا تتصرفوا في أموال الناس بالأسباب الباطله، فإنه حرام إلا أن يكون ذلك السبب تجاره عن

(١) راجع الوسائل ج ٢ باب ٦٣ تحريم كسب القمار من أبواب ما

يكتسب به.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٠٤

تراض. و عليه فتدل الآيه بالمطابقه على حليه التصرفات تكليفا- التي تترتب على التجاره عن تراض- و تدل على حصول الملكيه من أول الأمر بالملازمه العرفيه، لما عرفت عند الاستدلال بآيه حل البيع على المقصود من أن السلطنه التكليفيه على جميع التصرفات فى شىء كاشفه عرفا عن مالكيه المتصرف لرقبه هذا الشىء و إن كانت الملكيه تنفك عن السلطنه أحيانا- كما فى المحجور- و لكن السلطنه المطلقه لا- تنفك عن الملكيه عرفا. و لا يخفى عليك: أنه يجرى فى هذا الوجه جميع ما تقدم من النقض و الإبرام حول الوجه الثانى من وجهى الاستدلال على أن المعاطاه تفيد الملكيه.

و قد ذكر المحقق صاحب البلغه: أنه لو كان الاستثناء فى آيه التجاره عن تراض متصلا لزم من ذلك إما القول بالنسخ أو القول بكثرة التخصيص المستهجن، بدهاه أن أسباب حل الأكل ليس منحصر بالتجاره عن تراض، بل يحل ذلك بالهبات و الوقوف و الصدقات و الوصايا و أروش الجنايات و سائر النواقل الشرعيه و الإباحات. سواء أ كانت الإباحه مالكيه، أم كانت شرعيه و إذن فلا ملازمه بين أكل المال بالباطل، و بين ما لا يكون تجاره عن تراض انتهى ملخص كلامه.

و يتوجه عليه أن جمله من الأمور التي ذكرها المحقق المزبور ليست مقابله للتجاره عن تراض، بل هى قسم منها، كالهبات التي منها الصدقات المستحبه و الوصايا بناء على اعتبار القبول فيها، و سائر النواقل الشرعيه كالإجاره و الجعالة و نحوهما. و جمله منها و إن كانت خارجه عن حدود التجاره عن تراض- كالوقوف و الإباحات و الوصايا بناء على عدم اعتبار القبول فيها- و لكن الالتزام بخروجها

عن ذلك لا يستلزم كثره التخصيص، بداهه أن الباقي تحت العام أكثر من الخارج.

ويضاف إلى ما ذكرناه: أن المستثنى منه في الآيه إنما هو أكل مال غيره بعنوان التملك: بأن يملك الإنسان باختياره مال غيره بغير تجاره عن تراض، و ما لا يكون كذلك- كالوقوف و الزكوات و الأحماس و المال الموصى به وصيه تملكه بناء على

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٠٥

عدم اعتبار القبول فيها و أروش الجنایات- خارج عن حدود المستثنى و المستثنى منه تخصصا لا تخصيصا [١].

كلام بعض الأساطين حول المعاطاه [لتأسيس قواعد جديده]

إشاره

قوله: (و لذا ذكر بعض الأساطين في شرحه على القواعد في مقام الاستبعاد أن القول بالإباحه المجرده مع قصد المتعاطين التمليك و البيع مستلزم لتأسيس قواعد جديده).

[١] قد أغفل المصنف الاستدلال على مقصوده بقوله تعالى (أَوْفُوا بِالْعُقُودِ) المائده ٥ الآيه: ٢. مع أنه استدل به- فيما سيأتى قريبا- على أصاله اللزوم في العقود.

و الوجه في ذلك: أن الآيه إنما تدل على لزوم العقد دلالة مطابقيه، بداهه أن الأمر بالوفاء بالعقد إرشاد إلى لزومه، و عدم انفساخه بالفسخ. و إذا دلت الآيه على لزومه بالمطابقه دلت على صحته بالالتزام، إذ لا معنى لفساد العقد مع لزومه.

و من البين الذي لا ريب فيه أن المعاطاه عقد بالحمل الشائع، فتكون مشموله لعموم الآيه.

و لكن ذكر المصنف فيما سيأتى قريبا: (أن الظاهر فيما نحن فيه قيام الإجماع على عدم لزوم المعاطاه، بل ادعاه صريحا بعض الأساطين في شرح القواعد) و على هذا فيكون الإجماع قرينه منفصله على عدم شمول الآيه للمعاطاه من حيث الدلاله المطابقيه. و قد ثبت في محله أن الدلاله الالتزاميه تابعه للدلاله المطابقيه.

و عليه فإذا سقطت دلالة الآيه بالمطابقه على لزوم المعاطاه سقطت دلالتها

الالتزاميه على صحتها. و إذن فتصرف الآيه الكريمه عن المعاطاه، و تختص بالعقود اللفظيه:

و هذا بخلاف آيتى حل البيع و التجاره عن تراض فإنهما تدلان على صحه البيع بالمطابقه، و على لزومه بالالتزام، و من البديهى أن سقوط الدلاله الالتزاميه لا تضر بالدلاله المطابقه. هكذا ينبغى أن يحرر المقام، لا على الوجه الذى ارتكبه غير واحد من المحشين.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٠٦

أقول: يحسن بنا أن نبث حول كلامه لكى يتضح لنا أن القول بالإباحه مع قصد الملك من التعاطى هل يستلزم تأسيس قواعد جديده أم لا. و تلك القواعد ما يلى.

منها: ١- أن العقود و ما قام مقامها تابعه للقصد من حيث الإيجاب و السلب:

اشاره

أى وقوع ما يقصد، و عدم وقوع ما لم يقصد. و من البين أن القول بالإباحه مخالف لهذه القاعده إيجابا و سلبا. لأن ما قصده المتعاطيان لم يحصل فى الخارج، و ما حصل فى الخارج لم يقصده المتعاطيان.

و قد أجاب عنه المصنف بوجهين:

الأول: أن تبعيه العقود للقصد فيما إذا دل الدليل على صحه العقد:

بمعنى ترتب الأثر المقصود منه عليه. و على هذا فلا يعقل الحكم بالصحه مع عدم ترتب الأثر المزبور عليه. و هذا بخلاف ما إذا لم يدل دليل على ذلك- كالعقد المعاطاتى- و لكن حكم الشارع المقدس فى مورد الإباحه، فإنه لا يلزم منه تخلف العقد عن القصد، بداهه أن الإباحه المذكوره ليست إباحه عقديه لكى يلزم من ثبوتها المحذور المزبور بل إنما هى إباحه شرعيه مترتبه على المعاطاه ترتب الحكم على موضوعه. و عليه فمنزله ذلك منزله حكم الشارع بجواز الأكل من أموال الناس فى المخصه و المجاعه، و بجواز أكل الماره من ثمره الشجره التى تمر بها و إن لم يرض المالك بذلك. انتهى ملخص كلامه فى الوجه الأول [١].

[١] الأولى فى الجواب أن يقال: إن كانت المعاطاه مشموله للعمومات الداله على صحه البيع فلا شبهه فى كونها بيعا صحيحا و مؤثره فى الملكيه من دون أن يلزم من ذلك تخلف العقد عن القصد. نعم لو ورد دليل الإمضاء على خلاف ما قصده المتعاطدان لزم منه تخلف العقد عن القصد. إلا أنه بعيد عن المقام. و لا يفرق فيما ذكرناه بين القول بحصول الملكيه من أول الأمر: و بين القول بحصولها آنا ما قبل التصرف.

الثانى: أن تخلف العقود عن القصد لا غرابه فيه.

إشاره

و قد وقع فى جملة من الموارد:

الأول: (أنهم أطبقوا على أن عقد المعاوضه إذا كان فاسدا يؤثر فى ضمان كل من العوضين القيمة،

لإفاده العقد الفاسد الضمان عندهم فيما يقتضيه صحيحه، مع أنهما لم يقصدا إلا ضمان كل منهما بالآخر. و توهم أن دليلهم على ذلك قاعده اليد مدفوع بأنه لم يذكر هذا الوجه إلا بعضهم معطوفا على الوجه الأول، و هو إقدامهما على الضمان، فلاحظ المسالك).

و يرد عليه: أن سبب الضمان فى العقود الفاسده- على ما سيأتى- إنما هو اليد نهائيه الأمر أن الاقدام يكون منقحا لموضوع ضمان اليد. و قد ذكرنا فى محله: أن الاقدام بنفسه لو كان موجبا للضمان، لتحقق الضمان بتحقيق المعامله فى الخارج بالإيجاب و القبول، مع عدم تحقق القبض و الإقباض، إذ المفروض تحقق الاقدام على المعامله من ناحيه المتعاملين، مع أنه باطل بالضروره. فيستكشف من ذلك أن سبب الضمان فى أمثال الموارد هو اليد دون الاقدام.

الثانى: أن الشرط الفاسد لا يفسد العقد المشروط به عند أكثر القدماء،

مع أن ما قصد- و هو العقد المقيد بالشرط الفاسد- غير واقع. و الواقع الذى هو ذات العقد لم يقصد. نعم إذا قلنا بأن الشرط الفاسد يفسد العقد لم يتوجه هذا النقض على بعض الأساطين. و لكن التحقيق خلافه. و يأتى تفصيل ذلك فى مبحث. الشروط إنشاء الله.

- و إن لم تكن المعاطاء مشموله للعمومات الداله على صحه البيع فلا- شبهه فى أنها لا تؤثر فى الملكيه، إلا أنه قامت السيره القطعيه على إباحه التصرف فى المأخوذ بالمعاطاء حتى التصرف المتوقع على الملك من دون أن يلزم من ذلك تخلف العقد عن القصد، إذ المفروض أن الإباحه المترتبه على المعاطاء إباحه شرعيه لا إباحه عقديه و هذا واضح لا خفاء فيه.

بعتك المتاع الفلاني إن قدم الحاج. و إلا فلا أبيع، وقد يكون الشرط التزاما آخر في ضمن الالتزام العقدي من دون أن يكون الملتزم به قيذا لأصل العقد. و على الأول فالتعليق يوجب فساد العقد و إن لم يكن الشرط فاسدا لقيام الإجماع على بطلان التعليق في العقود. و على الثاني فالالتزام بصحة العقد مع فساد الشرط لا يستلزم تخلف المقصود عن القصد و تفصيل الكلام في محله.

الثالث: أنه إذا باع الإنسان ما يملكه مع ما لا يملكه:

بأن ضم مال نفسه إلى مال غيره و باعهما من شخص واحد في صفقة واحدة- فإنه لا شبهه في صحة هذا البيع عند المحققين. مع أن ما هو مقصود للمتبايعين لم يقع في الخارج، و ما هو واقع فيه غير مقصود لهما. و الجواب عن ذلك:

أن البيع المذكور و إن كان واحدا بحسب الصورة و لكنه منحل إلى بيعين غاية الأمر أن أحدهما صحيح منجزا، و الآخر صحيح مشروطا بإجازة المالك.

و السر في ذلك أن حقيقة البيع متقومه بإنشاء تبديل شىء من الأعيان بعوض في جهة الإضافه كما تقدم «١» و من البديهي الذي لا ريب فيه أن هذا المعنى لا ربط له بقصد المالكين و معرفتهما. و عليه فقصد البائع كون العقد لنفسه أو لغيره خارج عن حدود البيع. و إذن فلا- يوجب ذلك تخلف العقد عن القصد بوجه. نعم مع عدم إجازة المالك يثبت للمشتري خيار تبعض الصفقة. و لكنه بعيد عن تخلف العقد عن القصد الذي هو محل الكلام في المقام.

الرابع: بيع الغاصب المال المغصوب لنفسه.

فقد ذكر جمع كثير أن البيع يقع عن المالك فضولا، و تتوقف صحته على إجازته. مع أن المقصود- و هو كونه

(١) راجع ص ٥٣.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٠٩

للبيع- لم يقع، و الواقع- و هو وقوع البيع عن المالك- غير مقصود. و الجواب عن ذلك:

ما أشرنا إليه آنفا من أن البيع إنشاء تبديل عين بعوض في جهة الإضافه.

و من الظاهر أن قصد وقوعه عن المالك، أو عن البائع خارج عن حدوده.

و سيأتي التعرض لهذه المسألة في البحث عن بيع الفضولي. نعم لو كان شأن المالكين في البيع شأن الزوجين في عقد الزواج

لكان ما ذكره المصنف من النقض- على

بعض الأساطين - صحيحا، و لكن الأمر ليس كذلك.

الخامس: أن العاقد إذا ترك ذكر الأجل في نكاح المتعه كان ذلك زواجا دائما

و قد ذكر هذا في موثقه ابن بكير [١]. و أفتى به جمع من الفقهاء رضوان الله عليهم. مع أن المقصود- و هو نكاح المتعه- لم يقع. و الواقع- و هو نكاح الدائم- غير مقصود.

و التحقيق: أنه إذا كان بناء العاقد- قبل مباشرته بإيقاع العقد- على إنشاء نكاح المتعه، و لكن نسي ذكر الأجل عند الإنشاء و قصد الزواج الدائم فلا شبهه في أن الواقع حينئذ يكون نكاحا دائما و عليه فلا يلزم منه تخلف العقد عن القصد.

و إذا كان بناء العاقد على إيقاع عقد المتعه حتى في مقام الإنشاء، و الاشتغال بإجراء الصيغه، و مع ذلك نسي ذكر الأجل في مقام التلفظ، أو تركه عمدا فان الظاهر حينئذ بطلان العقد، بداهه أن الزواج الدائم لم يقصد، و لم ينشأ، لأن الإنشاء- كما عرفته مرارا- عباره عن إبراز الأمر النفساني في الخارج. و إذا لم يقصد العاقد الزواج الدائم لم يكن ذلك مبرزا باللفظ. و أما الزواج المنقطع فلا يقع أيضا في

[١] قال: (قال أبو عبد الله (ع) ما كان من شرط قبل النكاح هدمه النكاح و ما كان بعد النكاح فهو جائز. و قال: إن سمي الأجل فهو متعه. و إن لم يسم الأجل فهو نكاح بات). الكافي ج ٢ ص ٤٥. و الوافي ج ١٢ ص ٩٦.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١١٠

الخارج، إذ يعتبر في صحته ذكر الأجل على ما نطقت به الروايات «١»، و المفروض أنه مفقود في المقام. و هذا بين لا ريب فيه.

و من القواعد الجديده اللزومه على القول بالإباحه: ٢- أن القول بالإباحه يلزمه الالتزام بأحد أمرين على سبيل مانعه الخلو:

و هما الالتزام بأن إرادته التصرف- في المأخوذ بالمعاطاه- مملكه، و الالتزام بأن التصرف بنفسه من المملكات، و كلا الأمرين بعيد جدا، بداهه أن المالك

لم يقصد إلا- تملك ماله من الأول، و عليه فالالتزام بحصول الملكيه بتصرف غير المالك، أو بإرادته التصرف من دون أن يكون ذلك مقصودا للمالك بعيد غايته.

و يتوجه عليه ما أفاده المصنف. و حاصله: أنه لا مانع من الالتزام بحصول الملكيه بإرادته التصرف، فان الجمع بين الأدله يقتضى ذلك، ضروره أن الأصل يقتضى بقاء المأخوذ بالمعاطاه فى ملك مالكة الأول. و قد قامت السيره القطعيه على جواز التصرف لكل من المتعاطين فيما انتقل إليه. و قد ثبت فى الشريعة المقدسه أن بعض التصرفات- كالعق و البيع و الوطى- لا يسوغ لغير المالك. و من بين الذى لا ريب فيه أن الجمع بين هذه الأدله يقتضى الالتزام بالملكيه حين إرادته التصرف. و عليه فيكون شأن التصرف فى المقام شأن تصرف ذى الخيار و الواهب فيما انتقل عنهما تصرفا بالعق و البيع و الوطى و أشباهها [١].

[١] أقول: إن التصرفات الصادره من المتعاطين على قسمين:

القسم الأول: ما لا يتوقف جوازه على الملك- كالأكل و الشرب و اللبس و نحوها- فان جواز هذه التصرفات لا ينوط بملك الرقبه، بل تجوز لغير المالك أيضا إذا دل عليه دليل. و قد فرضنا أن السيره قد دلت عليه فى المقام غايه الأمر أن يكون الإلتاف فى محل الكلام موجبا للضمان بالمسمى، دون المثل أو القيمه. و على هذا فلا نحتاج الى الالتزام بملكيه التصرف، أو بإرادته لكى نتمسك فى إثبات

(١) راجع الوافى ج ١٢ ص ٩٥.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١١١

و من القواعد الجديده اللزومه على القول بالإباحه: ٣- أنه إذا قيل بأن المعاطاه- المقصود بها الملك- تفيد الإباحه لزم منه مخالفه القواعد المتسالم عليها فى موارد شتى:

منها تعلق الخمس بما فى يد أحد المتعاطين،

مع أنه ليس بمالك له.

و توضيح ذلك: أنه إذا أعطى أحد المتعاطين دينارا لصاحبه، و أخذ منه متاعا يساوى أحد عشر دينارا فإنه قد ربح فى هذه المعامله المعاطايه

عشره دنائير و إذا بقى هذا الربح الى أن مضى عليه حول كامل- و لم يحصل مملك في البين، كتصرف المشتري في المتاع، أو تصرف البائع في الثمن، أو تلف أحد العوضين- ثبت فيه الخمس. و عليه فيلزم تعلق الخمس بغير الاملاك، و هو فقه جديد.

و قد يتوهم: أن غرض بعض الأساطين من ذلك هو استبعاد تعلق الخمس بالأرباح و المنافع الحاصله من الاتجار بالمأخوذ بالمعاطاه و لكنه توهم فاسد، فإنه مخالف لصراحه كلامه بديهه أنه (ره) قد فرض مورد الاستبعاد فيما إذا كان العوضان باقيين، مع عدم تحقق التصرف من أحد المتعاطيين، و من البين الذي لا ريب

- ذلك بالجمع بين الأدله. قيل:

انه لا يتحقق الضمان بالمسمى الا مع ملك الضامن لما هو بدل عن المسمى، و عليه فلا مناص عن الالتزام بمملكه التصرف أو إرادته و الجواب عن ذلك:

أنا لو سلمنا توقف الضمان بالمسمى على ملك الضامن للعوض و لكن لا نسلم توقف ذلك على مملكه التصرف أو إرادته. بل يمكن الالتزام بحصول المملكه آنا ما قبل التصرف من ناحيه الجمع بين الأدله. كما التزم به المصنف سابقا عند الاستدلال على صحه المعاطاه بآيتي حل البيع و التجاره عن تراض.

القسم الثاني من التصرفات: ما يتوقف جوازه على الملك- كالتق و الوطى و البيع- و قد اتضح لك حكمه مما ذكرناه في القسم الأول، بديهه أن الجمع بين الأدله يقتضى الالتزام بحصول الملك آنا ما قبل التصرف. بلا احتياج في ذلك الى مملكه التصرف أو إرادته. و هذا واضح لا ريب فيه.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١١٢

فيه أن حصول الربح بالتجاره لا يخلو عن أحد أمرين على سبيل مانعه الخلو: و هما

التصرف، و تلف العين و لو حكما. و حينئذ فلا- يتوجه على بعض الأساطين ما ذكره شيخنا المحقق و إليك نصه (أما خمس ربح التجاره بالمأخوذ بالمعاطاه فلا محاله يكون حصول الربح مسبوفا بالتكسب و التصرف فى المال، فيكون مملكا له و لأصله. و ليس هذا غريب آخر زياده على غرابه مملكه التصرف).

و منها أنه يعامل مع المأخوذ بالمعاطاه معامله الملك،

و تترتب عليه جميع آثار المملكه من الاستطاعه و تعلق الزكاه و حق الديان به و كونه إرثا للورثه و وجوب الإنفاق منه و جواز الوصيه به، و لو كانت المعاطاه مفيده للإباحه لزم من ذلك تعلق الأمور المذكوره بالمباحات، مع أنها لا تتعلق بغير الاملاك.

و منها أنه إذا باع أحد الشريكين حصته من غير شريكه بالبيع المعاطاتى تعلق به حق الشفعه،

مع أنه لا يتعلق إلا بالبيع المؤثر فى المملكه. و من هنا لو أباح أحد الشريكين حصته لغيره لم يتعلق به حق الشفعه.

و منها تعلق حق المقاسمه بذلك، و مثاله: أنه إذا باع أحد الشريكين حصته من شخص آخر بالبيع المعاطاتى جاز للمشتري أن يطالب المقاسمه من الشريك الآخر.

و عليه فان قلنا بأن المعاطاه تفيد المملكه فلا محذور فيه. و إن قلنا بأنها لا تفيد إلا الإباحه الخالصة لزم منه ثبوت حق المقاسمه لغير الملاك.

و منها: أن الربا يجرى فى البيع المعاطاتى،

كما يجرى فى البيع اللفظى. و عليه فان قلنا بأن المعاطاه تفيد المملكه كان ذلك موافقا للقواعد الشرعيه. و إن قلنا بأنها تفيد الإباحه لزم من ذلك جريان الربا فى المباحات. و من الواضح أن ذلك تأسيس فقه جديد.

و منها أنه لو كانت المعاطاه مفيده للإباحه لزم من ذلك أن يتصف الآخذ بالمعاطاه بصفه الفقر

و لو كان المأخوذ بذلك يكفى مؤنثه و مؤنثه عياله سنه واحده- إذا لم يكن

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١١٣

عنده مال آخر يكفيه و لعياله حولا كاملا.

و لزم أيضا أن لا- تزول صفه الغنى عن المعطى، لكونه مالكا لما أعطاه لصاحبه بالمعاطاه المعاطاتيه. و إذن فيجوز للأول أخذ الحقوق الشرعيه المقرره للفقراء و المساكين، و لا- يجوز ذلك للثانى و إن لم يكن عنده ما يكفيه و لعياله سنه واحده. و من

الظاهر أن هذا أمر عجيب.

و قد أجاب المصنف عن جميع الأمور المذكوره بما هذا لفظه:

(و أما ما ذكره من تعلق الأحماس و الزكوات إلى آخر ما ذكره فهو استبعاد محض، و دفعه بمخالفته لسييره رجوع إليها) [١].

[١] لا- يخفى عليك ما فى عبارته المصنف من الغلق و الاضطراب و اشتباه المراد كما يظهر لمن يعطف النظر على كلمات المحشين. و الذى نفهمه منها: أنه لا- مانع من الالتزام بعدم تعلق الأمور المذكوره بالمأخوذ بالمعاطاه، مع بقاء مقابله، و عدم تصرف كل من المتعاطيين فيما بيده، بداهه أنه لا محذور فى الالتزام بذلك إلا الاستبعاد المحض. و من اليبين الذى لا ريب فيه أن مجرد الاستبعاد لا- يوجب أن تكون المعاطاه مفيده للملكيه لكى يصح الالتزام بتعلق الأمور المزبوره بما فى يد كل من المتعاطيين. قيل:

إنه لا مناص عن الالتزام بتعلق تلك الأمور بالمأخوذ بالمعاطاه لأن بناء المشرعه و سيرتهم القطعيه على أن

شأن ذلك شأن سائر الأملاك. و الجواب عنه:

أن هذا وإن كان صحيحا إلا أن الالتزام به من ناحيه السيره لا من ناحيه الاستبعاد الذى هو مورد بحثنا. و إذن فتكون السيره دليلا على الملك بلا حاجه إلى الاستبعاد المزبور. و على هذا التفسير فمرجع الضمير المجرور فى كلمه (دفعه) هو لفظ العدم المحذوف المضاف إلى كلمه التعلق. و القرينه على الحذف هى سياق الكلام.

و يمكن أن يكون غرض المصنف من تلك العبارة: أنه لا شبهه فى تعلق الأمور المذكوره- فى كلام بعض الأساطين- بالمأخوذ بالمعاطاه- وإن كان ذلك-

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١١٤

و يحسن بنا أن نتعرض لأجوبه تلك الأمور، و إليك ما يلى:

أما الأخماس فهى لا تتعلق إلا بالملك، كما هو الظاهر من الأدله الشرعيه، و عليه فلا محذور فى الالتزام بعدم تعلقها بالمأخوذ بالمعاطاه على القول بكونها مفيده للإباحه و أما الزكوات فلا- شبهه فى تعلقها بالمأخوذ بالمعاطاه مع تمام النصاب، و مضى الحول عليه، و لا يفرق فى ذلك بين أن يكون المأخوذ بالمعاطاه ملكا للآخذ و بين عدمه لإطلاق الأدله، مثلا إذا اشترى أحد- بالبيع المعاطاتى - خمسا من الإبل، و لم يوجد مملك فى البين إلى أن مضى عليها حول كامل تعلقت بها الزكاه جزما و تكون العين مشتركه بين المالك و بين المستحقين للزكاه بناء على تعلق الزكاه بالعين [١]. نعم إذا كان عند الآخذ بالمعاطاه ما تعلقت به الزكاه و لكن كان أقل من النصاب إلا أنه وصل

- من المباحات- بداهه أنه لا مانع من أن يكون قسم خاص من المباح- الذى يجوز فيه مطلق التصرف حتى المتوقف منه على الملك- فى حكم الملك، و

لا محذور فيه إلا الاستبعاد المحض، و هو بنفسه لا يصلح للمانعيه عن تعلق الأمور المزبوره بالمأخوذ بالمعاطاه.

و أما دعوى أن تعلق تلك الأمور بذلك مخالف للسيره، لقيامها على عدم تعلقها بغير الاملاك، فبملاحظه السيره يستكشف ملكيه المأخوذ بالمعاطاه فهى إن صحت كان القول بالملكه حينئذ مستنده إلى السيره، لا إلى الاستبعاد، و لا الى لزوم مخالفه القواعد الشرعيه.

و لكن الظاهر أن غرض المصنف هو الاحتمال الأول: بديهه أن مقصود بعض الأساطين إنما هو استبعاد عدم تعلق الأمور المذكوره بالمأخوذ بالمعاطاه.

و قد تصدى المصنف لدفع هذا الاستبعاد و ليس غرض بعض الأساطين استبعاد تعلق الأمور المذكوره بالمأخوذ بالمعاطاه لكى يكون كلام المصنف مسوقا لرفع هذا الاستبعاد و إثباتا لتعلق تلك الأمور بذلك. هذا و الله العالم بالضمائر.

[١] الذى يستفاد من الأدله أن الزكاه متعلقه بالعين و أن النصاب مشترك بين

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١١٥

إلى حد النصاب مع ضم المأخوذ بالمعاطاه إليه فإنه لا- تجب فيه الزكاه، بداهه أن ما هو مملوك للأخذ لم يصل إلى حد النصاب و المأخوذ بالمعاطاه ليس ملكا له على الفرض لكى يتم به النصاب.

و أما صفه الغنى المانعه عن أخذ الحقوق الشرعيه فهى غير متوقفه على الملك، بل كل من تمكن من مئونه نفسه و عياله سنه واحده- و لو من المباحات- فهو غنى.

و أما الاستطاعه فهى إنما تتحقق بكون المكلف واجدا- بالفعل- لما يحج به من الزاد و الراحله، و بمالكته لمئونه عياله بالفعل أو بالقوه. و قد فسرت الاستطاعه بهذا المعنى و بأمن الطريق فى بعض الأخبار «١». و من اليبين أن هذا المعنى من الاستطاعه كما يتحقق بالملك كذلك يتحقق بالمباحات أيضا التى منها المأخوذ

بالمعاطاه على القول بالإباحه، و قد انجلى مما بيناه أنه يصح تعلق حق النفقات و الديون بالمأخوذ بالمعاطاه.

و أما حق الشفعه فلا يصح تعلقه بالمأخوذ بالمعاطاه لأنه استحقاق الشريك

المالك و بين المستحقين للزكاه، سواء أ كان الاشتراك على نحو الإشاعه أم كان ذلك على نحو الكلى فى المعين، و هذا
الرأى هو المشهور بين الأصحاب رضوان الله عليهم. و هنا احتمالات آخر:

١- أن الزكاه متعلقه بالذمه من غير أن تتعلق بالعين رأسا.

٢- أن الزكاه متعلقه بالعين كتعلق حق الرهن بالعين المرهونه، فتكون حالها حال بيع العين المرهونه فى حال الرهانه، ثم فكها عن
ذلك.

٣- أن الزكاه متعلقه بالعين كتعلق حق الجنايه بالعبد الجانى، و عليه فيكون بيعها التزاما بالزكاه فى الذمه كما أن المالك إذا باع
عبده الجانى تعلق أرش الجنايه بذمته و من هنا اتضح لك الفارق بين الصورتين الأخيرتين.

(١) قد تقدم ذلك فى ص ٣٥.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١١٦

للحصه المبيعه فى شركته لكى يضمها إلى حقه. و المفروض أن المعاطاه لم تؤثر فى الملكيه بل فى الإباحه فقط. و عليه فلم
يحصل النقل و الانتقال بالتعاطى حتى يثبت به حق الشفعه للشريك [١].

و أما حق المقاسمه و المفارزه فهو لا يختص بالمالك بل يثبت لكل من جاز له التصرف فى المال المشاع و إن لم يكن مالكا
لجزء منه.

و أما الإيرث فهو أيضا لا يتوقف على الملك، بل موضوعه ما تركه الميت و من الظاهر أن المأخوذ بالمعاطاه مما تركه الميت،
فيكون لوارثه.

و يضاف إلى ذلك: أن موت أحد المتعاطيين يؤثر فى لزوم المعاطاه. و هذا واضح. و من هنا اتضح لك جواز الوصيه بالمأخوذ
بالمعاطاه. ضروره أنها تصير لازمه

بموت الموصى.

و أما ما ذكره من استلزام القول بالإباحه جريان الربا فى المباحات فهو من العجائب. بديهه أن مورد البحث فى المقام إنما هو المعاطاه الواجده لجميع شرائط البيع إلا الصيغه الخاصه. و عليه فإذا كانت المعاطاه ربويه لم تؤثر فى شىء من الملكيه و الإباحه، لفسادها من ناحيه الربا، و إذن فلا إباحه فى المقام لكى يلزم جريان

[١] نعم يظهر من المحقق الخراسانى أن حق الشفعه يتعلق بالمأخوذ بالمعاطاه و إن لم يصر ملكا للآخذ. و الوجه فى ذلك أن موضوع حق الشفعه إنما هو بيع أحد الشريكين حصته من غير شريكه، سواء أ كان ذلك مفيدا للملكيه أم كان مفيدا للإباحه. و يتوجه عليه.

أولاً: أن ذلك خلاف الظاهر من أدله الشفعه إذ الظاهر منها اعتبار الملكيه فى متعلق حق الشفعه.

ثانياً: أن موضوع حق الشفعه إنما هو البيع كما اعترف به المحقق المذكور و من البين أن المعاطاه المفيده للإباحه خارجه عن حدود البيع.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١١٧

الربا فيها. و هذا ظاهر لا خفاء فيه.

و من القواعد الجديده اللزومه على القول بالإباحه: ٤- ما ذكره بعض الأساطين من «كون التصرف من جانب مملكا للجانب الآخر. مضافا إلى غرابه استناد الملك إلى التصرف».

و قال المصنف:

(و أما كون التصرف مملكا للجانب الآخر فقد ظهر جوابه).

و وجه الظهور: أنه لما كان التصرف من جانب مملكا للمتصرف لزم كونه مملكا للجانب الآخر أيضا، الذى لم يصدر منه التصرف و إلا لزم اجتماع العوض و المعوض فى ملك المتصرف.

و عليه فكما أن الجمع بين الأدله يقتضى كون التصرف مملكا للمتصرف كذلك يقتضى كونه مملكا للطرف الآخر أيضا،

و مما ذكره بعض الأساطين: ٥- أن القول بالإباحه يستلزم مخالفه القواعد المتسالم عليها فى نواحى شتى:

الناحية الأولى: كون التلف السماوى من جانب مملكا للجانب الآخر،

لاتفاق الفقهاء على أن كلا من المتعاطيين يملك لما بيده من المأخوذ بالمعاطاه مع تلف بدله من الجانب الآخر و عليه فان قلنا بأن المعاطاه تفيده الملك فلا محذور فيه و إن قلنا بأنها تفيد الإباحه فيلزم أن يكون التلف من جانب مملكا للجانب الآخر، بديهه أنه لم يحدث فى المقام إلا- أمران، و هما التعاطى و التلف و المفروض أن الأول لا يفيد إلا الإباحه، و عليه فلا بد لنا إما من القول بكون التلف مؤثرا فى الملكيه فهو غريب، أو القول بحصول الملكيه بغير سبب فهو محال.

الناحيه الثانيه: أنه إذا تلف أحد العوضين تلفا قهريا فان قلنا بأن من تلف المال عنده يملك التالف قبل تلفه فهو عجيب،

بديهه أنه ملكيه لو حصلت بغير سبب لزم تحقق المعلول بدون علقته. و إن حصل ذلك بسبب التلف لزم تقدم المعلول على علقته، و من السبب أن كليهما غير معقول. و إن قلنا بحصول الملكيه مع التلف فهو بعيد، إذ لا- موجب للالتزام بالملكيه فى خصوص زمان التلف دون ما قبله. على أن زمان التلف هو زمان

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١١٨

انعدام الملكيه، لا زمان حدوثها، و من ذلك يظهر بطلان الالتزام بالملكيه بعد التلف فان من الواضح أن تملك المعدوم غير معقول. على أن ذلك لغو محض، إذ لا- يترتب عليه أى أثر من آثار الملكيه. و إن قلنا بعدم كون التالف ملكا للأخذ لزم أن يكون بدله ملكا للجانب الآخر مجانا فهو غريب، و إذن فلا مناص عن الالتزام بحصول الملكيه- فى البيع المعاطاتى- من أول الأمر.

الناحيه الثالثه: أنه إذا قلنا بأن المعاطاه تفيد الإباحه كان التلف من الجانبين معينا للمسمى من الطرفين.

و عليه فلا- يرجع كل من المتعاطيين إلى المثل أو القيمه لكى يكون لأحدهما حق الرجوع إلى ما به التفاوت بين العوضين، مع أن القاعده- على القول بعدم الملك- تقتضى الضمان بالمثل أو القيمه، دون المسمى، بديهه أن الضمان بالمسمى يقتضى كون التالف ملكا للمتلف، و عليه فيعود الاشكال المتقدم: أعنى حصول الملكيه بلا سبب، أو بسبب التلف.

الناحيه الرابعه: أنه إذا وضع الغاصب يده على المأخوذ بالمعاطاه أو تلف ذلك عنده.

فان قلنا بأن المعاطاه تفيد الملكيه فلا محذور فيه، لأن الغاصب يكون ضامنا للمغصوب منه. و إن قلنا بأنها تفيد الإباحه فإن قلنا بأن الغاصب ضامن للمغصوب منه:

أعنى المباح له دون المالك الأصلي الذى هو المبيح- لزم أن يكون الغصب أو التلف عند الغاصب مملكا. و هو غريب، و إن قلنا بعدم الملك و أنه ليس له حق المطالبه، و إنما هو ثابت للمبيح فهو بعيد، و مناف للسيره القطعيه.

و قد أجاب المصنف عن تلك النواحي غير الناحيه الأخيره بما حاصله: أن دليل ضمان اليد يقتضى كون كل من العوضين

مضمونا لمالكه الأصلي بعوضه الواقعي أعنى به المثل أو القيمة. لكن مقتضى الإجماع و السيره على عدم الضمان بالعوض الواقعي يكشف عن أن التلف من مال من تلف عنده، و بضميمه أصاله عدم حصول الملكيه إلا بالمقدار المتيقن تثبت الملكيه قبل زمان التلف بآن، و عليه فالجمع بين

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١١٩

هذه الأدله يقتضى كون كل من العوضين ملكا لكل من المتعاطيين آنا ما قبل التلف، و حينئذ فيكون التلف موجبا لتعين المسمى من الجانبين. سواء فى ذلك كون التلف من جانب واحد و كونه من جانبين.

و السر فى الالتزام بالملكيه التقديرية: أنه يدور الأمر بين تخصيص دليل اليد بالإجماع المزبور و القول بعدم

الضمان بالمثل أو القيمة في مورد التعاطي، و بين التخصص: أى الالتزام بحصول الملكيه- فى ذلك- من أول الأمر حفظا لعموم دليل اليد عن التخصيص. وقد حقق فى محله أنه كلما دار الأمر بين التخصيص و التخصص فيقدم الثانى. و عليه فمقتضى القاعده أن نحكم بحصول الملكيه- فى مورد المعاطاه من أول الأمر. و لكن الأصل المذكور يقتضى عدم تحقق الملكيه إلا آنا ما قبل التلف و عليه فشأن المقام شأن تلف المبيع قبل قبضه فى يد البائع.

ثم إن غرض المصنف من تقديم التخصص على التخصيص ليس هو إثبات الضمان بالمسمى من ناحيه الدليل الدال على ضمان اليد، بل غرضه من ذلك إنما هو حفظ الدليل المزبور عن التخصيص، و إبقائه على عمومته. و أما الضمان بالمسمى فإنما يثبت بحصول الملكيه فى مورد المعاطاه. و إذن فلا- يتوجه على المصنف ما ذكره السيد و هذا نصه: (أن الحكم بالضمان بعوض المسمى ليس عملا بعموم على اليد، لأن مقتضاه وجوب المثل أو القيمة، لا المسمى، فمع فرض الإجماع على الملكيه لا بد من الالتزام بتخصيص قاعده اليد إذا لم نحكم بالملكيه من أول الأمر).

و أجاب المصنف عن الناحيه الأخيره بما هذا لفظه:

(و أما ما ذكره من صورته غصب المأخوذ بالمعاطاه فالظاهر- على القول بالإباحه- أن لكل منهما المطالبه ما دام باقيا، و إذا تلف فظاهر إطلاقهم التملك بالتلف تلفه من مال المغصوب منه).

ثم قال:

(نعم لو لا قام إجماع كان تلفه من مال المالك لو لم يتلف عوضه قبله).

و غرضه من هذه العبارة الأخيره: أنه لو لا الإجماع على الملكيه قبل تلف

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٢٠

العين كان مقتضى القاعده اختصاص الملك بالمطالبه، لأن

العين قد تلفت فى ملكه نعم لو تلفت العين الأخرى قبل تلف المغصوب اختص المغصوب منه بالمطالبه، و وجهه ظاهر.

و لكن النسخه المشهوره هكذا

(نعم لو قام إجماع إلخ)

و عليه فغرض المصنف من هذه العبارة: أنه إذا قام الإجماع على عدم حصول الملكيه- فى البيع المعاطاتى- بتلف أحد العوضين- عند الغاصب، مع بقاء العوض الآخر- كان التلف فى ملك المالك الأصلي، فيكون له حق المطالبه من الغاصب، و لا يثبت ذلك الحق للمغصوب منه: أعنى المباح له. إلا أن هذا ليس بصحيح، بديهه أن عدم كون التلف- عند الغاصب- مملكا لا يحتاج إلى الإجماع، بل يستغنى عنه باستصحاب بقاء المأخوذ بالمعاطاه فى ملك مالكة الأصلي. و هذا واضح لا شك فيه.

و مما ذكره بعض الأساطين من القواعد الجديده اللزمه على القول بالإباحه: ٦- أنه يجوز للأخذ بالمعاطاه أن يتصرف فى النماء الحادث من المأخوذ بالمعاطاه قبل التصرف فيه،

و عليه فجواز التصرف فى النماء إما من ناحيه أن حدوث النماء مملك للنماء، و إما من ناحيه أن المالك الأصلي قد أذن للمباح له أن يتصرف فى النماء، كإذنه فى التصرف فى أصله. و على الأول فإن قلنا بأن حدوث النماء مملك للنماء فقط، لا لأصله فهو بعيد، إذ لا- وجه للتفكيك- فى ذلك- بين النماء و أصله خصوصا فى النماء المتصل. على أنه لم يعهد من مذاق الشارع المقدس أن يكون حدوث النماء فى العين من جملة الأسباب لتملك النماء. و إن قلنا بأن حدوث النماء مملك لنفسه و لأصله معا، أو قلنا بأنه مملك لأصله بالأصالة و لنفسه بالتبعيه فهو غريب، فان ذلك مناف لظاهر أكثر الفقهاء القائلين بعدم حصول الملكيه فى المأخوذ بالمعاطاه من دون التصرف فيه المتوقع على الملك، و على الثانى- و هو أن يكون التصرف فى النماء مستندا إلى إذن المالك- فشمول الاذن فى التصرف فى النماء

الالتزام به، بديهه أن المالك الأصلي لم يأذن للمباح له إلا فى التصرف فى نفس المأخوذ بالمعاطاه، لا فى متفرعاته الحاصله بعد التعاطى. انتهى حاصل ما أفاده بعض الأساطين و قد أجاب عنه المصنف «ره» بوجهين:

الأول: أن حكم النماء- الحاصل من المأخوذ بالمعاطاه- حكم أصله، فكما أن الأصل ليس ملكا للآخذ، كذلك النماء. نعم يجوز للمباح له أن يتصرف فى النماء، كما كان له أن يتصرف فى أصله.

الوجه الثانى: أنه يمكن أن يكون النماء حادثا فى ملك المباح له بمجرد إباحه أصله: بأن يكون إباحه الأصل موضوعا لحكم الشارع بملكه النماء انتهى ملخص كلامه فى الوجهين.

و لكن يتوجه على الأول: أن المالك الأصلي إذا فرض أنه لم يأذن للمباح له إلا- فى التصرف فى المأخوذ بالمعاطاه، كان تصرف المباح له فى النماء تصرفا فى مال غيره بدون إذنه، فهو حرام عقلا و شرعا.

و يتوجه على الثانى: أنه لا دليل على حدوث النماء فى ملك المباح له، إذ لم يحدث فى البين مملك لذلك النماء، و لا لأصله، و لا- لهما معا. و لا يقاس هذا بما تقدم سابقا من تصوير ترتب الإباحه الشرعيه على التعاطى، مع قصد المتعاطين الملكيه، لما عرفته من أن ذلك من ناحيه الجمع بين الأدله، و لا شبهه أن هذا لا يجرى فى المقام [١].

[١] قد أجاب المحقق النائيني عن بعض الأساطين بما هذا نص مقررته:

«فالحق أن يقال: إن مقتضى قوله «ص» الخراج بالضمان أن يكون النماء ملكا له «المباح له» بناء على ما سيبنى ء فى معنى الخبر. و حاصله: أن كل من تعهد ضمان شىء بالتضمين المعاملى فمنافعه له. و

هذا من غير فرق بين أن يكون التضمين على نحو الإباحه أو التملك، فان مقتضى إطلاقه كون منافعه للضامن:

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٢٢

و يمكن الجواب عن بعض الأساطين بوجهين على سبيل الانفصال الحقيقي:

١- أن النماء و إن لم يصير ملكا للمباح له و لكن يجوز له التصرف فيه، بدهاه أن الاذن في التصرف في شىء يلازم عرفا الاذن في التصرف في توابعه و لوازمه فجواز التصرف في النماء من لوازم جواز التصرف في الأصل.

٢- أن يكون كل واحد من النماء و أصله ملكا للمباح له، ضروره أن المعاطاه بيع عرفي، فتكون مشموله للعمومات الداله على صحه البيع و نفوذه. و لا ريب في أن مقتضى ذلك إنما هو حصول الملكيه في البيع المعاطاتي من أول الأمر.

خويي، سيد ابو القاسم موسوي، مصباح الفقاهه (المكاسب)، ٧ جلد، ه ق

مصباح الفقاهه (المكاسب)؛ ج ٢، ص: ١٢٢

كما هو كذلك في موار البيع بالصيغه و لكننا قد التزمنا بعدم حصول الملكيه في مورد البيع المعاطاتي من ناحيه الإجماع. و من الظاهر أن الإجماع دليل لبي فيقتصر فيه بالمقدار المتيقن، و هو قبل حصول النماء في المأخوذ بالمعاطاه. و إذن فلا مانع من التمسك بتلك العمومات و الحكم بصيروره ذلك ملكا للأخذ بمجرد حصول النماء فيه.

و من القواعد الجديده اللزومه على القول بالإباحه: ٧- أنه إذا قلنا بأن المعاطاه تفيد الإباحه لزم منه «قصر التملك على التصرف

مع الاستناد فيه إلى أن إذن المالك فيه إذن في التملك. فيرجع إلى كون المتصرف في تملكه نفسه موجبا قابلا. و ذلك جار في القبض، بل هو أولى منه، لاقتراحه بقصد

- و معنى كون الشخص ضامنا لما يملكه، أو لما أبيع له هو أنه لو تلف يكون دركه عليه، و يكون عوضه المسمى ملكا للطرف الآخر إلخ».

و النبوي مذکور في سنن البيهقي

و لكن يرد على المحقق المزبور أن النبوى المذكور ضعيف السند، و غير منجر بشىء على أنه لا تشمل موارد التضمين على نحو الإباحه. لأن لا يزم ذلك أن لا يكون للمالك الأصلي حق الرجوع إلى النماء، مع عدم كون الأصل ملكا للمباح له، و هو بعيد.

و أضف إلى ذلك أن الجواب المزبور التزام بالتفكيك بين الأصل و نمائه و هو غريب.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٢٣

التمليك دونه».

و يتوجه عليه: أنه لا- مانع من اتحاد الموجب و القابل فى العقود، كما هو واضح على أنك قد عرفت فيما تقدم: أن الجمع بين الأدله يقتضى كون التصرف بنفسه مملكا للمتصرف بلا احتياج فى ذلك إلى إذن المالك الأصلي لكى يلزم منه اتحاد الموجب و القابل. و أما القبض فهو لا- يتوقف على الملك حتى يلزم كونه مملكا من جهه الجمع بين الأدله. و هذا بخلاف بعض أقسام التصرف، كالبيع و العتق و الوطى، فإن ذلك متوقف على الملك جزما. كما عرفته قريبا.

الاستدلال على لزوم المعاطاه بالأصل

اشاره

هل الأصل فى المعاطاه و سائر العقود هو اللزوم، أم هو الجواز؟ الظاهر هو الأول و قد استدل عليه المصنف بوجوه شتى منها:

١- أصله اللزوم فى الملك،

اشاره

لأننا إذا فرضنا حصوله بالبيع المعاطاتى ثم شككنا فى زواله بفسخ أحد المتعاطيين و عدم زواله اقتضى الاستصحاب بقاءه.

و توضيح ذلك يقع فى نواحي ثلث: الناحيه الأولى أن المراد من الاستصحاب المذكور هو الاستصحاب الشخصى، لا الكلى. الناحيه الثانيه: أنا لو سلمنا كونه كليا، إلا أنه لا محذور فى جريانه فى المقام الناحيه الثالثه: ما هو مقتضى القاعده فيما إذا لم يتضح لنا أحدهما، بل دار الأمر بين كون الاستصحاب المزبور كليا، و بين كونه شخصا؟ ثم إن الكلام فى هذه النواحي مع الأعضاء عن عدم جريان الاستصحاب فى الأحكام الكليه الإلهيه، و إلا فلا مورد للاستصحاب فى أمثال الموارد، على ما حققناه فى علم الأصول.

الناحيه الأولى: أن المراد من استصحاب الملكيه فى المقام هو الاستصحاب الشخصى،

لأن الملكيه لها حقيقه واحده فإذا ترتبت على البيع و نحوه من العقود المعاوضيه و شككنا فى بقائها و زوالها حكمنا ببقائها من ناحيه الاستصحاب.

و ليست لهذه الملكيه حقائق متعدده لكى يكون استصحابها كلياً، و أما التزلزل و الاستقرار فليسا من ناحيه الاختلاف فى حقيقه الملك و ماهيته، بل هما منتزعان من حكم الشارع بجواز فسخ العقد و عدمه. و منشأ هذا الاختلاف إنما هو اختلاف عناوين المعاملات التى هى موضوع لحكم الشارع بالملكيه لا اختلاف حقيقه الملك.

و بتعبير آخر: أن مورد الاستصحاب الكلى ما يكون المشكوك فيه مردداً بين الفرد الزائل و الفرد الباقي بحيث يكون الشك من ناحيه تردد المشكوك فيه بينهما، فإنه حينئذ يستصحب الكلى الجامع بين هذين الفردين، و مثال ذلك: الحيوان المردد بين ما يعيش سنه، و ما لا يعيش إلا يوماً واحداً. و كالحديث المردد بين الأصغر الزائل بالوضوء، و الأكبر الذى لا يرتفع إلا بالغسل، و

غير ذلك من الأمثلة.

و أما لو كان الشك من ناحيه بقاء الفرد الحادث و ارتفاعه فى نفسه، لا من ناحيه كون الحادث مرددا بين الزائل و الباقي فإن المورد حينئذ إنما هو مورد الاستصحاب الشخصى، و ذلك كالشك فى بقاء الأمور الشخصيه و زوالها. و لا شبهه أن الملكيه من القبيل الثانى، مثلا إذا وهب أحد ماله لشخص ثم رجع عن هبته و شككنا فى أنها هبه جائزه لكى تنفسخ بالفسخ، أو هبه لازمه حتى لا- تزول بالفسخ إذا شك فى ذلك استصحبنا الملكيه، لأن الشك فى بقاء شخص الملكيه و زوالها من ناحيه احتمال اقترانها بالرافع، لا من جهه تردد هذه الملكيه بين الفرد الزائل و الفرد الباقي.

و من الواضح أنه لو كان مجرد الشك فى بقاء شىء و زواله لاحتمال تحقق الرافع من الاستصحابات الكليه لكان جل الاستصحابات لو لم يكن كلها من قبيل الاستصحاب الكلى و هو واضح البطلان. و اذن فلا يتوجه على استصحاب الملكيه فى المقام

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٢٥

ما يتوجه على الاستصحاب الكلى من المناقشات [١].

[١] قيل: إنا نرى بالعيان، و نشاهد بالوجدان أن سبب الملك اللازم- كالبيع- يغير سبب الملك الجائز- كالهبه- تغييرا حقيقيا و عليه فلو كانت الملكيه الحاصله منهما حقيقه واحده، و ماهيه فأرده لزم من ذلك تأثير ماهيات كثيره فى ماهيه واحده، و هو محال. و اذن فالملك الجائز، و الملك اللازم مختلفان نوعا، لاختلاف سببهما. و على هذا فاستصحاب الملكيه مع الشك فى زوالها و بقائها من الاستصحابات الكليه، لا الشخصيه.

و أجاب عنه بعض المحققين من المشايخ، و إليك لفظه: أن (اختلاف السبب بما هو سبب كاشف قطعى عن اختلاف المسبب.

و أما اختلاف ذات السبب فلا، لإمكان تأثير السببين بجامعهما أثرا واحدا، و هو الملك، و بخصوصيتهما حكمن مختلفين و هما اللزوم و الجواز).

و فيه أن إمكان تأثير الأسباب العديده بجامعهما أثرا واحدا لا يكفى فى إثبات اتحاد المسبب لكى نستصحه بشخصه مع الشك فى بقائه و زواله و التحقيق: أن الجواب عن المناقشه المزبوره بوجهين:

١- أن فى إطلاق السبب على عنوان المعامله مسامحه واضحه، إذ لا تأثير له فى الملكيه بوجه، غير أنه موضوع للملكيه الشرعيه أو العقلائيه. و لا شبهه أن هذه الملكيه تشخص باعتبار المعتر، و اذن فالملكيه المترتبه على عنوان المعامله ملكيه شخصيه. فإذا شك فى بقائها و زوالها استصحبناها.

و بتعبير آخر: أنه قد يراد من الملك مفهومه القابل للصدق على جميع أفراد الملك. و لا ريب فى أنه كلى، و لكنه خارج عن محل البحث، بدهاه أن المترتب على المعامله ليس هو المفهوم، بل مصداقه.

و قد يراد به ما اعتبره المنشئ فى عالم الاعتبار، و أظهره بمبرز خارجى. و لا شبهه فى أن هذا جزء من عنوان المعامله - كالصلح و الهبه و البيع - ضروره-

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٢٦

ثم إن المصنف «ره» قد أيد ما أفاده من أن اللزوم و الجواز من أحكام السبب المملك، لا من خصوصيات الملكيه - بما حاصله: أنه لو كان اللزوم و الجواز من ناحيه حقيقه الملك لكان تخصيص القدر المشترك بإحدى الخصوصيتين إما بجعل المالك، أو بحكم الشارع، و على الأول فيلزم تأثير قصد المالك فى الرجوع و عدمه، و هو واضح البطلان. و على الثانى فيلزم إمضاء الشارع العقد على غير ما قصده المنشئ، و هو أيضا يدهى الفساد، لما عرفته فيما تقدم قريبا

من أن العقود تابعه للقصود، فيستحيل أن يكون إمضاء الشارع من حيث هو إمضاء على خلاف ما قصده المنشئ.

نعم يمكن أن يكون إنشاء المنشئ موضوعا لحكم الشارع على خلاف مقصود المنشئ.

و لكنه غريب عن قاعده تبعيه العقود للقصود.

و لكن يرد عليه أن الملكيه المنشئه فى كل عقد إنما هو ملكيه أبعديه فى غير موارد جعل الخيار، و ذلك لما بيناه فى محله من استحاله الإهمال فى الواقعيات،

أنها عباره عن الاعتبار النفسانى المظهر بمظهر خارجى. و لا شك فى أن المعتبر النفسانى ليس إلا أمرا شخصيا.

و قد يراد من الملك الملكيه الشرعيه. و بديهي أنها ليست إلا- إمضاء لما اعتبره المنشئ، فتكون شخصيه بشخصيه ما اعتبره المنشئ. و عليه فإذا شك فى بقائه كان استصحابه من الاستصحاب الشخصى.

٢- أن اختلاف الملكيه فى اللزوم و الجواز إنما هو باختلاف المصالح التى دعت الى اعتبار الملك لازما تاره. و جائزا تاره أخرى، و من البديهي أن هذا أجنبى عن نفس الملكيه التى هى أمر اعتبارى محض.

و قد تجلى لك من ذلك فساد ما قيل من أن الملكيه المترتبه على المعاملات و ان كانت شخصيه و لكنها ذات مراتب شتى، فتكون كليه من هذه الناحيه و اذن فالاستصحاب الجارى فيها استصحاب كلى لا شخصى.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٢٧

و عليه فالمجوعول فى الواقع إما مطلق أو مقيد، و بما أنه غير مقيد على الفرض لعدم جعل الخيار فيه، فلا مناص عن كونه مطلقا، و إذن فيلزم من إمضاء الشارع العقد مقيدا تخلف العقد عن القصد، سواء أ قلنا بأن اللزوم و الجواز من خصوصيات الملكيه، أم قلنا بأنهما من أحكام السبب المملك. و لكن لا محذور فى تخلف

العقد عن القصد.

وقد وقع نظيره في موارد شتى - كبيع الصرف و السلم و غيره- وقد أشرنا إلى ذلك في البحث عن كلام بعض الأساطين:

الناحية الثانية: أنا لو سلمنا كون استصحاب الملكيه من الاستصحاب الكلى و لكن لا محذور فى جريانه فى المقام،

لأنه من القسم الثانى من أقسام استصحاب الكلى الذى أثبتنا حجيته فى مبحث الاستصحاب من علم الأصول. و قد أشار المصنف إلى جريانه هنا

بقوله: (مضافا إلى إمكان دعوى كفايه تحقق القدر المشترك فى الاستصحاب فتأمل).

و قد ناقش فيه المحقق الخراسانى بما هذا نصه: (لا مجال لدعوى الكفايه على مختاره من عدم حجيه الاستصحاب مع الشك فى المقتضى. كما لا شبهه فى صحتها على ما هو المختار من حجيته).

و ذكر السيد: (أن ما ذكره المصنف (قده) لا وجه له فيما إذا كان الشك فى المقتضى أصلا، إذ حينئذ لا ارتفاع حتى يقال: إن الشك فيه مسبب عن وجود الفرد القصير مثلا و الأصل عدمه).

و لكن التحقيق: أن ما نحن فيه ليس من موارد الشك فى المقتضى لكى يتوجه على المصنف منافاه ما ذكره هنا لما بنى عليه فى الأصول.

و تحقيق: المقام و بيان أن الشك هنا ليس من موارد الشك فى المقتضى: أن الاحكام المجعوله على ثلاثه أقسام:

١- ما يكون معلوم الدوام فى نفسه ما لم يطرأ عليه رافع، كالملكيه و الزوجيه

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٢٨

و الطهاره و النجاسه و غيرها من الأمور الاعتباريه، فإنها بنفسها مقتضى للبقاء ما لم يطرأ عليه رافع.

٢- ما يكون مغيا بغايه معينه بحيث ينعدم ذلك بنفسه بعد حصول تلك الغايه من غير أن يكون له استعداد البقاء فى عموم الزمان، كالزوجيه المنقطعه، فإن ذلك ينصرم بنفسه بعد تحقق غايته بلا استناد إلى عروض عارض له.

٣- ما يكون مشكوك الغايه، كما

إذا تحققت زوجه بين رجل و امرأه، و لم يعلم كونها دائميہ أو منقطعه.

أما القسم الأول فلا شبهه في أن الشك في بقاءه من قبيل الشك في الرفع فيجری فيه الاستصحاب على مسلك المصنف و غيره. و أما القسم الثالث فلا شبهه في أن الشك فيه من قبيل الشك في المقتضى فلا يجرى فيه الاستصحاب على مسلك المصنف، لأن المتيقن إذا لم يكن بنفسه مقتضياً للبقاء و قابلاً للجرى العملى على طبقه، لاحتمال كونه محدوداً بحد معين لم يكن عدم ترتيب الآثار عليه عند الشك في بقاءه من مصاديق نقض اليقين بالشك. و هذا الذى ذكرناه هو مراد المصنف مما أفاده في فرائده حول هذا البحث، مع ما ذكره في مبحث الخيارات من مكاسبه عند البحث عن أن خيار الغبن هل هو فوري، أم لا. و لكن لم يصل إلى مقصده غير واحد من الأعلام.

و أما القسم الثانى فمع العلم بتحقق الغايه لا مجال لأن يجرى فيه الاستصحاب.

كما أنه لا شبهه في جريان الاستصحاب فيه مع الشك في بقاءه قبل تحقق الغايه، لأن ذلك من موارد الشك في الرفع.

و إذا شك في حصول الغايه فحينئذ قد يكون الشك فيه من ناحيه الشبهه الحكميه، كالشك في أن الغايه لوجوب صلاتى المغرب و العشاء هل هي نصف الليل أم هي طلوع الفجر و قد يكون الشك في ذلك من ناحيه الشبهه المفهوميه، كالشك

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٢٩

في أن الغروب الذى جعل غايه لوجوب صلاتى الظهر و العصر هل هو استتار القرص أم هو ذهاب الحمره المشرقيه. و قد يكون الشك في ذلك من ناحيه الشبهه الموضوعيه كالشك في طلوع الشمس الذى جعل غايه لوجوب صلاه

أما القسمان الأولان فالشك في موردهما من الشك في المقتضى فلا يجرى فيهما الاستصحاب على مسلك المصنف.

و أما الثالث فلا شبهه في جريان الاستصحاب فيه، لأن الشك في طلوع الشمس و عدمه و إن لم يكن شكاً في الرفع حقيقه، إذ الرفع إنما يكون زمانياً، لا نفس الزمان و لكنه بمنزلة الرفع في أنظار أهل العرف. و إذن فيكون ذلك مشمولاً لأدله حجيه الاستصحاب هذا. و تفصيل الكلام في مبحث الاستصحاب من علم الأصول.

و المتحصل من جميع ما ذكرناه: أنا لو سلمنا عدم كون استصحاب الملكيه من الاستصحاب الشخصى. و لكنه من قبيل القسم الثانى من أقسام الاستصحاب الكلى الذى لا شبهه في جريانه. و ليس ذلك من موارد الشك في المقتضى لكى يحكم بعدم جريان الاستصحاب فيه بناء على مسلك المصنف.

ثم إن المناقشات المتوجهه على القسم الثانى من أقسام الاستصحاب الكلى و إن كانت كثيره. و لكن المهم منها أمران:

١- أن وجود الكلى بوجود فرده، و عدم الكلى بعدم فرده. و عليه فالكلى فى ضمن الحصره الزائله مقطوع الزوال. و هو فى ضمن الحصره الأخرى مشكوك فيه من أول الأمر. و إذن فالكلى مردد بين مقطوع الزوال و مشكوك الحدوث و الجواب عن ذلك:

أن وجود الكلى ليس إلا- عين وجود فرده. غايه الأمر أن الفرد ملحوظ بشرط شىء. و الكلى ملحوظ لا بشرط: أى عارياً عن الخصوصيات الفرديه و المشخصات الوجوديه. و عليه فإذا كان وجود الكلى أمراً يقينياً، و كان التردد فى

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٣٠

خصوصياته صح أن يقال: إنه متيقن الوجود، و يشك فى بقاءه. و إذن فتكون أركان الاستصحاب فى نفس الكلى تامه.

٢- أن الشك فى بقاء الكلى،

و فى ما هو القدر المشترك بين الفردين مسبب عن الشك فى حدوث الفرد الذى يبقى معه القدر المشترك على تقدير حدوثه. و إذا حكم بأصالة عدم حدوثه لزم منه ارتفاع القدر المشترك، بديهه أن الأصل السببى حاكم على الأصل المسببى على ما حقق فى محله. و الجواب عنه:

أن الشك فى بقاء الكلى و ارتفاعه ليس مسببا عن الشك فى حدوث ذلك الفرد الذى نشك فى حدوثه. بل إنما هو من لوازم كون الحادث ذلك الفرد الذى لا- يحتتمل بقاؤه، أو الفرد الذى لا- يحتتمل ارتفاعه. و من الواضح أنه ليس هنا أصل يعين أحدهما.

و مثال ذلك: أنه إذا تردد الحدث الصادر من المكلف بين الأكبر و الأصغر ثم توضحاً فإنه حينئذ يشك فى ارتفاع ذلك الحدث و بقاءه. و عليه فلا يترتب على أصالة عدم حدوث الأكبر ارتفاع كلى الحادث إلا بضميمة القطع بأن الحادث هو الحدث الأصغر. و من البين أن هذا لا يثبت بأصالة عدم حدوث الأكبر.

و أضف إلى ذلك: أن أصالة عدم حدوث أى واحد من الفردين معارض بدء بأصالة عدم حدوث الفرد الآخر. و تسقطان بالمعارضه. فبقى استصحاب كلى الحادث سليماً عن المعارض. و فى المقام أن استصحاب عدم الفرد اللازم من الملكيه يعارض استصحاب عدم الفرد الجائز منها الذى يرتفع بالفسخ. فيسقطان للمعارضه. فيرجع إلى استصحاب نفس الكلى الذى هو متيقن سابقاً، و مشكوك فيه لاحقاً. و لعل المصنف رحمه الله قد أشار إلى هذين الإشكاليين مع جوابهما بالأمر بالتأمل.

الناحيه الثالثه: أنه إذا قلنا بعدم جريان الاستصحاب فى القسم الثانى من الكلى،

و شككنا فى أن الاستصحاب فيما نحن فيه هل هو من الاستصحاب الشخصى

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٣١

لكى يحكم بجريانه، أم هو من الاستصحاب الكلى لكى يحكم

بعدم جريانه، إذا كان الأمر كذلك فإن كان المانع عن جريان الاستصحاب فى الكلى هو المناقشه الأولى المتقدمه قريبا:- أعنى بها تردد الكلى بين كونه فى ضمن الفرد الذى لا يحتمل بقاؤه، و بين كونه فى ضمن الفرد الآخر الذى هو مشكوك الحدوث من الأول فلا- يجرى الاستصحاب هنا، لأنه إذا خرج القسم الثانى من الكلى عن أدله الاستصحاب و شككنا فى أن المورد من القبيل الخارج، أو من القبيل الباقى تحت العام، كان التمسك بعموم تلك الأدله تمسكا بالعموم فى الشبهه المصادقيه. و هو لا يجوز على ما حقق فى محله.

و إن كان المانع عن ذلك هو المناقشه الثانيه المتقدمه أيضا:- أعنى بها حكومه الأصل السببى عليه- فلا مانع عن استصحاب الملكيه، لأنه إن كان الاستصحاب كليا فالمانع موجود: و هو الأصل الحاكم. و إن كان شخصا فالمانع غير موجود.

و حينئذ يقع الشك فى وجود المانع عن استصحاب الملكيه، و عدم وجوده. و من البين الذى لا ريب فيه أنه ما لم يحرز الأصل الحاكم لا مانع عن جريان الأصل المحكوم و إذن فلا مانع عن استصحاب الملكيه فى المقام. و لعل هذا هو مراد المصنف من

قوله: (مع أنه يكفى فى الاستصحاب الشك فى أن اللزوم و الجواز من خصوصيات الملك، أو من لوازم السبب المملك)

بل هذا هو أمس بكلامه، فإن الإيراد المهم على جريان الاستصحاب فى القسم الثانى من الكلى هو الإيراد الثانى.

و يمكن أن يكون غرضه من هذه العبارة: أن المنع عن جريان استصحاب الملكيه مبنى على إحراز أن اللزوم و الجواز من خصوصيات الملك و من الظاهر أنا إذا لم نحرز ذلك لم يكن مانع عن الاستصحاب المذكور.

و قد ذكر

شيخنا الأستاذ بما حاصله: أن المورد و إن كان من موارد التمسك بالعام في الشبهه المصداقيه، إلا أنه لا بأس به في المقام،
بداهه أن المانع عن جريان الاستصحاب في

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٣٢

القسم الثاني من أقسام الكلى إنما هو العقل من ناحيه أن الكلى إن كان في ضمن الفرد الزائل فهو مقطوع الزوال. و إن كان في ضمن الفرد الآخر فهو مشكوك الحدوث و عليه فإذا شككنا في مورد أنه من مصاديق الاستصحاب الشخصى ليجرى فيه الاستصحاب، أو من مصاديق الاستصحاب الكلى لكى لا يجرى فيه ذلك، حكمنا بجريانه فيه، ضروره أن المخصص لعموم لا تنقض اليقين بالشك دليل لى فيقتصر فيه بالأفراد المتيقنه، و يتمسك في غيرها بعموم أدله الاستصحاب انتهى ملخص كلامه. و الجواب عن ذلك:

أن هذه الكبرى التى أفادها و إن كانت مسلمه في نفسها على ما نقضناه في علم الأصول، و لكنها لا تنطبق على ما نحن فيه، بداهه أن التمسك بالعام في الشبهه المصداقيه فيما إذا كان هناك فرد معلوم، و دار أمره بين دخوله في أفراد المخصص، و عدم دخوله في ذلك من ناحيه شبهه خارجيه. كما إذا ترددت اليد الموضوعه على مال الناس بين كونها يد ضمان و كونها يد أمانه. و كالماء المردد بين كونه معتصما، و كونه غير معتصم و كالعام المردد بين دخوله تحت الخاص و دخوله تحت العام، فإن أشباه هذه الأمثله من صغريات التمسك بالعام في الشبهه المصداقيه. و أما إذا شك في صدق عنوان العام على فرد فهو ليس من موارد التمسك بالعام قطعاً. و المقام من هذا القبيل.

و السر في ذلك: أن قوام الاستصحاب إنما هو باتحاد

القضية المتيقنه مع القضية المشكوكه لكي يكون رفع اليد عن اليقين السابق من نقض اليقين بالشك. و من الظاهر أن هذا المعنى لم يحرز في المقام، إذ بناء على المناقشه الأولى التي وجهوها على الاستصحاب الكلى كانت القضية المتيقنه غير القضية المشكوكه. فإذا احتمل كون الاستصحاب من الاستصحاب الكلى لم يمكن التمسك بأدله الاستصحاب، لعدم إحراز انطباق العنوان المأخوذ فيها على مورد الشك.

ثم إنه ذكر السيد في حاشيته: (أن التحقيق إمكان استصحاب الفرد الواقعي المردد

مصباح الفقيه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٣٣

بين الفردين، فلا حاجة إلى استصحاب القدر المشترك حتى يستشكل عليه بما ذكرنا).

و يرد عليه: أنه إن كان المراد من الفرد المردد ما هو مردد في الواقع حتى في علم الله (تعالى) فهو بديهي البطلان، إذ لا وجود للفرد المردد في أى وعاء من الأوعيه. و إن كان المراد منه الموجود المعين على ترده: بمعنى أن المستصحب هو الوجود الخارجى مع قطع النظر عن الخصوصيات المفردة فهو عين الكلى، لا شىء آخر وراءه.

قوله: (و كذا لو شك في أن الواقع في الخارج هو العقد اللازم، أو الجائز، كالصلح من دون عوض و الهبه. نعم لو تداعيا احتمل التحالف في الجملة).

أقول حاصل كلامه: أنه كما تجرى أصاله اللزوم في أى عقد شك في لزومه و عدمه. كذلك تجرى في أى عقد وقع في الخارج، و شك في أنه من القسم الجائز أو اللازم، لأنه حينئذ يشك في أن العقد الموجود في الخارج هل يرتفع بالفسخ، أم لا يرتفع بذلك فيستصحب بقاءه. و تثبت به نتيجة اللزوم. و عليه فتأثير الفسخ في العقد يتوقف على إحراز أنه عقد جائز، و إلا فلا يؤثر فيه الفسخ. و

هذا واضح لا شك فيه.

و مثال ذلك: أنه إذا وقع عقد فى الخارج، و دار أمره بين الصلح بلا- عوض لكى يكون لازما، و بين الهبه غير المعوضه لكى يكون جائزا، إذا كان كذلك فان كان النزاع هنا فى لزوم العقد و جوازه من غير نظر إلى عنوانى الصلح و الهبه بأن يدعى أحد المتعاقدين لزوم العقد، و يدعى صاحبه جوازه- فيجب تقديم دعوى مدعى اللزوم، لأن دعواه موافقه للأصل فيكون منكرا. و إن كان النزاع فى أن الواقع فى الخارج هل هو الصلح بلا- عوض، أم هو الهبه غير المعوضه فيحكم بالتحالف إذ لا- أصل لنا فى المقام حتى يعين أحد الأمرين. و الجواب عن ذلك:

أولا: أن هاتين الصورتين كليهما من صغريات المدعى و المنكر، لا التداعى ضروره أن مصب الدعوى فيهما ليس إلا اللزوم و الجواز، لا كل واحد من عنوانى

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٣٤

الصلح و الهبه، لأن الغرض من دعوى الصلح هو إثبات لزوم العقد و عدم تأثير الفسخ فيه. كما أن الغرض من دعوى الهبه هو إثبات جواز العقد، و تأثير الفسخ فيه. و إذن فمرجع النزاع فى المقام إلى اللزوم و الجواز. فيكون ذلك خارجا عن مورد التداعى.

و بتعبير آخر: أن النظر فى باب المرافعات إنما هو إلى الغرض الأقصى، و إلى النتيجة المترتبة على الدعوى. و عليه فان كان قول كل من المترافعين موافقا للأصل من ناحيه، و مخالفا له من ناحيه أخرى فهو من موارد التداعى. و إن كان قول أحدهما موافقا للأصل دون الآخر فهو من موارد المدعى و المنكر. و أما كيفية ترتيب الدعوى من دون أن تكون هذه الكيفية موردا للغرض فلا

يترتب عليها أثر مهم في باب المرافعات. و إذن فلا- ثمره لإثبات أن العقد الموجود في الخارج صلح بلا عوض، أو هبه غير معوضه.

ثانيا: أنا لو سلمنا تعلق الغرض بأى واحد من عنوانى الصلح و الهبه، و لكن لا نسلم انتهاء الأمر إلى التحالف، إذ يترتب الأثر على الأصل الجارى فى ناحيه الهبه و هو عدم جواز الرجوع إلى العين الموهوبه، ضروره أن جواز الرجوع إليها من آثار الهبه و من الظاهر أن أصله عدم كون العقد- الواقع فى الخارج- هبه تنفى ذلك ابتداء، و تثبت عدم جواز الرجوع بالمطابقه، بلا احتياج إلى الوساطه العقليه فى ترتب الأثر. و أما الأصل الجارى فى ناحيه الصلح فلا يترتب عليه جواز الرجوع إلا على القول بالأصل المثبت، لأن جواز الرجوع إلى العين من اللوازم العقليه لعدم الصلح. و من البين أنه لا- معارضه بين الأصلين الذين ترتب الأثر الشرعى على أحدهما دون الآخر [١].

[١] قد ذكر المصنف فى خلال كلماته عند التكلم على أصله اللزوم ما هذا لفظه: «بل ربما يزداد استصحاب بقاء علقه المالك الأول». و لم يتعرض لجوابه.

نعم تعرض لهذا الاشكال، و جوابه فى أوائل مبحث الخيارات.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٣٥

الاستدلال على لزوم المعاطاه بدليل السلطنه

و مما استدل به المصنف على لزوم المعاطاه:

٢- قوله (ص): إن الناس مسلطون على أموالهم. البحار ج ١ ص ١٥٤

- و التحقيق: أنه إن كان المراد من العلقه المالكيه هو الملكيه فلا شبهه فى ارتفاعها بالبيع المعاطاتى. و ليست هنا ملكيه اخرى لكى نستصحبها، و إلا لزم اجتماع المالكين فى ملك واحد.

و ان كان المراد منها هو جواز الرجوع الى العين، و استرجاعها من الآخذ بالمعاطاه فلا ريب فى أن ذلك

لم يكن موجودا سابقا، و أنه مشكوك الحدوث فعلا، فالأصل يقتضى عدمه، دون بقاءه و ان كان المراد منها أن الملكيه الثابته للمالك لها مراتب شتى التي لم يعلم زوال جميعها بالبيع المعاطاتى، بل من المحتمل القريب أن الملكيه إذا زالت بحدها الأقوى بقيت منها المرتبه الضعيفه. كما أن الألوان تزول مرتبتها القويه و تبقى مرتبتها الضعيفه. ان كان المراد من بقاء علقه المالك هو ذلك فيرد عليه:

أولاً: أن الملكيه من أیه مقوله كانت- جده أو اضافه- ليست قابله للشده و الضعف حتى تعتبر بحدها الضعيف تاره. و بحدها القوى تاره أخرى، بل هي أمر بسيط، فإذا زالت زالت بأصلها.

ثانياً: أنا لو سلمنا كون الملكيه الحقيقيه ذات مراتب لكننا لا نسلم جريان ذلك فى الملكيه الاعتباريه، بداهه أن اعتبار أیه مرتبه منها مغاير لاعتبار مرتبتها الأخرى. و عليه فإذا زال اعتبار المرتبه القويه لم يبق بعده اعتبار آخر.

و ان كان المراد من بقاء علقه المالك هو بقاء سلطنته و قدرته على التصرف فى العين و عدم جواز مزاحمته فى تصرفاته فى ذلك إذ الملكيه و السلطنه أمران متغايران. و لذا ينفك أحدهما عن الآخر كما سيأتى، فيتوجه عليه أن السلطنه و ان-

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٣٦

و بيان الاستدلال بذلك على لزوم المعاطاه: أنك قد عرفت فيما تقدم أن المعاطاه تفيد الملكيه. و من الظاهر أن الملكيه لا تنفك عن السلطنه الفعلية على التصرف فى المملوك بأنحاء التصرفات إلا مع قيام الدليل الخارجى على الانفكاك- كما فى موارد الحجر و عليه فسلطنه كل مالك تقتضى بقاء ماله فى ملكه، و لا يجوز لغيره أن يزاحمه فى تصرفاته، و يخرج عن ملكه، فان ذلك مناف

و من هنا يندفع ما توهم من أن غايه ما يستفاد من الحديث أن المالك له السلطنه على ماله فعلا. و هذا لا ينافى زوالها برجوع المالك الأصلي إلى ما أعطاه لصاحبه

- كانت مغايره للملكيه، و لكن التغاير بينهما من قبيل تغاير الحكم و موضوعه لأن الملكيه موضوع للسلطنه، و اذن فتدور السلطنه مدار موضوعها. نعم قد ينفك أحدهما عن الآخر لدليل خاص و لذا أن المحجور مالك، و لكنه ممنوع عن التصرف في ماله لسفه أو جنون أو صغر أو فلس. و أيضا أن الحاكم و الولي و الوصى لهم السلطنه على أشخاص خاصه. و لكنهم ليسوا بمالكين، قيل:

ان المتيقن في المقام انما هو سقوط الملكيه، و أما السلطنه الثابته للمالك فزوالها مشكوك فيه فنستصحبها. و الجواب عن ذلك:

أن قوام الاستصحاب انما هو باتحاد القضيه المتيقنه، و القضيه المشكوكه، و من الواضح أنه لا- اتحاد بينهما في المقام، لأن القضيه المتيقنه انما هي السلطنه المترتب على الملك ترتب الحكم على موضوعه، كما عرفته قريبا. و القضيه المشكوكه انما هي السلطنه العاريه عن الملك، إذ المفروض زوال الملكيه بالمعامله المعاطاتيه.

و أضف الى ذلك: أن استصحاب السلطنه يقتضى ثبوتها للمالك الأول: بأن يكون له التصرف في العين. و لا ريب في أن هذا لا يفيدنا شيئا، لأن غرضنا إثبات العلقه للمالك الأول بحيث تسلب بها مالكيه المتعاطى. و لا شك في أنه لم يكن للمالك الأول هذه السلطنه من أول الأمر. و اذن فلا يكون استصحاب السلطنه حاكما على أصاله اللزوم.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٣٧

بالبيع المعاطاتى. نعم يمكن إثبات الملكيه للمالك الثاني بعد رجوع المالك الأول إلى العين بالاستصحاب إلا أنه

رجوع عن التمسك بدليل السلطنة إلى التمسك بالأصل الذى تقدم البحث عنه تفصيلا.

و وجه الاندفاع أن الحكم بعدم جواز انتزاع ملك المالك الثانى إنما هو بهذه السلطنة الفعلية. و لا شبهه فى أنها مانعه عن تأثير رجوع المالك الأول فى إزاله ملكيته.

و على هذا فلا نحتاج إلى الاستصحاب لكى يكون ذلك رجوعا عن التمسك بدليل السلطنة إلى التمسك بالاستصحاب.

و يتوجه على هذا الاستدلال أولا: أن النبوى المذكور ضعيف السند و غير منجر بشىء، و لا أنه مذكور فى كتب الشيعة إلا مرسلا. و من البين أنا لا نعتمد على المراسيل فى شىء من الأحكام الشرعية.

ثانيا: أن المقصود من النبوى المذكور بيان استقلال المالك فى التصرف فى أمواله فى الجهات المشروعه، و عدم كونه محجورا عن التصرف فى تلك الجهات. و ليس لغيره أن يزاحمه فى ذلك.

و عليه فلا دلالة فى الحديث على استقلال الملاك فى التصرف فى أموالهم من جميع الجهات. و بأى تصرف من أنحاء التصرفات. و أيضا لا دلالة فيه على استمرار السلطنة الفعلية للمالك و بقاءه حتى بعد رجوع المالك الأول فى مورد المعاطاه. و قد تقدم تفصيل ذلك عند الاستدلال على إفاده المعاطاه الملكية.

الاستدلال على لزوم المعاطاه بحرمه التصرف فى مال غيره

و مما استدل به المصنف على لزوم المعاطاه:

٣- قوله (ع) لا يحل مال امرئ إلا عن طيب نفسه [١]. و وجه

[١] فى الاحتجاج ص ٢٦٧ عن أبى الحسين محمد بن جعفر الأسدى عن أبى جعفر محمد بن عثمان العمري (ره) عن صاحب الزمان عجل الله فرجه قال: «فلا يحل -

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٣٨

الاستدلال به على ذلك: أن سبب حليه التصرف فى أموال الناس إنما هو منحصر برضى المالك فلا يحل شىء من التصرفات المالكيه

فيها إلا بإذنه و رضاه. قيل:

إن المستفاد من الرواية إنما هو حرمة التصرف في أموال الناس بدون رضاهم.

ولا-ريب في أنه بعد رجوع المالك الأول إلى ما أعطاه لصاحبه بالمعاطاه لم يبق موضوع لحرمة التصرف في مال غيره. و الجواب عنه:

أن تعلق عدم الحل بمال غيره يشمل التملك أيضا. و من الواضح أنه لا معنى

- لأحد أن يتصرف في مال غيره بغير إذنه».

و في الوسائل ج ١ باب ٣ من أبواب مكان المصلى: عن سماعه عن أبي عبد الله (ع) في حديث: أن رسول الله (ص) قال: من كانت عنده أمانه فليؤدها الى من ائتمنه عليها، فإنه لا يحل دم امرئ مسلم و لا ماله إلا بطيبه نفس منه، موثقه بزراعة و سماعه الواقفين.

و عن تحف العقول عن رسول الله (ص): أنه قال في خطبه حجه الوداع:

أيها الناس إئتَمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةً. و لا يحل لمؤمن مال أخيه إلا عن طيب نفس منه. مرسله.

و في المستدرک ج ١ ص ٢٢٢: عن عوالي اللثالي عن رسول الله (ص) قال:

المسلم أخو المسلم. لا يحل ماله إلا عن طيب نفسه مرسله. و عنه (ص) قال: لا يحلبن أحدكم ماشيه أخيه إلا بإذنه. مرسله.

و في فروع الكافي ج ١ ص ٤٢٦ عن محمد بن زيد الطبري قال: كتب رجل من تجار فارس من بعض موالى أبي الحسن الرضا (ع) يسأله الاذن في الخمس فكتب إليه بسم الله الرحمن الرحيم. لا- يحل مال إلا- من وجه أحله الله. مرسله. أقول هذه هي الروايات التي تدل على حرمة التصرف في مال غيره بدون اذنه و أما ما نقله المصنف في المتن من انه «لا يحل مال امرئ إلا عن طيب

نفسه» فلم نجده على هذه الكيفيه فى كتب الحديث و يحتمل قريبا وقوع السقط فيه.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٣٩

لحرمة التملك إلا فساده و عدم تأثيره فى الملكيه. و عليه فمفاد الروايه أنه لا يحل التصرف فى مال أحد و لا تملكه بأى سبب من الأسباب إلا بطيب نفسه.

و لكن يتوجه على الاستدلال المزبور: أن الحل فى اللغه هو الإطلاق و الإرسال.

و يقابله التحريم، فإنه بمعنى المنع و الحجر. و قد تقدم فى البحث عن إفاده المعاطاه الملكيه أن الحل بهذا المعنى يناسب الحليه الوضعيه و التكليفيه كليهما. و عليه فكما يصح استعمال لفظ الحل فى خصوص الحليه الوضعيه أو التكليفيه. كذلك يصح استعماله فيهما معا. و يختلف ذلك حسب اختلاف القرائن و الموارد. مثلا: إذا أسند لفظ الحل إلى الأمور الاعتباريه- كالبيع و نحوه- أريد منه الحل الوضعى و التكليفى معا. و إذا أسند ذلك إلى الأعيان الخارجيه أريد منه الحل التكليفى فقط: أعنى به الترخيص فى الفعل. كقوله (تعالى) (وَيَجِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ) «١» و هكذا الحال فى لفظ التحريم. و عليه فلفظ الحل فى الروايه الشريفه إنما نسب الى المال. و هو إما من الأعيان الخارجيه، أو من المنافع. و على كلا- التقديرين فلا معنى لحليه ذلك إلا باعتبار ما يناسبه- كالتصرف- و إذن فيراد من حليه المال حليه التصرف فيه. كما أن المراد من حليه المأكولات حليه استعمالها و هكذا فى كل مورد من الموارد حسب ما تقتضيه مناسبه الحكم و الموضوع. و على هذا فمعنى الروايه: أن الشارع المقدس لم يخصص فى التصرف فى مال امرئ إلا بطيب نفسه. و إذن فهى أجنبيه عما نحن فيه.

الاستدلال على لزوم المعاطاه بآيه التجاره عن تراض

و مما استدل

به المصنف (ره) على لزوم المعاطاء:

٤- قوله (تعالى) «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِكُمْ بَيِّنَاتٍ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ» (٢) و ملخص كلامه:
أن الاستدلال بهذه الآية على لزوم البيع المعاطاتي - بل على لزوم مطلق التجاره عن تراض - تاره بعقد

(١) سورة الأعراف. الآية: ١٥٧.

(٢) سورة النساء. الآية: ٣٣.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٤٠

المستثنى: و هو قوله (تعالى) إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ. و اخرى بعقد المستثنى منه: و هو قوله (تعالى) لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِكُمْ بَيِّنَاتٍ بِالْبَاطِلِ أما العقد الأول فمفاده: أنه لا- يجوز لأحد أن يملك أموال الناس بسبب من الأسباب الباطله التي لم يمضها الشارع- كالقمار و الغزو و البيع الربوى و بيع المنابذه و الملامسه و الحصاه و أشباه ذلك- إلا أن يكون هذا السبب تجاره عن تراض. و على هذا فالأكل فى الآية الشريفه كناية عن التملك و التصرف. كما هو المتعارف فى كلمات الفصحاء، بل فى كل لغه. و إذن فتدل الآية على أن حليه تملك أموال الناس بالأسباب الصحيحه منحصره فى التجاره عن تراض، فأن غيرها من أسباب المعاملات التي منها التملك بالفسخ فاسده. و لا يفرق فى انفهام الحصر من الآية الشريفه بين كون الاستثناء متصلا- كما هو الظاهر و الموافق للقواعد العربيه- و بين كونه منقطعاً. و قد تقدم تفصيل ذلك عند الاستدلال بالآيه على كون المعاطاء مفيداً للملك.

و أما العقد الثانى فمفاده: أن تملك أموال الناس بغير رضى منهم تملك بالباطل عرفاً و شرعاً. إلا أن يأذن به الشارع الذى هو المالك الحقيقى، و عليه فيكون تملك المال بالفسخ أكلاً له بالباطل، إلا أن يثبت جواز الفسخ بتعبد شرعى:

بأن يحكم الشارع بجواز التملك بالفسخ ونحوه من دون رضى المالك. و حينئذ فيكون التملك بالفسخ خارجا عن الأكل بالباطل. و على هذا فشان التملك بالفسخ الثابت شرعا شأن أكل الماره من ثمره الشجره الممرور بها، و الأخذ بالشفعه، و غيرهما من الموارد التي قد أذن الشارع فى التصرف فى أموال الناس بدون إذنه.

و من هنا أتضح لك جليا أن التوهم المتقدم فى التكلم على الروايتين - و هما دليل السلطنه. و دليل حرمه التصرف فى أموال الناس غير جار فى المقام لكى نحتاج الى جوابه، لأن المستفاد من الآيه - كما عرفته - إنما هو حصر تملك أموال الناس - على الوجه الشرعى - فى التجاره عن تراض. و أن غير ذلك يعد من الأسباب

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٤١

الباطله. و إذن فلا يبقى مجال لتوهم أن كون المأخوذ بالمعاطه مال الآخذ بعد رجوع المالك الأول إليه أول الكلام. و هذا واضح لا خفاء فيه.

و فى بعض نسخ المتن هكذا: (أن التوهم المتقدم جار هنا) و لكنه سهو من قلم النساخ بديهه أن صريح كلام المصنف على خلافه و يمكن أن يكون الغرض من هذه العبارة: أن التوهم المتقدم جار هنا مع جوابه و لكنه خلاف الظاهر منها.

و يرد عليه: أن هذا الاستدلال مبنى على أن يكون المراد من الباطل هو الباطل العرفى لكى يكون ذلك أمرا معلوما فى نظر أهل العرف و متميزا عن السبب الصحيح.

و أما لو أريد منه الباطل الواقعى - كما هو الظاهر لأن الألفاظ موضوعه للمفاهيم الواقعيه - أو احتملت إرادته ذلك من كلمه الباطل فى الآيه فلا يمكن الاستدلال بها على المقصود، لأننا نحتمل احتمالا عقلايا أن يكون الفسخ من الأسباب الصحيحه

للأكل لا من الأباطيل الواقعيه. و عليه فيكون التمسك بالآيه فى المقام من قبيل التمسك بالعام فى الشبهات المصادقيه. و هذا ظاهر.

الاستدلال على لزوم المعاطاه بدليل وجوب الوفاء بالشرط

و مما استدلل به المصنف رضوان الله عليه على لزوم المعاطاه:

٥- قوله (ص): المؤمنون عند شروطهم [١] و حاصل كلامه هنا: أن

[١] عن منصور بزرج عن عبد صالح «ع» قال: قلت له: إن رجلا- من مواليك تزوج امرأه إلى أن قال «ع»: قل له فليف للمرأة بشرطها، فان رسول الله «ص» قال: المؤمنون عند شروطهم. موثقه بابن فضال. التهذيب ج ٢ ص ٢١٩. الاستبصار ج ٣ ص ٢٣٢. الوافى ج ١٢ ص ٨٠.

و قد ذكر فى جملة من الروايات: المسلمون عند شروطهم. و فى بعضها فان المسلمون عند شروطهم. الوافى ج ١٠ ص ٦٨. و ج ١٢ ص ٨٠. و الوسائل ج ٢ باب ٦ من أبواب أحكام العقود.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٤٢

الشرط فى اللغة عبارته عن مطلق الالتزام. فيشمل الالتزامات المعاملية. سواء أ كانت مبرزه بمظهر قولى، أم كانت مبرزه بمظهر فعلى. و عليه فمعنى الروايه: هو أن المؤمن ملزم بشرطه، و أن شرطه لا يزول بالفسخ. و الجواب عن هذا الاستدلال:

أولاً: أن الشرط فى اللغة بمعنى الربط بين شيئين. و قد أشير إليه فيما حكى عن القاموس من أن الشرط هو الالتزام فى بيع و نحوه. و فى أقرب الموارد: شرط عليه فى البيع و نحوه شرطا: ألزمه شيئا فيه. و إذن فالشروط الابتدائية خارجه عن حدود الروايه.

ثانياً: أننا لو سلمنا شمول الروايه للشروط الابتدائية. و لكن ليس المراد من الالتزام هو الالتزام الوضعى: بمعنى أن ما التزم به المؤمن لا يزول بفسخه، بل المراد من ذلك إنما

هو الالتزام التكليفي: أى يجب على كل مؤمن الوفاء بشرطه، لأنه من علائم الايمان. و على هذا فشأن الروايه شأن قولنا: إن المؤمن عند عدته.

الاستدلال على لزوم المعاطاه بدليل وجوب الوفاء بالعقد

و مما استدل به المصنف على لزوم المعاطاه:

٦- قوله (تعالى) أَوْفُوا بِالْعُقُودِ «١».

لا ريب فى دلالة هذه الآيه الكريمة على لزوم البيع المعاطاتى، بل على لزوم كل عقد، لأن معنى الوفاء هو التمام. و من هنا يقال: الدرهم الوافى: أى الدرهم التام.

و معنى العقد إما العهد المطلق كما صرح به بعض أهل اللغة أو العهد الوثيق كما صرح به بعض آخر من أهل اللغة أيضا.

و المراد من الأمر بالوفاء بالعقد هو الإرشاد إلى لزومه، و عدم انفساخه بالفسخ، إذ لو كان الأمر بالوفاء تكليفيا لكان فسخ العقد حراما و هو واضح البطلان. و عليه فمفاد الآيه: أنه يجب الوفاء بكل ما صدق عليه عنوان العقد عرفا. و من الواضح جدا أن المعاطاه عقد عرفى كسائر العقود، فتكون مشموله لعموم الآيه.

(١) سوره المائده الآيه: ١.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٤٣

الاستدلال على لزوم المعاطاه بأدله خيار المجلس

و مما استدل به المصنف على لزوم المعاطاه:

٧- الأخبار «١» الداله على لزوم البيع و وجوبه بعد تفرق المتبايعين. و قد عرفت أن المعاطاه بيع بالحمل الشائع، فتكون مشموله لعموم تلك الروايات. قيل:

إن هذه الروايات و إن دلت على لزوم البيع بعد تفرق المتبايعين عن مجلس العقد. إلا- أن المراد من اللزوم إنما هو اللزوم من ناحيه خيار المجلس فقط، لا من جميع النواحي، و على وجه الإطلاق. و إذن فتبعد تلك الروايات عما نحن فيه. و الجواب عن ذلك:

أن هذا الاحتمال و إن كان ممكنا فى مقام الثبوت، و لكنه خلاف الظاهر من الروايات المزبوره فى مقام الإثبات، فإن إطلاقها يقتضى اللزوم- على وجه الإطلاق- بعد التفرق. فلا موجب لصرافها الى اللزوم من ناحيه خيار المجلس. و هذا ظاهر لا خفاء فيه.

ربما يتوهم: أن الظاهر- فيما نحن فيه- قيام الإجماع على عدم لزوم المعاطاه. بل ادعاه صريحا بعض الأساطين فى شرحه على القواعد. و تعاضده الشهره المحققه بين الأصحاب. بل لم يوجد قائل باللزوم إلى زمان بعض متأخرى المتأخرين.

نعم نسب هذا الرأى إلى المفيد (ره) إلا أن العبارة المحكيه عنه لا تدل على ذلك.

بل ادعى فى الغنيه الإجماع على عدم كون المعاطاه بيعا. ولا شبهه فى أن هذه الدعوى صريحه فى عدم لزوم المعاطاه.

(١) راجع الوافى ج ١٠ ص ٤٨.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٤٤

و لكن هذا التوهم فاسد، إذ لا يرجع شىء من الأمور المذكوره إلى معنى محصل:

أما الإجماع المحصل فهو غير حاصل جزما، لأن مدركه إنما هو القطع بقول الامام (ع) و من الظاهر أن منشأ هذا القطع إما العلم بوجود الامام (ع) بين المجمعين. أو قاعده اللطف التى

أسسها الشيخ الطوسي (ره)، أو الحدس القطعي.

أما الأول فهو بديهي الفساد، لعدم العلم بوجود الامام (ع) بين القائلين:

بأن المعاطاه تفيد الملكيه الجائزه. و أما الثاني فلأن قاعده اللطف غير تامه، كما حقق ذلك في محله. و أما الثالث فلأن من المحتمل القريب، بل و من المظنون قويا أن كثيرا من القائلين بكون المعاطاه مفيده للملكيه الجائزه إنما استندوا في رأيهم هذا الى وجوه آخر. و إذن فليس لنا في المقام إجماع محصل تعبدى.

و أما الإجماع المنقول فلا دليل على حجيته و قد ذكرنا ذلك في علم الأصول.

و يضاف إليه: أنه لا- أساس لنقل الإجماع إلا- حصوله في زمان، فإذا اضمحل الإجماع المحصل- لما ذكرناه قريبا- اضمحل الإجماع المنقول أيضا.

و أما ما ذكره في الغنيه من قيام الإجماع على أن المعاطاه ليست بيع فهو واضح البطلان، لأن المعاطاه بيع بالحمل الشائع. و مفهوم البيع من المفاهيم العرفيه. و من البديهي أنه لا معنى لقيام الإجماع التعبدى على المفاهيم العرفيه إثباتا أو نفيا إلا أن يكون مراده من ذلك نفي الصحه أو اللزوم، و عليه فيجاء عنه بأن الإجماع المنقول لا دليل على حجيته.

و أما الشهره فقد ذكرنا في علم الأصول أنه لم يتم دليل على حجيتها لأنها لا تفيد إلا الظن. و الظن لا يغنى من الحق شيئا. و مع الإغضاء عن ذلك: أن الشهره قد قامت على أن المعاطاه تفيد الإباحه، و لم تقم على أنها تفيد الملكيه الجائزه، ضروره أن القول بالملكيه لم يكن مغروسا بين قدماء الأصحاب. و إنما ذهب اليه المحقق الكركى، و شيد أساسه، ثم تبعه جمع من متأخرى المتأخرين حتى اشتهر بينهم. و إذن فتبعد الشهره عن

مصباح الفقاهه (المكاسب)،

دعوى الملكيه، فضلا عن كونها مؤيده لحصولها إلا أن يكون غرض المدعى - من الشهره هو الشهره بين متأخرى المتأخرين. و لكن هذه الشهره معارضه مع الشهره بين القدماء القائمه على أن المعاطاه تفيد الإباحه.

و على الجملة: إنا لو فرضنا ثبوت الاتفاق من العلماء على عدم لزوم المعاطاه لم يكشف ذلك عن الدليل المعتبر، بديهه أن قيام الإجماع على نفي اللزوم سالبه بانتفاء الموضوع. كما نبه عليه المصنف إذ القول باللزوم فرع الملكيه و من الظاهر انه لم يقل بها الا المحقق الثانى و جمع ممن تأخر عنه. و أما قدماء الأصحاب فذهبوا الى أن المعاطاه تفيد الإباحه.

قوله: (بل يمكن دعوى السيره على عدم الاكتفاء فى البيوع الخطيره التى يراد بها عدم الرجوع بمجرد التراضى)

أقول: حاصل كلامه: أن السيره قائمه على عدم الاكتفاء بالتعاطى فى الأشياء الخطيره و الأمتعه المهمه. بل الناس ينشؤون فيها البيع بالألفاظ المتداوله بينهم. نعم يكتفون بالتعاطى فى الأشياء الزهيده. و الأمتعه المحقره و لا يلتزمون فيها بعدم جواز الرجوع.

و يرد عليه: ان السيره المزبوره لا تصلح لتقييد الأدله المتقدمه الداله على لزوم المعاطاه، بديهه أن عدم اكتفاء الناس بالتعاطى فى المعاملات المهمه ليس من ناحيه السيره بل إنما هو من جهه تقليدهم لعلمائهم القائلين بكون المعاطاه مفيده للإباحه.

و أضف الى ذلك: ان الالتزام بهذه السيره يقتضى الفرق بين المعاطاه فى الأشياء الخطيره. و بين المعاطاه فى الأشياء الحقيه و من الواضح انه لم يلتزم به المشهور من الأصحاب و ان ذهب اليه بعض العامه [١] و لكنه مخالف لإطلاق الأدله الداله

[١] عن الشافعيه أنه لا ينعقد البيع بالمعاطاه. نعم مال صاحب الإحياء إلى جواز البيع بها فى

الأشياء اليسيره لأن الإيجاب و القبول يشق في مثلها عادة. الفقه على المذاهب الأربعة. ج ٢ ص ١٥٥.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٤٦

على لزوم المعاطاه

نظرة في الاخبار المذكوره حول المعاطاه

قوله: (و قد يظهر ذلك من غير واحد من الاخبار).

أقول: قد ذكر السيد في شرح هذه العبارة ما هذا نصه: (يعنى يظهر اشتراط اللزوم بكون إنشاء المعامله باللفظ في الجملة. و لعل نظره في ذلك الى ما أشرنا إليه سابقا (أى عند الاستدلال على صحه المعاطاه) من الخبر الوارد في بيع المصحف و الوارد في بيع أطنان القصب. و يمكن ان يكون نظره الى ما سينقله من الاخبار التي ادعى إشعارها أو ظهورها).

و التحقيق: انه ان كان نظر المصنف- من العبارة المتقدمه- الى ما أفاده السيد فلا نعقل له وجهها صحيحا، بديهه أنه لا دلالة في الخبر الوارد في بيع المصحف، و لا- في الخبر الوارد في بيع أطنان القصب، و لا- في الروايات الآتية- الوارده في أن المحلل و المحرم هو الكلام- لا دلالة في شىء من هذه الروايات [١] على اعتبار اللفظ في لزوم البيع، فإنها غير ناظره إلى كيفية إنشاء البيع. و ان كان نظره الى غيرها من الروايات فلم نجدها في أصول الحديث و لا في كتب الاستدلال.

و أضف الى ذلك: انه لو كانت هنا روايه تدل على اعتبار اللفظ في لزوم البيع لتمسك بها المصنف بها في المقام. و لم يحتج الى التمسك بالسيره. بل لم يبق مجال

لقوله (بل يظهر منها ان إيجاب البيع باللفظ دون مجرد التعاطى كان متعارفا بين أهل السوق و التجار)

ضروره أنه بعد وجود الروايه المعتمره الداله على اعتبار اللفظ في لزوم البيع لا تصل النبوه إلى الأمور

و لكن نحتمل قويا أن تكون كلمه ذلك فى قوله: (و قد يظهر ذلك من غير

«١» سيأتى قريبا التعرض لجميع هذه الروايات فى الحاشيه.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٤٧

واحد من الاخبار) إشاره الى ما ذكره قبل هذه العبارة من جعل اللفظ من جمله القرائن على قصد التمليك بالتقايض فان هذا المعنى يظهر من الروايات العديده [١] بل يظهر من جمله منها [٢] ان إنشاء البيع باللفظ كان متعارفا بين التجار و أهل السوق.

و على هذا فلا وهن فى كلام المصنف (ره).

قوله: (بقى الكلام فى الخبر [٣] الذى تمسك به فى باب المعاطاه).

أقول: قد استدل بهذا الخبر تاره على ان المعاطاه لا تفيد اباحه التصرف. و تاره أخرى على انها ليست بلازمه جمعا بينه، و بين ما دل على صحه مطلق البيع، كما صنعه فى الرياض.

ثم انه قد احتمل المصنف فى قوله «ع» انما يحلل الكلام، و يحرم الكلام.

وجوها أربعة:

١- أن يراد من الكلام فى المقامين اللفظ الدال على التحريم و التحليل بأن يختص التحليل و التحريم بالنطق.

[١] هى الروايات الداله على كون المشتري مختارا فى إيجاب البيع و عدمه بعد المقاولة على المبيع الشخصى غير الموجود عند البائع. الوافى ج ١ باب ١٠٩ ص ٩٤

[٢] هى الروايات المشعره باعتبار اللفظ فى إنشاء العقود و ستعرض لها قريبا فى الحاشيه.

[٣] المروى عن خالد بن الحجاج قال: قلت لأبى عبد الله (ع) الرجل يجيئنى فيقول: اشتر هذا الثوب و أربحك كذا و كذا. فقال:

أليس ان شاء أخذ، و ان شاء ترك؟ قلت بلى قال لا بأس به إنما يحلل الكلام، و يحرم الكلام. و فى نسخه الكافى المطبوعه قد

ذكر ابن نجيب بدل

ابن الحجاج. و على كلا التقديرين فالروايه مجهوله، لأنهما مجهولان. فروع الكافي ج ١ ص ٣٨٦، و الوافي ج ١٠ ص ٩٥.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٤٨

٢- أن يراد به اللفظ مع مضمونه. و يكون الغرض ان المطلب الواحد من حيث الحكم الشرعى يختلف باختلاف المضامين المؤداه بالكلام.

٣- أن يراد من الكلام فى الفقرتين الكلام الواحد و يكون الاختلاف فى التحريم و التحليل باعتبار الوجود و العدم و قد بنى المحدث القاسانى على هذا المعنى فى الوافى و قال: (الكلام هو إيجاب البيع و انما يحلل نفيًا. و انما يحرم إثباتًا).

٤- أن يراد من الكلام المحلل خصوص المقاوله و من الكلام المحرم إيجاب البيع لانه بيع قبل الشراء. و هو ليس بجائز.

و لا يخفى عليك ان أساس الاستدلال بالخبر المذكور على عدم لزوم المعاطاه أو على عدم إفادتها الملكيه، أو على عدم إفادتها إباحه التصرف مبنى على الوجه الأول.

و بيان ذلك: انه يستفاد من ذلك الخبر ان المحلل و المحرم- فى الشريعه المقدسه- انما هو منحصر فى الألفاظ المبرزه للمقاصد. و انه لا يقع التحليل و التحريم بالقصد الساذج غير المبرز بمبرز، و لا بالقصد المبرز بغير الألفاظ. و على هذا فلا وجه لما التزم به صاحب الرياض من الاستدلال بالخبر المزبور على عدم لزوم المعاطاه جمعا بينه و بين ما دل على صحه مطلق البيع.

و يرد عليه أولا: أن حصر المحلل و المحرم فى الكلام يستلزم التخصيص بالأكثر لكثرة المحلل و المحرم- فى الشريعه المقدسه- من غير الألفاظ ضروره ان تنجس المأكولات و المشروبات محرم. و تطهيرها محلل و التذكيه محلله، و عدمها محرم و غليان العصير العنبى محرم و ذهاب ثلثيه محلل.

و صيروره العصير خمرا محرم و تخليلها محلل.

و الجلل محرم لما يؤكل لحمه. و استبرأؤه محلل. و خلط المال الحرام بالمال الحلال محرم.

و تخميسه محلل. و أيضا وطى الحيوان الذى يؤكل لحمه محرم. و الدخول بالمرأه محرم لتزويج بنتها و الإيقاب فى الغلام محرم لتزويج أمه و بنته و أخته.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٤٩

و أيضا قد جوز الشارع المقدس التصرف فى أموال الناس فى موارد شتى من دون أن يكون فيها محلل كلامى. و ذلك كالتصرف فى الأراضى الواسعه و الأنهار الكبار و كأكل الماره من ثمره الشجره الممرور بها بل ورد فى القرآن الكريم جواز الأكل من بيوت الأصدقاء و الأحباء و إن لم يدل عليه أذن لفظى «١».

و أيضا قد اتفق المسلمون من الشيعة و أهل السنه على ائتمام ذلك الحصر فى باب العقود أيضا، فإنهم قد التزموا بجواز التصرف فى المأخوذ بالمعاطاه. سواء أ كانت المعاطاه مفيده للملك، أم كانت مفيده للإباحه. و لم ينسب الى احد فساد ذلك إلا- إلى العلامة فى بعض كتبه، و قد ثبت رجوعه عن هذا الرأى فى بعض كتبه الأخرى و دعوى انصراف الخبر عن الأمور المذكوره لكيلا تلزم كثره التخصيص دعوى جزافيه.

ثانيا: أن الروايه لا تنطبق على هذا الوجه، إذ المستفاد منها أن السائل قد سأل الإمام (ع) عن الرجل يقاوله، و يقول له: اشتر هذا الثوب أربحك كذا و كذا.

و أجاب الإمام (ع) عن هذا السؤال: بأنه أ ليس إن شاء أخذ و إن شاء ترك قال السائل: بلى. قال الامام (ع): لا بأس به إنما يحلل الكلام، و يحرم الكلام. و عليه فهذه الروايه- سؤالاً و جواباً- أجنبيه عن مورد

المعاطاه، و إنما هي تبين حكم البيع قبل الاشتراء.

و الذى نفهمه من الروايه- و لو بقريته الروايات التى ذكر فيها قوله (ع):

إنما يحرم الكلام- و سيأتى قريبا التعرض لها فى الحاشيه- أن المضمون الواحد إذا أنشئ بكلام كان محلا. و إذا أنشئ بكلام آخر كان محرما. أو أن الكلام الواحد يكون محلا فى مورد و محرما فى مورد آخر. و ذلك لأن الكلام من قبيل الاعراض. و قد ثبت فى محله أن الزمان و المكان مفردان للأعراض. و هذان الوجهان صرح بهما المصنف عند التكلم على المعنى الثانى و الثالث.

(١) سورة النور ٢٤. الآية: ٦٠.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٥٠

و توضيح ذلك: أنه ثبت فى الشريعة المقدسه أن إيجاب الطلاق ببعض الألفاظ الداله على بينونه الزوج عن الزوج لا يكون محرما و لا- محلا- مثلا: إذا قال الرجل لزوجته: أنت بريه أو خليه أو طلقتك لم يؤثر ذلك فى البينونه و لا يحل للمرأة التزويج بزواج آخر. و إذا قال الرجل لزوجته: أنت طالق. أو هى طالق، أو زوجتى طالق بانت عنه زوجته و يحل لها التزويج بزواج غيره. و إذن فالمضمون الواحد و هو بينونه الزوج عن الزوج إذا أبرز بكلام كان محرما و محلا و إذا أبرز بكلام آخر لم يكن محرما و لا محلا.

و هذه بين يدينا الأخبار الواردة فى المزارعه. [١] فإنها تصرح بأن جعل أجره الزرع للبذر و البقر محرما. و عدمه محلل.

و يضاف إلى ذلك ما رواه البجلي قال: قلت لأبى عبد الله (ع): الرجل يجيئنى يطلب المتاع، فأقوله على الربح، ثم أشتريه فأبيعه منه؟ فقال: أليس إن شاء أخذ

[١] عن سليمان بن خالد قال: سألت

أبا عبد الله (ع) عن الرجل يزرع أرض آخر فيشترط عليه للبذر ثلثا و للبقر ثلثا؟ قال لا ينبغي أن يسمى بذرا و لا بقرا وإنما يحرم الكلام.

و عن عبد الله بن سنان أنه قال في الرجل يزرع أرض غيره فيقول:

ثلث للبقر و ثلث للأرض و ثلث للبذر. قال: لا تسم شيئا من الحب و البقر، و لكن تقول: ازرع فيها كذا و كذا إن شئت نصفاً و إن شئت ثلثا.

و عن الحلبي قال: سئل أبو عبد الله (ع) عن الرجل يزرع الأرض فيشترط للبذر ثلثا و للبقر ثلثا؟ قال: لا ينبغي أن يسمى شيئا وإنما يحرم الكلام.

و عن أبي الربيع الشامي عن أبي عبد الله (ع) مثله و زاد قبل قوله: (فإنما يحرم الكلام) و لكن يقول لصاحب الأرض: أزرع في أرضك و لك منها كذا و كذا نصف أو ثلث أو ما كان من شرط. و لا يسمى بذرا و لا بقرا. الوافي ج ١ ص ١٣٦ و ١٣٧.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٥١

و إن شاء ترك؟ قلت بلى قال: لا بأس به فقلت: إن عندنا من يفسده قال: و لم قلت: باع ما ليس عنده. قال فما تقول في السلف قد باع صاحبه ما ليس عنده؟ فقلت بلى. قال: فإنما صلح من قبل أنهم يسمونه سلما. إن أبي كان يقول: لا بأس ببيع كل متاع كنت تجده في الوقت الذي بعته فيه «١» فان الظاهر من هذه الروايه و ما يساويها في المضمون أن إيجاب البيع محلل في محل، و محرم في محل آخر.

قيل: إن هذه الروايه غريبه عن المعنى المذكور. و انما هي ظاهره في صحه بيع ما ليس

عنده. كما يستوضح ذلك بملاحظه قول الامام (ع) (فما تقول في السلف قد باع صاحبه ما ليس عنده) و اذن فلا إشعار فيها باتصاف الكلام بصفه المحرميه تاره و بصفه المحلليه أخرى بل يكون محللا فقط. و الجواب عن ذلك:

أن بيع ما ليس عند البائع قد يكون شخصيا. و قد يكون كليا: أما الأول فلا- شبهه في بطلانه من ناحيه الجهاله، و للروايات الخاصه. و أما الثاني فلا شبهه في صحته لأن الكلى أمر معلوم فلا جهاله فيه لكي توجب بطلان البيع. و من الواضح: أن السلف من القبيل الثاني. و عليه فغرض الامام (ع) من ذكر السلف- في الروايه المزبور- إنما هو بيان أن السلف و ان كان من بيع ما ليس عنده إلا أنه ليس من القسم الباطل، بل هو من القسم الصحيح. و قد أشار الإمام (ع) الى ذلك بقوله (إن أبي كان يقول: لا بأس ببيع كل متاع كنت تجده في الوقت الذي بعته فيه): أي تقدر على أدائه ثم لا يخفى عليك: أن المراد من الحليه و الحرمة إنما هو الوضعى دون التكليفى ضروره أن جعل الثلث للبذر و البقر ليس من المحرمات التكليفية قطعا.

و قد يتوهم: أن المراد من الكلام هو الالتزام النفسى دون اللفظ الصادر من المنشئ لصحه إطلاق الكلام و القول على الالتزام النفسى. و منه قوله (تعالى) لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ و قوله: (تعالى) وَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ بل كثر ذلك فى الاستعمالات

(١) الوافى ج ١٠ ص ٩٤.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٥٢

الصحيحه الفصيحته. و من ذلك ما يقال: أعطيته قولاً: أى العهد و الالتزام، و أيضا يقال:

إن كلام الليل يمحوه النهار: أى الالتزامات النفسانيه.

و عليه فكون الكلام محرما و محللا- بلحاظ أن المثلث يكون حراما على البائع و حلالا للمشتري. و أن الثمن يكون حراما على المشتري و حلالا للبائع.

و لكن هذا التوهم فاسد إذ الظاهر من الروايه أن المحرميه و المحلليه من أوصاف الكلام اللفظى دون الالتزام النفسى. على أن هذا المعنى لا- يجتمع مع الروايات الوارده فى المزارعه الظاهره فى أن الكلام المحرم غير الكلام المحلل و قد تقدمت هذه الروايات قريبا فى الحاشيه.

و قد تجلى لك من جميع ما ذكرناه فساد الوجه الرابع الذى ذكره المصنف: بأن يراد من الكلام المحلل خصوص المقاوله. و من الكلام المحرم خصوص إنشاء البيع.

و وجه الفساد: أن الكلام المحرم غير مربوط بإنشاء البيع كما فى روايات المزارعه. على أن لآزمه أن يراد من الكلام فى الفقرتين الكلام المعهود لكى يكون كل من الكلام المحلل و الكلام المحرم ممتازا عن الآخر و من الواضح أنه لا قرينه على هذه الدعوى لا فى هذه الروايه التى هى مورد بحثنا. و لا فى روايات المزارعه، و لا فى غيرهما من الروايات.

و أما الوجه الثالث الذى ذكره المصنف- بأن يكون الكلام الواحد باعتبار وجوده محرما و باعتبار عدمه محللا- فهو و ان كان يناسب ما نحن فيه و روايات المزارعه أيضا كما هو ظاهر. و لكن يرد عليه:

أولاً: أن الظاهر من قوله (ع) إنما يحرم الكلام و يحلل الكلام ان المؤثر التام فى الحرمة و الحليه إنما هو وجود الكلام. لا أن وجوده محرر و عدمه محلل. على أن ذلك يستلزم التفكيك بين الفقرتين فهو أمر مستهجن فلا يصدر من المعصوم.

و أضف الى ذلك ما ذكره بعض مشايخنا المحققين و إليك نصه: (أن

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٥٣

المحلل على عدم الكلام لا- يخلو عن مسامحه إذ بقاء كل من العينين على ملك صاحبه بقاء علته، لا بعدم عله ضده كما أن إطلاق المحرم على الإيجاب المتعلق بما ليس عنده: أى الإيجاب فى غير محله ففيه أيضا مسامحه، إذ عدم حليه المال بعدم حصول الإيجاب الصحيح، لا بحصول الإيجاب الفاسد).

ثم إنه قد استظهر المصنف من الروايه اعتبار الكلام فى إيجاب البيع بوجه آخر.

و هذا لفظه:

(نعم يمكن استظهار اعتبار الكلام فى إيجاب البيع بوجه آخر بعد ما عرفت من أن المراد بالكلام هو إيجاب البيع: بأن يقال: إن حصر المحلل و المحرم فى الكلام لا يتأتى إلا مع انحصار إيجاب البيع فى الكلام. إذ لو وقع بغير الكلام لم ينحصر المحلل و المحرم فى الكلام. إلا أن يقال: إن وجه انحصار إيجاب البيع فى الكلام فى مورد الروايه هو عدم إمكان المعاطاه فى خصوص المورد إذ المفروض أن المبيع عند مالكة الأول فتأمل)

و الجواب عن ذلك:

أولاً: أنه لو تم هذا كان لازمه أن لا- تترتب الإباحه على المعاطاه. و من اليبين أن هذا خلف الفرض، لأن المفروض جواز التصرف فى مورد المعاطاه. و إنما البحث فى أنها تفيد الملك اللازم أولاً.

ثانياً: أن الحصر فى الروايه غير ناظر إلى المعاطاه نفياً و إثباتاً و إنما هو باعتبار مورد الروايه إذ فرض فيه صدور الكلام من المشتري، و قد ذكر الامام (ع) أنه ينقسم الى قسمين، و بين أن قسماً منه محلل، كالمقاوله على متاع ليس عند البائع و قسم منه محرم كإيجاب البيع عليه. و إذن فالإنشاء الفعلى خارج عن حدود الروايه موضوعاً و أما ما ذكره من

أن وجه انحصار إيجاب البيع فى الكلام إلخ فيتوجه عليه.

أولاً: أنا لا نسلم عدم إمكان المعاطاه فى مورد الروايه. بديهه أن الظاهر منها وجود المتاع عند الدلال. ولذا أشار اليه الرجل بكلمه (هذا) و قال لصاحبه: اشتر هذا الثوب أربحك كذا، و لا أقل من الاحتمال و معه لا يتم الاستدلال.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٥٤

ثانياً: أنا لو سلمنا غياب المتاع- فى مورد الروايه- عن المتعاملين. و لكننا لا نسلم اختصاص المعاطاه بالتعاطى من الطرفين. ضروره أن المعاطاه كما تتحقق بالتعاطى من الطرفين، كذلك تتحقق بالإعطاء من جانب و الأخذ من جانب آخر. و سيأتى ذلك فى تنبيهات المعاطاه. و لعل المصنف قد أشار الى هذين الإشكاليين أو إلى أحدهما بالأمر بالتأمل.

و المتحصل من جميع ما ذكرناه: أنه لا دلالة فى روايه ابن نجيح على اعتبار اللفظ فى صحه البيع أو لزومه لكى تدل على فساد المعاطاه أو على عدم لزومه.

على أن هذه الروايه التى بين يدينا مجهوله فلا يمكن الاستدلال بها على الحكم الشرعى [١].

[١] قد استدل على اعتبار اللفظ فى صحه البيع بوجه شتى غير روايه ابن نجيح ١- ما عن أبى هريره أن رسول الله (ص) نهى عن بيعتين: الملامسه و المنابذه الحديث، سنن البيهقى ج ٥ ص ٣٤١ و عنه أيضا أن رسول الله (ص) نهى عن بيع الغرر و عن بيع الحصاه. سنن البيهقى ج ٥ ص ٣٤٢. و وجه الاستدلال بذلك على المقصود: أن النبى (ص) إنما نهى عن إنشاء البيع باللمس و النبذ و إلقاء الحصاه لانتفاء اللفظ فيها. و من الواضح أن المعاطاه فاقده له فتكون مشموله للنبيين المزبورين و لو بتنقيح المناط. و الجواب

عن ذلك:

أولاً: أنهما ضعيفا السند، و غير منجبرين بشىء .

ثانياً: أن النهى عن البيوع المذكوره من ناحيه الجهاله و الغرر فلا ربط له بالمعاطاه إذ المفروض أنها واجده لجميع الشرائط إلا اللفظ.

ثالثاً: أن بطلان إنشاء البيع باللمس و النبذ و إلقاء الحصاه لا يستلزم بطلان إنشائه بغيرها من الأفعال لإمكان أن يكون النهى عن إنشاء البيع بها من ناحيه نكته خاصه لا- نعلمها. و عليه فلا يمكن قياس المعاطاه بها. و اذن فتكون المعاطاه مشموله للعمومات الداله على صحه المعاملات.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٥٥

تنبيهات المعاطاه

اعتبار شروط البيع فيها

اشاره

قوله: (و ينبغي التنبيه على أمور).

أقول: لما فرغ المصنف من بيان صحه البيع المعاطاتى و لزومه نبه على أمور يحسن بنا التعرض لها:

الأمر الأول: أنه هل يعتبر فى البيع المعاطاتى ما يعتبر فى البيع بالصيغه من الشروط؟

و تحقيق هذه المسأله يقع فى نواحي شتى:

اشاره

٢- قيام الإجماع على اعتبار اللفظ فى صحه البيع و المعاطاه فاقده له، فتكون فاسده.

و يرد عليه: أن الإجماع المحصل غير حاصل، و الإجماع المنقول ليس بحجه.

و عليه فلا يمكن تخصيص العمومات الداله على صحه العقود و لزومها بذلك.

٣- الأخبار الكثيره الظاهره فى اعتبار اللفظ فى صحه البيع. و بما أن المعاطاه خاليه عن اللفظ فتكون فاسده، و نقتطف من تلك الأخبار ما يلى:

عن عبد الرحمن بن سليمان عن أبى عبد الله (ع) قال: سمعته يقول: إن المصاحف لن تشتري فإذا اشتريت فقل إنما اشتري منك الورق و ما فيه من الأدم و حليته و ما فيه من عمل يدك بكذا و كذا. مجهوله بعبد الرحمن.

و عن سماعه عن أبى عبد الله (ع) قال: سألته عن بيع المصاحف و شرائها؟

قال: لا تشتري كتاب الله عز و جل، و لكن اشتر الحديد و الورق و الدفتين و قل: اشتريت منك هذا بكذا و كذا. ضعيفه بعثمان بن عيسى. الوافى ج ١ ص ٣٧.

و عن العجلي عن أبى عبد الله (ع) فى رجل اشترى من رجل عشره آلاف طن فى أنبار بعضه على بعض من أجمه واحده و الأنبار فيه ثلاثون طن فقال البائع قد بعتهك من هذا القصب عشره آلاف طن فقال المشتري قد قبلت و اشتريت و رضيت إلخ صحيحه الوافى ج ١٠ ص ٩٢. و التهذيب ج ٢ ص ١٥٢.

و عن سماعه قال: سألته عن بيع الثمره

هل يصلح شراؤها قبل أن يخرج طلعتها-

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٥٦

الناحية الأولى: أن المعاطاه المقصود بها الإباحه هل تقيده إباحه التصرف فى المأخوذ بالمعاطاه عند ما فقدت شيئاً من شروط البيع؟.

قد ذكر المصنف:

(أن المتعاطيين إذا قصدا مجرد الإباحه فلا إشكال فى عدم كونها بيعا عرفا ولا شرعا. و على هذا فلا بد عند الشك فى اعتبار شرط فيها من الرجوع الى الأدله الداله على صحه هذه الإباحه العوضيه من خصوص أو عموم، و حيث إن المناسب لهذا القول التمسك فى مشروعيتها بعموم الناس مسلطون على أموالهم كان مقتضى القاعده هو نفى شرطيه غير ما ثبت شرطيته كما أنه لو تمسك لها بالسيره كان مقتضى القاعده العكس).

- فقال لا إلا أن يشتري معها شيئاً غيرها رطبها أو بقلها فيقول: أشتري منك هذه الرطبها و هذا النخل و هذا الشجر بكذا و كذا الخ.

ضعيفه بعثمان بن عيسى. فروع الكافى ج ١ ص ٣٧٨. و الوافى ج ١٠ ص ٧٢.

و عن محمد بن مسلم عن أحدهما (ع) أنه قال فى رجلين كان لكل واحد منهما طعام عند صاحبه، و لا يدرى كل واحد منهما كم له عند صاحبه. فقال كل واحد منهما لصاحبه: لك ما عندك، و لى ما عندى قال: لا بأس بذلك إذا تراضيا، و طابت أنفسهما. حسنه بإبراهيم بن هاشم. فروع الكافى ج ١ ص ٤٠٣. و الوافى ج ١٠ ص ١٢١ و عن الحلبي عن أبي عبد الله (ع) أنه قال فى الرجل يعطى الرجل المال فيقول له ائت أرض كذا و كذا و لا تجاوزها و اشتر منها قال فان تجاوزها و هلك المال فهو ضامن و إن اشترى متاعا فوضع فيه فهو عليه و إن ربح فهو بينهما. صحيحه فروع الكافى ج ١ ص ٣٩٧. و التهذيب ج

و عن يحيى بن الحجاج قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل قال لى اشتر هذا الثوب أو هذه الدابه و بعنيها أربحك فيها كذا و كذا؟ قال لا بأس بذلك ليشتريها و لا يواجبه البيع قبل أن يستوجبها أو يشتريها. صحيحه.

و عن جراح المدائنى قال: قال أبو عبد الله (ع): إني أكره بيع ده يازده و ده دوازده لكن أبيعك بكذا و كذا ضعيفه بجراح و قاسم بن سليمان.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٥٧

لأن السيره دليل لبي فلا بد من الاقتصار فيها بالمقدار المتيقن.

و يتوجه عليه: أن المقصود من دليل السلطنه إنما هو بيان استقلال المالك فى التصرف فى أمواله فى الجهات المشروعه، و عدم كونه محجورا عن التصرف فيها فى تلك الجهات، و ليس لأحد أن يزاحم المالك فى ذلك. و عليه فدليل السلطنه لا يتكفل بإثبات السلطنه للمالك على أى تصرف، سواء ثبتت مشروعيتها مع قطع النظر عن دليل السلطنه أم لا.

و أضف إلى ذلك: أن دليل السلطنه ضعيف السند، و غير منجر بشىء فلا يمكن الاعتماد عليه فى إثبات الحكم الشرعى و قد تقدم ذلك عند الاستدلال به على لزوم المعاطاه.

- و عن محمد قال: قال أبو عبد الله «ع» إني أكره بيع عشره بأحد عشر و عشره باثنى عشر و نحو ذلك من البيع و لكن أبيعك بكذا و كذا مساومه إلخ ضعيفه بمعلى بن محمد.

و عن العلاء قال: قلت لأبى عبد الله «ع» الرجل يريد أن يبيع بيعا فيقول أبيعك بده دوازده فقال: لا بأس إنما هي هذه المراوضه فإذا جمع البيع جعله جمله واحده. صحيحه. الوافى ج ١٠

و عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله «ع» قال: لا بأس بأن تبيع الرجل المتاع ليس عندك تساومه ثم تشتري له نحو الذي طلب ثم توجهه على نفسك ثم تبعه منه بعد. صحيحه فروع الكافي ج ١ ص ٣٨٦. و الوافي ج ١٠ ص ٩٥ الى غير ذلك من الروايات المذكوره فى الأبواب المتفرقه.

و لكن غاية ما يستفاد منها أن المعاملات المزبوره فى تلك الروايات إنما أنشئت باللفظ، و من البدیهى أنه لا إشعار فى ذلك على اعتبار اللفظ فى صحه البيع أو لزومه فضلا عن الدلاله عليه. و هذا واضح لا خفاء فيه.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٥٨

أما السيره فإن كان المراد بها السيره العقلانيه فلا شبهه فى قيامها على إباحه التصرف فى المأخوذ بالمعاطاه حتى التصرفات المتوقفه على الملك. و لكن لا يمكن الاعتماد على هذه السيره مع قطع النظر عن كونها ممضاه للشارع. و إن كان المراد بها السيره المتشرعيه فلا ريب فى قيامها على إباحه التصرف فى المأخوذ بالمعاطاه. و لكن لا يمكن الاعتماد عليها أيضا فيما إذا شك فى جواز أصل التصرف - كالتصرفات المتوقفه على الملك من البيع و العتق و الوطى و نحوها - بل لا بد و أن يرجع هنا الى دليل كل تصرف يشك فى جوازه و عدمه.

و مثال ذلك: أنه إذا شك أحد المتعاطيين فى جواز أكل المأخوذ بالمعاطاه - التى قصد بها الإباحه - رجع الى ما دل على جواز أكله أو حرمة. و هكذا لو شك فى ناحيه أخرى غير جواز الأكل. و لا يرجع فى شىء من تلك الموارد إلى أدله حرمة التصرف فى مال غيره إذ المفروض أن

المالك قد أذن للآخذ أن يتصرف فى المأخوذ بالمعاطاه و معه لا يبقى مجال للرجوع الى تلك الأدله. و إن شئت قلت: إن جواز التصرف فى نفسه إنما ثبت بما دل عليه من أماره أو أصل و من الظاهر أن حرمه التصرف فيه بما أنه مال غيره مرتفعه بإجازة المالك و اذنه على الفرض. و إذن فالمقتضى موجود و المانع مفقود. و على هذا فلا- يعتبر فى المعاطاه المقصود بها الإباحه أى شرط من شروط البيع. و حينئذ فلو أعطى أحد لغيره ألف دينار بإزاء دينار واحد لم يلزم منه الربا.

الناحيه الثانيه: أنه إذا قصد المتعاطيان بالأخذ و الإعطاء التمليك و التملك، و لم تحصل الملكيه فى الخارج،

و لكن حكم الشارع بجواز التصرف فى المأخوذ بالمعاطاه فهل يعتبر فيها شروط البيع؟

قد ذكر المصنف: أن المعاطاه المقصود بها الملك بيع عرفى و ان ترتبت عليه الإباحه الشرعيه. و حينئذ فيعتبر فيها ما يعتبر فى البيع من الشروط كلها. نعم قد وقع فى بعض الكلمات أن هذا ليس ببيع إلا ان المراد من ذلك نفى اللزوم، لا نفى البيع

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٥٩

حقيقه انتهى ملخص كلامه.

و تحقيق ما أفاده المصنف بوجهين:

١- أنا ذكرنا مرارا عديده: أن المعاطاه المقصود بها الملك بيع عرفى فتكون مشموله للعمومات الداله على صحه البيع و لزومه. و عليه فلا- بد من الالتزام بكونها مفيده للملك من أول الأمر، نعم قام الإجماع التعبدى على أن الشارع المقدس لم يمض البيع المعاطاتى على النحو الذى قصده المعاطيان بمجرد حصول التعاطى الخارجى، بل أمضاه بعد تحقق شىء ما من التصرف و غيره و عليه فالمعاطاه بيع حقيقه، فيعتبر فيها جميع ما يعتبر فى البيع اللفظى من الشروط غير الصيغه، بديده أن الشارع و إن لم يمض الملكيه المنشئه

بالمعاطاه إلى زمان خاص و حكم بإباحه التصرف فى المأخوذ بالمعاطاه فى هذا الزمان. إلا أن ذلك لا يخرج المعاطاه عن كونها بيعا عرفا و شرعا، كما أن حكمه بتوقف حصول الملكيه على القبض فى بيع الصرف و السلم لا يخرجهما عن حقيقه البيع.

٢- أن مقصود كل من المتعاطيين إنما هو تمليك ماله لصاحبه بإزاء ما يأخذه منه و ليس غرضهما من هذا التمليك بالعوض إلا إيجاد البيع، و حيث إنه فاقد للصيغه فيحكم بفساده، كسائر المعاملات الفاقده لشروطها. و لكن قام الإجماع على جواز التصرف للآخذ فيما أخذه بالمعاطاه، و لم يتم دليل على ذلك فى سائر المعاملات الفاسده. و بما أن الإجماع دليل لبي فيقتصر فيه بالمقدار المتيقن و هو أن تكون المعاطاه واجده لجميع شرائط البيع - حتى الشروط التى وقع الخلاف فى اعتبارها فيه - إلا الصيغه.

و على الجملة: إن ما قصده المتعاطيان لم يقع فى الخارج. و قد قام الإجماع على جواز التصرف لكل منهما فيما أخذه من صاحبه. و أيضا قد اقتضت الضروره الشرعيه حرمة التصرف فى مال غيره بدون إذنه. فالجمع بين هذه الأمور يقتضى جواز التصرف فى المورد المتيقن، و هو البيع الجامع للشرائط.

و قد اتضح لك مما بيناه: أنه لا يفرق فيما ذكرناه بين أن يكون اعتبار الشرط

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٦٠

فى البيع من ناحيه الدليل اللفظى، و بين أن يكون ذلك من ناحيه الإجماع، فإنه على كل تقدير لا يجوز التصرف فى المأخوذ بالمعاطاه إلا مع احتواء المعاطاه جميع شرائط البيع إلا الصيغه.

الناحيه الثالثه: أنا إذا قلنا بأن المعاطاه المقصود بها الملك تقيده الملكيه من أول الأمر فهل يعتبر فيها شروط البيع؟

الظاهر: انه لا شبهه حينئذ فى كون المعاطاه بيعا عرفا و شرعا.

و عليه فيعتبر فيها جميع ما يعتبر فى البيع من

الشروط. و يجرى عليها ما يجرى على البيع من الأحكام.

و قد يفصل فى المقام بين الشروط التى ثبت اعتبارها فى البيع بدليل لفظى، و بين الشروط التى ثبت اعتبارها فيه بدليل لبي، فان ما هو من القبيل الأول فيعتبر فى المعاطاه أيضا، و ما هو من القبيل الثانى فيختص بالبيع اللفظى. و هذا التفصيل ليس من ناحيه أن الإجماع دليل لبي فيقتصر فيه بالمقدار المتيقن، بل من ناحيه ان الإجماع متصيد من فتاوى الأصحاب و من البين ان المتبادر من فتاواهم هو العقد اللفظى اللازم من غير جهة الخيار دون المعاطاه المترتب عليها الملكيه الجائزه.

و لكن لا مجال لهذا التوهم بعد صدق البيع على المعاطاه، و كونها مشموله للعمومات الداله على صحه البيع، فإن المناقشه فى ذلك من قبيل المناقشه فى الأمور البديهيه.

قوله: (و بما ذكرنا يظهر وجه تحريم الربا فيه أيضا)

أقول: ملخص كلامه:

أنه إذا حكمنا بكون المعاطاه بيعا عرفيا- و إن لم تفد الإباحه الشرعيه- حرم فيها الربا و كذلك إذا قلنا بأنها ليست بيعا، لأنها حينئذ معاوضه مستقله شرعيه- سواء أ كانت جائزه أم كانت لازمه- كما اعترف به الشهيد فى موضع من الحواشى. بل يمكن الحكم بحرمه الربا فى المعاطاه إذا قصد منها المتعاطيان الإباحه، لا الملك، فان ذلك

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٦١

أيضا معاوضه عرفا فتأمل.

جريان الخيار فى المعاطاه

قوله: (و أما حكم جريان الخيار فيها قبل اللزوم).

أقول: قبل التعرض لحكم المسأله لا بد و أن يعلم أنه وقع الاشتباه فى موضعين من عبارته المصنف:

الأول: أنه حكم بعدم جريان الخيار فى المعاطاه قبل لزومها و علل ذلك بأن المعاطاه معامله جائزه عند الأصحاب، فلا معنى لجريان الخيار فيها. و جهه الاشتباه هى

أن الخيار لا ينافي جواز المعاطاه. و إنما ينافي الإباحه. و عليه فلا بد و أن تكون عباره المصنف هكذا

(لأنها إباحه عندهم)

و الشاهد على صدق مقالنا أمران الأول: أن المشهور بين القدماء هو أن المعاطاه تفيد الإباحه، لا الملك الجائز، الثاني: ما ذكره المصنف عقيب التعليل المذكور من أنه

(و إن قلنا بإفاده الملك فيمكن القول بثبوت الخيار فيه مطلقا).

و يضاف الى ذلك كله أنا وجدنا في بعض النسخ الصحيحه لفظ (إباحه) بدل كلمه (جائزه).

الثاني: أن المصنف حكم بثبوت الخيار في المعاطاه بناء على صيرورتها بيعا بعد اللزوم و جهه الاشتباه هي أن المعاطاه المفيده للملك بيع من الأول. غايه الأمر أنها بيع جائز.

ثم إن تحقيق الكلام هنا يقع في جهات شتى:

الجهه الاولى: أنه هل يثبت الخيار في المعاطاه المقصود بها الإباحه؟.

الظاهر: أنه لا يثبت فيها الخيار لا في مقام الثبوت، و لا في مقام الإثبات:

أما الأول فلأن معنى الخيار إنما هو ملك فسخ العقد- كما يأتي في مبحث الخيارات- و من الواضح أن المعاطاه المقصود بها الإباحه ليست من العقود لكي يثبت فيها الخيار، بل هي تفيد إباحه خالصه و يجوز لكل من المتعاطيين التصرف فيما أخذه من

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٦٢

صاحبه، و لا يكون هذا التصرف تصرفا محرما، إذ المفروض أن مالكة الأصلي قد أذن في ذلك.

أما الثاني فلأنه إذا لم يمكن ثبوت الخيار في المعاطاه لم تكن مشموله لأدله الخيار إثباتا و هذا واضح لا ريب فيه.

ثم إن المصنف قد أغفل التعرض لهذه الجهه كما أنه أغفل التعرض للمعاطاه التي ترتب عليها الملك اللازم من أول الأمر. و يجرى فيه الخيار المصطلح جزما. و لعل عدم تعرضه لهاتين

الجهتين لأجل الوضوح.

الجهة الثانية: أن المعاطاه المقصود بها الملك التي تترتب عليها الملكيه الجائزه هل يثبت فيها الخيار مطلقا، أم لا يثبت فيها ذلك مطلقا، أم يفصل بين الخيارات الثابته بدليل خاص فيحكم بعدم ثبوتها فى المعاطاه- كخيارى المجلس و الحيوان- لأن أدلتها مختصه بالمعامله التي تكون لازمه من غير ناحيه الخيار. و المفروض أن المعاطاه ليست كذلك. و بين الخيارات الثابته بدليل عام- كخيار الغبن و نحوه- لأن أدلتها غير مختصه بالمعاملات التي تكون لازمه من غير ناحيه الخيار.

فقد التزم المصنف بالوجه الأول فى مطلع كلامه، و أنه يحكم بثبوت الخيار فى المعاطاه و إن كان يظهر أثره بعد لزومها. و عليه فيصح إسقاطه و المصالحه عليه قبل اللزوم.

و احتمال التفصيل المتقدم فى آخر كلامه. و ذهب بعضهم الى القول الثانى، و أن الخيارات مطلقا لا تجرى فى المعاطاه. بديهه أن اثر الخيار إنما هو جواز العقد. و من الواضح أن المعاطاه جائزه بالذات فلا معنى لجوازها بالعرض و إذن فجعل الخيار فى المعاطاه لغو محض و تحصيل للحاصل.

و التحقيق: أن الخيارات مطلقا تجرى فى المعاطاه، بناء على أنها تفيد الملك الجائزه، ضروره أن الجواز الثابت فى المعاطاه التي تفيد الملك الجائزه إما جواز حقى كان

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٦٣

أمره بقاء و ارتفاعا بيد المتعاملين، أو جواز حكمى كان أمره بيد الشارع. دون المتعاملين، كالجواز فى الهبه. و على كلا التقديرين فمتعلق الجواز إما هو العقد، أو العين المأخوذه بالمعاطاه.

فإن كان جواز المعاطاه جوازا حقيقيا، و قلنا بتعلقه بالعقد المعاطاتى كان ذلك مشمولاً لأدله الخيارات. و عليه فيثبت الخيار فى البيع المعاطاتى لكل من المتعاطين بسببين. و من الظاهر أنه لا

محدور في ذلك، لأن نظائره كثيرة في الفقه. و حينئذ فيمتاز البيع المعاطاتي عن بقيه البيوع باختصاصه بخيار خاص. و ان شئت فسمه بخيار المعاطاه و على هذا فيجوز ارتفاع أحدهما و بقاء الآخر: كما إذا تلفت إحدى العينين في المجلس، فإنه حينئذ يرتفع خيار المعاطاه، و يبقى خيار المجلس، و إذا تفرقا عن مجلس العقد قبل تحقق الملزم سقط خيار المجلس، و بقي خيار المعاطاه.

و إذا قلنا بتعلق خيار المعاطاه بالعين كان الأمر أوضح، لأن متعلق خيار المعاطاه أجنبي عن متعلق الخيار المصطلح، فلا يجتمعان في مورد واحد لكي يناقش فيه بلزوم اللغوويه. و هذا ظاهر لا خفاء فيه.

و ان كان جواز المعاطاه جوازا حكيميا، و قلنا بتغاير متعلقه مع متعلق الخيارات المصطلحه فلا شبهه في ذلك أيضا و ان قلنا باتحاد متعلقهما فربما يتوهم ان ذلك يوجب اللغوويه و تحصيل الحاصل. و لكن هذا التوهم فاسد. لأنه انما تلزم اللغوويه فيما إذا لم يمكن انفكاك أحد الخيارين عن الآخر مع ان الانفكاك بينهما من الوضوح بمكان، بديهة ان النسبه بينهما هي العموم من وجه، إذ قد يسقط خيار المعاطاه و يبقى الخيار المصطلح، و قد يسقط الثاني و يبقى الأول، و قد يجتمعان سقوطا و بقاء و اذن فلا محذور في اجتماع خيار المعاطاه مع الخيارات المصطلحه ثبوتا و إثباتا و هذا واضح لا ريب فيه.

أما التفضيل المتقدم الذي احتمله المصنف فهو واضح الاندفاع نقضا و حلا:

أما الأول فلأنه لو تم ذلك التفضيل في المعاطاه لجرى مثله في البيع بالصيغه أيضا

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٦٤

طابق النعل بالنعل، و القذه بالقذه، لأنه إذا اجتمعت فيه عده من أسباب الخيار- و قد

فرض أن دليل كل واحد منها مخصوص بعقد كان وضعه على اللزوم من غير ناحيه هذا الخيار- لزم الحكم بعدم اجتماع الخيارات فيه أيضا. مع أنه لم يلتزم بذلك أحد.

أما الثانى فلأن أدله الخيارات و إن اختصت بعقد كان طبعه على اللزوم و لكن لزومه إنما هو مع قطع النظر عن ثبوت خيار آخر فيه: بمعنى أنه إذا وجد عقد فى الخارج و لم يقترن بما يقتضى جوازه كان ذلك العقد لازما فى نفسه. و هذا لا ينافى جوازه من الجهات الأخر العارضة.

و قد أشير الى هذه النكته القيمه فى أخبار خيار المجلس التى تدل على ان المتبايعين بالخيار ما لم يفترقا، فإذا افترقا وجب البيع «١» فان الظاهر من وجوب البيع و لزومه- فى تلك الروايات- إنما هو لزومه من ناحيه خيار المجلس فقط. و هو لا ينافى جواز البيع من ناحيه خيار آخر.

الجهه الثالثه: أنه هل يجرى الخيار فى المعاطاه المقصود بها الملك- التى لا تؤثر إلا فى الإباحه- أم لا؟

لا- شبهه فى صدق البيع عليها عرفا، نهايه الأمر أنه قام الإجماع على عدم تأثيرها فى الملكيه عند الشارع الى زمان معين الا ان ذلك لا- يمنع عن صدق البيع عليها بالحمل الشائع و اذن فتكون المعاطاه مشموله للعمومات الداله على صحه البيع، فيحكم بكونها بيعا فى نظر الشارع. كما أن حصول الملكيه فى بيع الصرف و السلم يتوقف على القبض الخارجى و عليه فان كان المقصود من ثبوت الخيار فى العقد هو تسلط ذى الخيار على فسخه فسخا فعليا: بان يتمكن من إرجاع ما انتقل عنه الى نفسه فلا شبهه فى أن المعاطاه- بناء على الإباحه- غير مشموله لأدله الخيارات، بديهه ان

الثابت بالفعل لكل من المتعاطيين ليس إلا إباحه التصرف فيما أخذه من صاحبه، و انما تحصل الملكيه فى ذلك

(١) الوافى ج ١٠ ص ٧٠.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٦٥

بعد تحقيق احدى الملزمات و من الظاهر أن اباحه التصرف ترتفع بعدم رضى المالك بالتصرف فى المأخوذ بالمعاطاه بلا احتياج الى فسخ المعاطاه بالخيار المصطلح. الا ان يتوهم أن الإباحه المترتبه على المعاطاه ليست إباحه مالكيه لكى ترتفع بعدم رضى المالك بالتصرف، و انما هى إباحه شرعيه. و من الظاهر أن الإباحه الشرعيه باقيه ما لم يحكم الشارع برفعها و لكن هذا التوهم فاسد، بديهه أن الإباحه هنا إنما ثبتت بالإجماع، و المتيقن منه إنما هو بقاء البازل فى اذنه السابق، فلا يشمل صورته رجوعه عن اذنه.

و على الجملة: إنه لو كان الغرض من جعل الخيار فى العقد ترتب الأثر الفعلى عليه لم يجر ذلك فى المعاطاه المقصود بها الملك- التى تفيد الإباحه- و لكنه بديهى البطلان ضروره اجتماع الخيارات العديده فى البيع و غيره من العقود.

و ان كان المقصود من ثبوت الخيار فى العقد تمكن ذى الخيار من إلغاء ما هو مؤثر فى النقل و الانتقال فلا شبهه حينئذ فى جريان الخيار المصطلح فى المعاطاه- المقصود بها الملك التى تفيد الإباحه- لأنها قابله للتأثير فى الملكيه فإذا حكمنا بثبوت الخيار للمتعاطيين كان لكل منها أن يرفع تلك القابليه برفع موضوعها لكى لا تلحق بها الملكيه، و إذن فيكفى فى صحه جعل الخيار فى المعاطاه التمكّن من إلغائها عن قابليه التأثير فى الملكيه.

بيان مورد المعاطاه

اشاره

الأمر الثانى: أن المتيقن من مورد المعاطاه إنما هو تحقق الأخذ و الإعطاء من الطرفين - كما يقتضيه مفهوم المفاعله و لا شبهه

فى صدق البىع على ذلك، و كونه مشمولاً للعمومات الداله على صحه البىع و لزومه.

و لو تحقق الإعطاء من طرف و الأخذ من طرف فهل يصدق عليه مفهوم البىع؟ و تحقيق ذلك يقع فى نواحي شتى:

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٦٦

الناحيه الاولى: أن يكون الغرض من الأخذ و الإعطاء مجرد الإباحه،

و لا شبهه فى أن ذلك ليس بيعاً. نعم جاز للأخذ أن يتصرف فى المأخوذ بالمعاطاه.

الناحيه الثانيه: أن يكون الغرض من التعاطى هو التمليك و التملك،

و تترتب عليه الملكيه فى الخارج، فلا- شبهه فى أن ذلك بيع عرفاً، فىكون مشمولاً للعمومات الداله على صحه البىع، و يحكم بكونه بيعاً فى نظر الشارع أيضاً.

و الوجه فى ذلك: أن عنوان المعاطاه لم يرد فى روايه، و لا- فى آيه، و لا- أنه معقد للإجماع التعبدى لكى يحفظ على هذا العنوان و يؤخذ منه بالمقدار المتيقن. بل محور البحث فى المقام هو أن البىع يتحقق بالإنشاء الفعلى كما أنه يتحقق بالإنشاء القولى.

و عليه فلا- بد من ملاحظه الفعل الذى ينشأ به البىع، فان صدق عليه مفهوم البىع حكم بكونه بيعاً، و إلا فلا، و من الواضح أن الإعطاء من أحد المتعاطيين مع قصد التمليك يعد إيجاباً للبيع عرفاً، و يكون الأخذ الخارجى من الطرف الآخر قبولاً له. بل أكثر المعاملات المعاطاتيه الواقعه فى الخارج من هذا القبيل، لتحققها فى الخارج بالإعطاء من جانب و بالأخذ من جانب آخر. و عليه فىكون الإعطاء المتأخر من جانب الأخذ وفاء بالعقد ضروره أنه لو كان العطاء من قبله مطاوعه للزم الانفكاك بين الإيجاب و القبول فى المعاطاه الواقعه نسيئته بل لزم كون الإنشاء مراعى بالإعطاء المتأخر من ناحيه الأخذ نهايه الأمر أنه يجوز للأخذ أن يتصرف فيما أخذه من صاحبه على سبيل التضمين و لا ريب فى ان ذلك كله بديهى البطلان، و خلاف السيره المتشرعيه و العقلانيه.

و ذكر شيخنا الأستاذ: أن البىع تبديل أحد طرفى الإضافه بإضافه أخرى، و من المعلوم ان الإعطاء من طرف واحد و الأخذ من الطرف الآخر ليس مصداقاً لذلك. بل نسبته اليه و الى

الهبه المعوضه متساويه. و هذا بخلاف ما إذا تحقق الإعطاء من الطرفين فان التبدیل المکانی هنا بطبعه الأصلي انما هو تبدیل لأحد طرفی الإضافة الاعتباریه بإضافه أخرى كذلك فهو بیع حقیقه. و علیه فأخرجه من دائره البیع، و إدخاله فی

مصباح الفقاهه (المکاسب)، ج ٢، ص: ١٦٧

دائره الهبه یحتاج الی مثنونه زائده.

و علی الجملة: إن التبدیل الاعتباری فی باب المعاطاه یدور مدار التبدیل الخارجی و حیث إن التبدیل الخارجی متحقق فی فرض حصول التعاطی من الطرفين، فیرتب علیه التبدیل الاعتباری انتهى ملخص کلامه.

و یرد علیه: أن البیع و ان كان تبدیل مال بمال، و لكن المراد من التبدیل هنا لیس هو التبدیل الخارجی المکانی بل المراد به هو التبدیل الاعتباری و من الظاهر ان هذا المعنی یتحقق بالاعتبار النفسانی المبرز بمبرز خارجی فعلى أو قولى.

الناحیه الثالثه: أن یقصد کل من المعطى و الآخذ التملیک و التملک،

و لكن لم یحصل فی الخارج إلا الإباحه إلى زمان حصول الملک. و الظاهر أن هذا من افراد البیع الحقیقی، لأن تأخیر الملکیه لا یخرجه عن کونه بیعا، كما أن بیع الصرف و السلم لا- یخرجان عن حدود البیع بتأخیر الملکیه فیهما الی زمان القبض. نعم قد یناقش فی جواز التصرف قبل حصول المملک، لانه لم یثبت إلا- بالإجماع، و من الظاهر أن المتیقن منه ما یكون التعاطی من الطرفين، لا من طرف واحد إلا أن یتمسک فی إثبات جواز التصرف هنا بدلیل السلطنه، و قد عرفت فیما تقدم أنه غیر تام. لا من حیث السند، و لا من حیث الدلاله قیل:

إنکم حکمتم- فی الناحیه الأولى- بجواز التصرف فی المأخوذ بالمعاطاه و إن كان التعاطی من طرف واحد- فلما ذا لا تحکمون بذلك فی هذه الناحیه. و الجواب عنه:

أن الإباحه

المرتبه على التعاطى فى الناحيه الأولى إباحه مالكيه و من الواضح أن المالك إذا رضى بجواز التصرف فى ماله لم يلزم منه محذور أصلا و أما الإباحه المرتبه على التعاطى فى هذه الناحيه فهى إباحه شرعيه. و عليه فلا بد من ملاحظه دليلها. و قد عرفت أن الدليل على هذه الإباحه انما هو الإجماع. و الإجماع دليل لى فلا يؤخذ منه الا بالمقدار المتيقن.

و لكن الذى يسهل الخطب: أن الإجماع- بل السيره أيضا- قائم على جواز

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٦٨

التصرف فى المأخوذ بالمعاطاه- و إن كان التعاطى من طرف واحد- و لذا نرى بالعيان، و نشاهد بالوجدان أن الناس على اختلاف طبقاتهم و تشتت أصنافهم يتعاملون فيما بينهم بالمعامله المعاطاتيه فى الأشياء الحقيقه و الخطيره. و لم نر و لم نسمع- الى الان- أن يتوقف أحد فى جواز التصرف فى المأخوذ بالمعاطاه، حتى مع تحقق التعاطى من طرف واحد مع أن المغروس فى أذهان القدماء، و المشهور فيما بينهم أن أغلب المعاملات المعاطاتيه إنما تنعقد بالتعاطى من طرف واحد و يكون الإعطاء من ناحيه الآخذ و فاء بالتزامه، لا قبولا للإيجاب المتقدم- و قد تقدم ذلك آنفا- نعم لو شك فى دخوله فى معقد الإجماع لانه الحكم بعدم دخوله فيه كما هو واضح.

و قد يتوهم انعقاد البيع المعاطاتى بمجرد وصول المثلن إلى المشتري و وصول الثمن إلى البائع بأى نحو اتفق و ان لم يصدق عليه الإعطاء فضلا عن التعاطى.

و الوجه فى ذلك ما أسلفناه سابقا من أن عنوان المعاطاه لم يرد فى آيه، و لا فى روايه، و لا فى معقد إجماع لكى ندور مدار هذا العنوان و نجعله موردا للنقض و

الإبرام و مركزا للنفي و الإثبات. بل انما عبر بها عن المعامله الخاصه المتعارفه بين الناس.

و اذن فيكون المدار في ذلك هو الصدق العرفي و عليه فأى فعل كان قابلا لابرآز ما في النفس من اعتبار الملكيه صدق عليه عنوان المعامله المعاطاتيه و تشمله العمومات الداله على صحه البيع و لزومه سواء أ كان ذلك الفعل تعاطيا من الطرفين أم من طرف واحد أم لم يكن هنا تعاط أصلا، بل كان مجرد وصول الثمن إلى البائع و وصول المثلن إلى المشتري بأى نحو اتفق.

و قد مثل المصنف لذلك بأمر:

١- أن يرتوى الظامى من قربه السقاء مع غيبته و يجعل عوضه فى المكان المعدله مع علمه بأن السقاء راض بذلك.

٢- أن يلتقط شخص شيئا حقيرا من مخازن الخضارين أو البقالين أو العطارين

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٦٩

مع غيبتهن عن دكاكينهن، و يجعل عوض ما يأخذه فى صندوقهن، مع العلم أو الاطمئنان العادى برضا المالك بذلك.

٣- أن يرد أحد الحمام و لا يجد فيه صاحبه، و يغتسل فيه، و يضع أجرته فى المكان المعد لها مع علم الوارد بأن الحمامى راض بذلك.

و لكن الظاهر: أن الأمثله المزبوره كلها غريبه عن مقصود المتوهم: أعنى به تحقق المعاطاه بمجرد أخذ المثلن و وضع الثمن مكانه- بل تلك الأمثله إما من صغريات الأقسام الماضيه، أو أنها خارجه عن حدود المعاطاه بالكليه:

أما المثل الأول فلأن شرب الماء يختلف حسب اختلاف الأشخاص و الحالات إذ قد يكون المشرف على الماء من الأشخاص الظمأ شديد الظمآن، و قد يكون عطشانا عاديا. أما الأول فلا يرتوى إلا بشرب مقدار كثير من الماء و أما الثانى فيصير ريانا بشرب المقدار اليسير منه. و

من الواضح أن هذا الاختلاف الفاحش يوجب غرريه البيع و إذن فلا محيص الا عن جعل أشباه ذلك من قبيل الإباحه بالعوض. والدليل على صحه هذه الإباحه هو السيره القطعيه، لأنها قائمه على ذلك فى الأشياء الحقيه و الأمتعه الزهیده. بل يمكن أن يكون المثال المذكور من قبيل المعاوضه الخاصه التمليكيه. فتكون مشموله لآيه التجاره عن تراض. نهايه الأمر أنها غرريه و من الواضح أن دليل نفى الغرر و هو النبوى [١] مختص بالبيع، فلا يجرى فى غيره.

و أما المثال الثانى فهو من مصاديق البيع المعاطاتى المتعارف غايه الأمر أن إيجابه ليس بمباشره المالك، بل انما هو بمباشره وكيله. و ذلك لان الخضار و البقال و العطار و أمثالهم من سائر أصناف التجار انما يوكلون الأشخاص الواردين على دكاكينهم فى بيع أمتعتهم بالقيمه المتعارفه و وضع أثمانها فى الموضع المعد للنقود كما أنهم يوكلون غالباً

[١] عن أبى هريره أن رسول الله (ص) نهى عن بيع الغرر سنن البيهقى ج ٥ ص ٣٤٢.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٧٠

الأشخاص المعينين فى ذلك و عليه فكل من يأخذ متاعاً من دكاكين هؤلاء الكاسبين فهو ينشئ البيع بأخذه هذا من قبل المالك، و يقبله من نفسه بوضع ثمن ذلك المتاع فى المكان المعدله. و اذن فيتحقق البيع المعاطاتى هنا بالتعاطى من الطرفين- الذى هو المقدار المتيقن من مورد المعاطاه- و يكون ذلك نظير قول القائل: أعتق عبدك عنى. و على الجملة: إنه لا بأس بالالتزام بكون هذا المثال من البيوع التوكليه، كسائر البيوع الصادره من أولياء الملاك و وكلائهم.

و قد ناقش فى ذلك شيخنا الأستاذ، و إليك نص مقرره: (لا يمكن تصحيحه بكونه و كيلاً من الطرفين

فى تبديل أحد طرفى الإضافة بمثله، لوضوح عدم توكيل المالك شخصا معينا). و الجواب عن ذلك:

أن تعيين الوكيل إنما يعتبر فى الوكالات الشخصيه دون الوكالات النوعيه فلو قال أحد إنى وكلت شخصا من أهل النجف المحترم فى بيع متاعى أو إيجار دارى لكان عقد الوكاله باطلا جزما. و إذا قال: إن علماء النجف وكلائى فى بيع كتبى، أو تعمير مدرستى. أو بنائه المساجد من خالص مالى كان ذلك صحيحا قطعا بديهه أن تعيين عنوان كلى فى التوكيل الذى ينطبق على أشخاص معينين كتوكيل شخص معين، لا انه كتوكيل شخص غير معلوم.

و اما المثال الثالث فهو أيضا غريب عن البيع المعاطاتى، بل هو بعيد عن الإجاره المعاطاتيه أيضا:

اما بعده عن البيع المعاطاتى فلأن الماء الذى يستعمله الوارد على الحمام غير معلوم المقدار. و إذن فلا يصح بيعه لكونه غريبا. و أما بعده عن الإجاره المعاطاتيه فلانه يشترط فى الإجاره إمكان الانتفاع من العين المستأجره مع بقاء عينها. و من الواضح ان الماء المستعمل فى الحمام لا تبقى عينه بعد الاستعمال. و عليه فلا يصح وقوع الإجاره عليه. قيل:

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٧١

إن العين المستأجره انما هى نفس الحمام و المياه المستعمله فيه تعد منفعه له. و إذن فيكون مورد المثال الثالث من موارد الإجاره المعاطاتيه. و الجواب عن ذلك:

أن من أركان الإجاره انما هو تعيين المده فيها فإذا انتفى ذلك بطلت الإجاره من أصلها. و من البديهى أن المغتسلين فى الحمامات يختلفون بحسب الحالات، فإنه يتوقف فيها بعضهم ساعه و يلبث فيها آخر ساعتين و هكذا. و مع ذلك لا يمكن الالتزام بكون ما نحن فيه من قبيل الإجاره المعاطاتيه.

و على هذا الضوء فالمثال

الثالث أيضا من قبيل الإباحه بالعوض، أو من قبيل المعاوضه الخاصه التمليكيه كما جعلنا المثال الأول أيضا من هذا القبيل. و المتحصل من جميع ما ذكرناه انا لم نتصور من تلك الأمثله قسما آخر للمعاطاه غير الاقسام الماضيه.

نعم يمكن تصوير قسم آخر لها: و هو أن يكون مال كل من الجانبين عند الجانب الآخر إما بعنوان الوديعة أو بالغصب، أو بإطاره الريح أو بغير ذلك. ثم قصد كل منهما كون ما بيده عوضا عما فى يد صاحبه. و حيثئذ فلا يبعد صدق مفهوم البيع على ذلك، لأننا ذكرنا مرارا أن البيع هو الاعتبار النفسانى المبرز بمبرز خارجى. و من الظاهر أنه لم ترد آيه و لا روايه، و لا انعقد إجماع على اختصاص ذلك المبرز بشىء خاص و لا أن عنوان المعاطاه قد ورد فى دليل لكى يؤخذ به و يحكم بعدم صدقه على ما نحن فيه و عليه فإبقاء كل من الجانبين ماله عند الجانب الآخر مبرز خارجى لاعتبار الملكيه.

نعم إذا قلنا بأن المعاطاه المقصود بها الملك لا تفيد إلا الإباحه الشرعيه لم يجز التصرف لكل من الجانبين فيما عنده من المال، بديهه أن هذه الإباحه إنما ثبتت بالإجماع، و هو دليل لبي فلا يشمل هذا القسم من المعاطاه.

ثم إن للمصنف هنا كلاما لم نحققه الى الآن، و إليك لفظه:

(ثم إنه لو قلنا بأن اللفظ الغير المعبر فى العقد كالفعل فى انعقاد المعاطاه أمكن خلو المعاطاه من الإعطاء و الإيصال رأسا فيتقاولان على مبادله شىء بشىء من غير إيصال، و لا يبعد صحته مع

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٧٢

صدق البيع عليه بناء على الملك و اما بناء على القول بالإباحه فالإشكال المتقدم هنا

و الوجه فى كون الاشكال المتقدم هنا آكد هو العلم بعدم قيام السيره هنا على اباحه التصرف دون الصوره السابقه و هى أن يكون التعاطى من طرف واحد.

أقول: إن كان غرضه من اللفظ المزبور الصيغه الخاصه الفاقداه لبعض شرائطها فلا يترتب عليه أثر بوجه، بل شأنها شأن تسميه الأجره للبذر و البقر فى عقد المزارعه.

و عليه فلا- وجه صحيح للمصنف أن يلتزم بحصول النقل و الانتقال بذلك اللفظ- بناء على أن المعاطاه تفيد الملكيه- و أن يناقش فى جواز التصرف فى العوضين على القول بأنها تفيد الإباحه.

و ان كان غرضه من ذلك أن اللفظ إذا كان فاقدًا لبعض شرائط الصيغه- فى مقام الإنشاء- كان ذلك مقاوله و من الواضح أن المقاوله تكشف عن اعتبار الملكيه، كما أن صيغه بعت تكشف عن ذلك. و إذن فتشمله العمومات الداله على صحه البيع، إن كان مراده من اللفظ هو هذا فيتوجه عليه أن المبرز بالمقاوله إنما هو التبانى على البيع و المبرز بصيغه بعت و نحوها إنما هو نفس البيع. و من الواضح أن أحدهما يباين الآخر. و إذن فلا يعقل ان يجعل احد المتباينين مصداقا لصاحبه، و لا ان إبراز البناء على البيع يستلزم إبراز ما عليه البناء، و هو اعتبار الملكيه.

تمييز البائع عن المشتري فى البيع المعاطاتى

الأمر الثالث: أنه بما ذا يتميز البائع عن المشتري فى البيع المعاطاتى؟ لا شبهه فى أن الغرض من هذا الأمر ليس هو تمييز مفهوم البائع عن مفهوم المشتري، لأنهما من الأمور الواضحه التى لا يحتاج الى البيان، ضروره أن من أنشأ البيع يسمى بائعا، و من يقبل ذلك يسمى مشتريا. و لا أن الغرض من ذلك هو تمييز أحدهما عن الآخر فى

مصباح الفقاهه (المكاسب)،

موارد الشبهات المصادقيه: بأن يوجد بيع معاطاتي في الخارج و لم يميز فيه البائع عن المشتري من جهة الأمور الخارجيه، بديهه أن ذلك راجع الى باب المرافعات، و لا صلح له بالمقام. بل الغرض الأقصى من عقد هذا الأمر إنما هو التعرض لمفهومي البائع و المشتري سعه و ضيقا لكي يتوضح مقدار صدقهما. و قد سمي المصنف أشباه ذلك في أول كتاب الطهاره بالشبهه في الصدق، و مرجعه في الحقيقه إلى الشبهه المفهوميه و لذا أن الأصحاب لم يجعلوها قسما آخر وراء الشك في أصل المفهوم.

و إذا عرفت ذلك فاعلم أنه إذا كان أحد العوضين نقدا و العوض الآخر عرضا فالذي يعطى العرض يسمى بائعا، و الذي يعطى النقد يسمى مشتريا لقيام سيره العقلاء و ديدنهم على ذلك. و إذا كان كلا العوضين نقدا، أو كان كلاهما متاعا و لكن كان نظر أحد المتعاملين من المبادله إلى حفظ ماليه ماله في ضمن أي متاع كان مع كون غرضه في ذلك هو تحصيل الربح و المنفعه- كأهل التجاره و الكسب- و كان نظر الآخر الى رفع حاجته و كشف نوائبه و كرباتة فقط فإن الأول يسمى بائعا و الثاني يسمى مشتريا و على هذا فيكون الملحوظ فيما يعطيه المشتري هو الماليه الخالصه لكي يكون ذلك قائما مقام النقود، و يعنون بعنوان الثمنيه و مثال ذلك: أن يعطى أحد مقدارا من الحنطه ليأخذ لحما و كان غرضه من إعطاء الحنطه أنها تساوى درهما فان هذا يسمى مشتريا، و باذل اللحم يسمى بائعا. و إذا انعكس الأمر انعكس الصدق أيضا.

و ان كان كلا العوضين عرضا، أو نقدا- من غير سبق مقاوله تدل على كون أحدهما

بائعا و الآخر مشتريا و كان الغرض لكل من المتعاملين هو تحصيل الربح و المنافع مع حفظ ماليه ماله فى ضمن أى متاع كان، أو كان نظر كليهما الى رفع الاحتياج و دفع الضروره فقط- كتبديل عباة بعباءه أو كتاب بكتاب- إن كان كذلك فذكر المصنف فيه وجوها أربعة:

١- أن يكون ذلك بيعا و شراء بالنسبه الى كل من المتبايعين، لأن البيع

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٧٤

مبادله مال بمال، كما فى المصباح. و الاشترء ترك شىء و التمسك بغيره كما فى القاموس و لا شبهه فى تحقق هذين العنوانين بفعل كل واحد من المتعاطيين. و عليه فلو حلف أى منهما على عدم الاشترء حث بذلك. نعم لا يترتب عليهما أحكام البائع، و لا- أحكام المشتري، لانصرافهما- فى أدله تلك الأحكام- الى من كان بائعا محضا، أو مشتريا محضا فلا تثبت تلك الأحكام لمن كان- فى معامله واحده- مصداقا لهما باعتبارين.

و لكن يتوجه عليه: ان عنوان البائع و عنوان المشتري بالمعنى المزبور العام كما يصدق على كل منهما فى المقام، كذلك يصدق على كل من المتبايعين فى كل بيع، حتى فيما إذا كان أحد العوضين نقدا و العوض الآخر عرضا، و لازم ذلك أن لا يختص أحد المتبايعين فى البيوع المتعارفه بكونه بائعا، و ثانيهما بكونه مشتريا، و هذا بديهى البطلان.

٢- أن يكون ذلك بيعا بالنسبه الى من يعطى متاعه أو لا، لصدق الموجب عليه، و شراء بالنسبه إلى الآخذ، لكونه قابلا.

و يتوجه عليه: أن هذا الوجه و إن كان صحيحا فى الجملة الا أنه لا يتم فى جميع الموارد، بديهى أنه لا شبهه فى جواز تقديم القبول على الإيجاب فى البيوع اللفظيه. و

عليه فيمكن أن يقصد المعطى أولاً- في البيع المعاطاتي- قبول الإيجاب المتأخر. و إذن فلا دليل على الحكم بكون البازل أولاً بائعاً، و كون البازل ثانياً مشترياً على وجه الإطلاق.

٣- أن يكون ذلك صلحاً معاطاتياً، لأن المصالحة بمعنى التسالم، و من الواضح أن كل واحد من المتعاطيين يتسالم على تبادل ماله بمال صاحبه و من هنا حملوا الرواية الواردة في قول أحد الشريكين لصاحبه لك ما عندك و لى ما عندى على الصلح «١».

و لكن يرد عليه: أنه إن كان المراد من الصلح ما هو مصداق لمفهوم التسالم بالحمل الشائع فهو حسن، لأن مفهوم التسالم أمر واسع يشمل جميع العقود حتى النكاح، الا

(١) قد تقدمت هذه الرواية في ص ١٥٦.

مصباح الفقاهة (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٧٥

أن المنشأ في كل عقد بدء غير ما هو المنشأ في الصلح، بديهه أن كل معاملة و إن كانت لا تصدر الا عن تسالم من الطرفين على تلك المعاملة لكنه غير عقد الصلح الذي يكون المنشأ فيه نفس عنوان الصلح. فكم فرق بين إنشاء الصلح و بين إنشاء معاملة وقع التسالم عليها من الطرفين. نعم ان نتيجة إنشاء الصلح بعقده قد تتحد مع نتيجة بعض العقود الأخر.

و إن كان المراد من الصلح ما هو إنشاء لمفهوم المصالحة التي تتميز عن بقيه العقود فهو واضح البطلان، ضروره أن التعاطى المذكور بعيد عن مفهوم الصلح و حقيقته.

و أما الرواية المزبوره فلا وجه لحملها على الصلح بل هي تناسب الهبه المعوضه. و هذا واضح لا ريب فيه.

٤- ان يكون ذلك معاوضه مستقلة من غير أن يدخل هذا تحت أحد العناوين المتعارفه. و هذا هو الصحيح عندنا. و تدل على صحته آيه التجاره

عن تراض «١» و لا ريب أن أمثال هذه المعامله كثيره فى العرف.

أقسام المعاطاه بحسب قصد المتعاطيين

اشاره

الأمر الرابع: فى أقسام المعاطاه بحسب قصد المتعاطيين.

و لا ريب فى أن أصل المعاطاه- و هى إعطاء كل من المتعاطيين ماله لصاحبه- يتصور على وجوه.

و يحسن بنا قبل التعرض لحكم تلك الوجوه أن نقدم ما لا يستغنى عنه، و هو بيان الفارق بين هذا الأمر، و بين الأمر الثانى. و حاصله: ان جهه البحث فى الأمر الثانى إنما هى متمحضه فى بيان مورد المعاطاه. و بيان ما هو المبرز الخارجى لما قصده المتعاطيان.

و لذا ذكر المصنف فى طليعه البحث عنه:

(أن المتيقن من مورد المعاطاه حصول التعاطى فعلا من الطرفين).

(١) سوره النساء ٤ الآيه: ٣٣.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٧٦

و جهه البحث فى الأمر الرابع إنما هى بيان ما قصده المتعاطيان، و لذا ذكر المصنف فى مطلع كلامه هنا ان أصل المعاطاه يتصور بحسب قصد المتعاطيين على وجوه شتى و إذن فمرجع البحث فى أحد الأمرين غير ما هو مرجع البحث فى الأمر الآخر، فلا تنافى بينهما و عليه فلا وجه لما أورده شيخنا الأستاذ على المصنف، و إليك نص مقرر بحثه: (أن الإيجاب و القبول يتحقق بدفع العين أولا- من البائع و قبضها من المشتري، و خروج ما يدفعه المشتري ثانيا و يقبضه البائع عن حقيقه المعاوضه، فيلزم أن يكون المعامله حاصله دائما بدفع العين أولا و قبضها، و يكون دفع المشتري دائما خارجا عن حقيقه المعاوضه و على هذا فلا وجه لما التزم به فى الأمر الثانى من ان المتيقن من مورد المعاطاه هو حصول التعاطى فعلا من الطرفين. لان المفروض أن العطاء الثانى لا اثر له، و لا يتحقق

به الا عنوان الوفاء بالمعاطاه).

و وجه عدم المنافاه بين الأمرين: انه لا تنافى بين الالتزام بأن الإيجاب و القبول يحصلان بالإعطاء و القبض أولاً، و ان دفع العين ثانياً خارج عن حقيقه المعاطاه، بل هو وفاء بالعقد، و بين القول بأن المتيقن من مورد المعاطاه هو ما إذا حصل التعاطى من الطرفين، فان العقد و ان تم بالإقباض و القبض أولاً الا ان المتيقن منه قبال العقد اللفظى هو ما تعقبه الإعطاء من الطرف الثانى أيضاً و اذن فلا تنافى بين الأمرين.

و إذا عرفت ما تلوناه عليك

فاعلم انه قسم المصنف المعاطاه - بحسب قصد المتعاطيين - على أربعة أقسام:

١- ان يقصد كل من المتعاطيين تملك ماله بمال الآخر

و عليه فيتم الإيجاب و القبول بدفع العين الاولى و قبضها، و يكون دفع العين الثانى خارجاً عن حقيقه المعاطاه بل يكون ذلك وفاء لما التزم به بإزاء ما تملكه و على هذا فلو مات القابل بعد المطاوعه و قبل دفع العوض لم تبطل المعاطاه، لأنه مات بعد تحققها فى نظام الوجود.

٢- ان يقصد كل من المتعاطيين تملك ماله لآخر بإزاء تملك الآخر ماله إياه

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٧٧

بحيث تكون المعاطاه متقومه بالعطاء من الطرفين مع كون التملك بإزاء التملك و عليه فلو مات الثانى قبل أن يملك ماله للأول لم تتحقق المعاطاه، إذ المفروض أن المقابله بين التملكين، لا الملكين. و لا ريب أن هذا المعنى بعيد عن مفهوم البيع، لما عرفته فى أول الكتاب من أنه يعتبر فى مفهوم البيع ان يكون المبيع من الأعيان، و من الواضح ان نفس التملك من الأفعال، فلا يقع مبيعاً. نعم هو قريب من الهبه المعوضه من ناحيه، و بعيد عنها من ناحيه اخرى: أما قربه منها فمن جهه أن كلا من المالكين خال عن العوض، إذ المفروض أن المقابله قد وقعت بين التملكين، لا بين الملكين، فتكون كالهبه المعوضه، لأجل وقوع التملك بإزاء التملك و أما بعده عنها فمن جهه أن حقيقه الهبه - معوضه كانت أم غيرها - عباره عن العطيه بلا بدل فقوامها بالمجانیه. و أما اعتبار العوض فى الهبه المعوضه فإنما هو على نحو الداعويه و الاشرط، لا على نحو المقابله و المعوضه.

و من الظاهر أن المفروض فى المقام إنما هو وقوع التملك بإزاء التملك، لا على نحو المجان، و بلا بدل. و الاولى أن يجعل هذا القسم من التعاطى إما من قبيل المصالحه على أمر معين، أو من قبيل المعامله المستقله و هذا ظاهر

لا خفاء فيه.

٣- أن يقصد البازل أولاً إباحه ماله للأخذ بإزاء أن يملك الآخذ ماله إياه

فتقع المبادله بين الإباحه و التملك.

٤- أن يقصد كل من المتعاطين إباحه ماله للآخر بإزاء إباحه الآخر ماله إياه

فتقع المقابله بين الاباحتين، أو تكون الإباحه الاولى بداعى الإباحه الثانيه انتهى ملخص كلام المصنف.

ولا يخفى على الفطن العارف: أن الوجوه المتصوره فى المقام و إن كانت كثيره- كما أوضحها- غير واحد من المحشين- و لكن يتضح حكمها من الأقسام المذكوره.

و من هنا أغفل المصنف التعرض لجميع الأقسام المتصوره فى المقام.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٧٨

أما القسم الأول:- أعنى به وقوع المقابله بين المملوكين- فهو المصداق الواضح للبيع المعاطاتى، فيكون مشمولاً للعمومات الداله على صحه البيع و لزومه، و تترتب عليه أحكامه و آثاره. و قد فصلنا ذلك فى الأمر الأول.

و اما القسم الثانى:- أعنى به وقوع المبادله بين التملكين- فلا- نعقل له معنى محصلاً، بديهه أن حقيقه البيع عباره عن إعدام إضافه مالكيه عن كل من العوضين، و إيجاد إضافه أخرى مالكيه فى كل منهما من دون أن يلزم منه تبديل سلطنه المالك بسلطنه اخرى لكى يحتاج ذلك الى وجود سلطنه ثالثه. و هكذا حتى يلزم منه التسلسل. و هذا بخلاف مقابله التملك بالتملك، فإنها تحتاج الى وقوع المقابله بين السلطنتين، و هو يحتاج إلى سلطنه أخرى، و هكذا الى غير النهايه. و اذن فمقابله التملك بالتملك بعيد عن حدود البيع.

و أضف الى ذلك: ان مفهوم البيع انما هو إنشاء تبديل عين بعوض- و قد تقدم ذلك عند البحث عن تعاريف البيع- و من المعلوم ان التملك بنفسه من قبيل الافعال، فلا يقع مبيعاً.

ثم ان من المستحيل نقل التملك الى غيره بدء بإعطاء العين، أو بقبول ملكيتها بل لا بد فى نقل التملك من إنشاء آخر يتضمن ذلك، كقوله ملكتك تملكى العين الفلانيه، أو بأن يشترط

التمليك فى ضمن عقد لازم: بأن باع داره من شخص، و اشترط فى ضمن البيع ان يملكه ماله الفلانى بحيث يكون متعلق الشرط نفس التمليك دون المملوك.

و على الجملة إن الملكيه الشرعيه اعتبار شرعى غير قابل للتمليك، و التمليك العقدى فعل من أفعال العاقد، و هو و إن كان قابلا للتمليك، الا انه غير قابل له بتمليك المال لفظا بمثل ملكت، أو بإعطاء المال فعلا. و قد اتضح لك مما أوضحناه حكم القسم الثالث و القسم الرابع أيضا، و انه لا تتصور الإباحه بإزاء الإباحه، و لا الإباحه بإزاء

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٧٩

التمليك بإعطاء العين و قبضها.

ثم ان المصنف قد ناقش فى القسمين الآخرين - الثالث و الرابع - من ناحيتين: الأولى: ان الإباحه من حيث هى إباحه لا تسوغ التصرفات المتوقفه على الملك، الا على نحو التشريع. الثانيه: ان الإباحه بإزاء التمليك - التى ترجع الى عقد مركب من اباحه و تمليك - خارجه عن المعاوضات المعهوده شرعا و عرفا، و لا شبهه فى أن صدق التجاره على هذه المعاوضه محل تأمل، فضلا عن صدق البيع عليها: و اذن فلا تكون مشموله لآيه التجاره عن تراض، و لا غيرها. ثم أطال الكلام حول ذلك نقضا و إبراما و لكن قد ظهر لك مما أسلفناه انه لا موضوع لهاتين المناقشتين أصلا و رأسا الا انه لا بأس بالتعرض لهما تأسيا للمصنف (ره).

فنقول: اما المناقشه الأولى فحاصل ما ذكره فيها: ان المالك و ان كان له ان يبيع التصرف فى أمواله لشخص آخر الا انه لا ينفذ إذنه إلا فى التصرفات المشروعه مع قطع النظر عن اذن المالك، بديهه ان اذن المالك ليس مشرعا لكى يوجب جواز

التصرف فى ماله للمجاز له على وجه الإطلاق. و عليه فلا- يجوز للمالك ان يأذن لغيره فى بيع ماله لنفسه، لأنه لا بيع إلا فى ملك. بل يستحيل عقلا صدق مفهوم البيع عليه لان مفهومه مبادله مال بمال، و من الواضح انه لا يتحقق هذا المفهوم الا برفع الإضافه المالكيه عن احد العوضين و وضعها على العوض الآخر. و عليه فإذا لم يدخل الثمن فى فى ملك من خرج المثلث عنه كان ذلك خارجا عن مفهوم البيع قطعا. و لا يعقل صدق مفهوم البيع على ما هو خارج عنه.

نعم

لا بأس بالإذن فى التصرفات المتوقفه على الملك بوجوه شتى:

١- ان يكون غرض المبيع من قوله: أبحث لك ان تبيع مالى لنفسك توكيل المباح له فى نقل ماله- المبيع- الى نفسه- المباح له-

ثم بيع ذلك المال لنفسه- المباح له- أو ان المبيع يوكل المباح له فى بيع ماله، ثم نقل ثمنه الى نفسه- المباح له

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٨٠

أو يقصد المبيع تمليك ماله للمباح له بقوله: أبحث لك مالى إلخ بحيث تكون الإباحه بمنزله إنشاء الهبه، و يكون بيع المباح له بمنزله القبول. و عليه فيكون ذلك نظير قول القائل: أعتق عبدك عنى بكذا، حيث إن القول المزبور استدعاء لتمليك المولى عبده لذلك الرجل، و إعتاق المولى عبده جواب للاستدعاء المزبور فيتحقق هنا بيع ضمنى.

و عليه فيكون العبد ملكا للمستدعى أنا ما، ثم يعتق عن قبله.

و فيه أن ما نحن فيه بعيد عن هذا الوجه بجميع شقوقه، إذ ليس المقصود هنا اذن المالك للمباح له فى نقل المال الى نفسه أولا، و لا- فى نقل الثمن اليه ثانيا، و لا أن المالك قصد التمليك بقوله: أبحث لك إلخ، و لا أن المخاطب قصد التملك عند البيع، لكى يتحقق هنا تمليك ضمنى مقصود للمتكلم و المخاطب بالدلاله الاقتضائيه. كما كان كذلك فى قضيه أعتق عبدك

٢- أن يدل دليل خاص على كون مال المبيح ملكا للمباح له بمجرد الإباحه

فيستكشف من ذلك الدليل ان البيع الذى أوقعه المباح له قد وقع فى ملكه، أو قام دليل خاص على صيروره الثمن ملكا للمباح له، فإنه يستكشف من ذلك الدليل دخول الثمن فى ملك المبيح آنا ما- لكى لا يستحيل صدق مفهوم البيع عليه- ثم انتقاله من ملك المبيح الى ملك المباح له. و عليه فيكون ما نحن فيه بمنزله شراء العمودين، فإنهما يدخلان فى ملك المشتري آنا ما، ثم ينعقدان عليه جمعا بين ما دل على أنه لا عتق إلا فى ملك، و بين ما دل على أن الإنسان لا يملك عموديه.

و هذا الوجه أيضا لا يجرى فى المقام، إذ لم يدلنا دليل خاص على صحة هذه الإباحه العامه. و أما دليل السلطنه فلا تراحم الأدله الداله على توقف بعض التصرفات على الملك- كالعتق و البيع و الوطى و نحوها- بل هى حاكمه على دليل السلطنه.

و السر فى ذلك: أن دليل السلطنه قد أثبت السلطنه على الأموال، دون الاحكام، فيكون ناظرا الى نفوذ سلطنه المالك فى التصرفات التى ثبت جوازها- فى

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٨١

الشريعه المقدسه- مع قطع النظر عن دليل السلطنه. و من هنا اتضح لك الفارق بين ما نحن فيه، و بين شراء العمودين.

٣- ما أشار إليه فى آخر كلامه، و هو أن يكون ما نحن فيه من قبيل رجوع الواهب عن هبته لكى يقع البيع فى ملك الواهب.

فكما أن بيع الواهب يقتضى دخول العين الموهوبه فى ملكه، كذلك أن تصرف المباح له تصرفا يتوقف على الملك يقتضى دخول المال المباح فى ملكه.

و هذا الوجه أيضا غريب عما نحن فيه إذ لم يثبت جواز مثل هذا التصرف لكى تكشف صحته عن الملكيه آنا ما ملكيه تحقيقيه قبل تحقق ذلك التصرف. انتهى ملخص كلام المصنف.

أقول

يقع الكلام فى التصرفات المتوقفه على الملك فى ناحيتين:

الناحيه الاولى: أنه هل تشرع هذه التصرفات لغير المالك.

لا ريب فى أنها قد تكون تكوينيه، و قد تكون اعتباريه: أما التصرفات التكوينييه فلا تجوز لغير المالك و ان كان صدورها عنه بعنوان النيابه عن المالك.

و بيان ذلك: أنه إذا دل دليل بالخصوص على جواز تلك التصرفات التكوينييه لغير المالك أخذ به- كوطى الجاريه المملوكه

الثابت جوازه بالتحليل- و إن لم يدل دليل خاص على ذلك فلا يمكن إثباته بدليل السلطنة، لأنه ناظر الى جواز التصرفات التي هي مشروعته للمالك مع قطع النظر عن دليل السلطنة و أن هذا الدليل يثبت عدم كون المالك ممنوعا عن تلك التصرفات. و أما التصرفات التي نشك في مشروعيتها، أو نعلم بعدم مشروعيتها فلا تكون مشمولة لدليل السلطنة، لعدم كونه مشرعا. و على هذا فلو أذن المالك لأحد في التصرف في ماله تصرفا متوقفا على الملك لم يمكن إثبات مشروعيته بدليل السلطنة هذا كله في التصرفات التكوينية.

أما التصرفات الاعتبارية فلا تتوقف صحتها على الملك، بل لا تتوقف صحتها

مصباح الفقاهة (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٨٢

على اذن المالك و توكيله، لما سيأتى من الحكم بصحة العقود الفضولية التي لحقتها اجازة المالك.

نعم ربما يتوهم قيام الإجماع على بطلان العتاق الصادر من غير المالك، سواء أ كان ذلك باذن المالك، أم كان فضوليا، ضروره أن اذن المالك لا يؤثر في مشروعيه التصرفات المتوقفه على

المالك، و انما يؤثر اذنه في رفع الحرمة التكليفية فقط. و إذن فمنزله العتاق منزله الطلاق. فكما أن الطلاق لا يصح من غير الزوج، كذلك ان العتاق لا يصح من غير المالك، الا أن يعد فعل غير المالك فعلا للمالك، كالوكيل.

و لكن هذا التوهم فاسد، بديهه أنه ليس في المقام إجماع تعبدى، بل من المحتمل القريب ان يكون مستند المجمعين ما دل على عدم نفوذ العتق إلا في ملك، و سيأتى عدم ارتباطه بمقصود المستدل و اذن فلا محذور في صحة العتق من غير المالك. و هذا لا يقاس بالطلاق، لدلاله الدليل على انه لا يصح من غير الزوج، بخلاف العتاق، فإنه لم يدل دليل على عدم صحته من غير المالك. قيل:

انه لا يصح العتاق من غير المالك، لا من جهة الإجماع كما توهم، بل من جهة ما دل على انه لا عتق إلا في ملك «١» و الجواب عن ذلك:

ان سبيل ذلك سبيل ما دل على انه لا يبيع إلا في ملك و المراد بهما أحد الأمرين:

الأول: اعتبار الملك الفعلى في صحة البيع و العتق، فلا يصح بيع أو عتق ما يملكه بعد ذلك الثانى: اعتبار الانتساب الى المالك فى نفوذ البيع و العتق، فلا ينفذ على المالك بيع الأجنبى، و على كلا التقديرين فالرواية لا تنافى صحة البيع الفضولى، و لا صحة العتق الصادر من غير المالك مستندا إلى اذن المالك و المتحصل من جميع ما بيناه هو صحة العتاق باذن المالك

الناحية الثانية: أنه إذا قلنا بجواز التصرفات المتوقفه على الملك لغير المالك فهل ترجع نتيجتها الى المتصرف، أم يرجع ذلك الى المالك؟

(١) راجع الوافى ج ٦ ص ٨٣.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٨٣

لا ريب فى ان التصرفات التكوينية خارجه عن مورد بحثنا، إذ لا يشك احد من العقلاء فى ان

نتيجه أى فعل يصدر من أى فاعل ترجع الى فاعل هذا الفعل، لا الى غيره، بديهه انه لا معنى لأن يشرب أحد ماء فيرتوى غيره، أو يأكل أحد طعاما فيشبع الآخر، أو ينام واحد فيستريح صاحبه، أو يشتغل احد بالعلوم فيكون غيره عالما. و هكذا سائر الأفعال التكوينية.

و اما التصرفات الاعتباريه- كالبيع و نحوه- فترجع نتيجتها الى المالك لا الى غيره، لما عرفته مرارا من ان حقيقه البيع تبديل عين بعوض فى جهه الإضافه، و مقتضى ذلك هو انتقال المثلث من ملك مالكة الى ملك مالك الثمن و بالعكس: بأن يفك البائع إضافته القائمه بالمتاع و يجعلها قائمه بالثمن، و يفك المشتري إضافته القائمه بالثمن، و يجعلها قائمه بالمتاع.

و مثال ذلك: أنه إذا باع زيد طعامه من بكر بدينار صار الدينار ملكا لزيد، و لو صار ذلك الدينار ملكا لخالد لما صدق عليه مفهوم البيع بوجه. و اذن فيستحيل ان ترجع نتيجه البيع الى غير المالك. و من هنا اتضح لك ان قول القائل: (بع مالى لنفسك) إن رجع الى ما ذكره المصنف من الوجوه الثالثه المتقدمه فلا بأس به و الا فلا مناص عن الحكم بكونه من الاغلاط.

و قد تجلى لك مما أوضحناه حكم سائر العقود و المعاوزات التملكيه. و أيضا ظهر لك مما ذكرناه حكم شراء العمودين، كما ظهر لك من ذلك وجه الالتزام فيه بالملكه الآنيه التحقيقيه. و وجه الظهور: أنه قد ورد فى الشريعه المقدسه أن الإنسان لا يملك عموديه (١) و ورد فيها أيضا انه يجوز للابن أن يشتري عموديه. و قد عرفت قريبا: انه يستحيل صدق مفهوم البيع على التبديل الساذج من غير أن يكون التبديل فى

جهه الإضافة و من الواضح ان الجمع بين هذه الأمور يقتضى الالتزام بدخول العمودين فى ملك الابن آنا ما، ثم اعتاقهما عليه من غير ان يكون لهذه الملكيه دوام و ثبات. بل حصولها مقدمه لزوالها. و اذن فالالتزام بهذه الملكيه يقتضى تخصيص ما دل على ان الإنسان لا- يملك عموديه، و لا يمكن الالتزام بتخصيص ما ذكرناه- و هو انه لا يمكن صدق مفهوم البيع على ضده- بديهه ان الاحكام العقلية غير قابله للتخصيص. و هذا واضح لا ريب فيه.

و قد ظهر لك من مطاوى ما ذكرناه ان الإنسان يملك عموديه آنا ما ملكيه تحقيقه لا ملكيه تقديرية فرضيه على ما اشتهر فى ألسنه المحصلين، لعدم ترتب الأثر على الملكيه التقديرية بوجه. و على هذا فلا وجه للمصنف ان يفرق بين شراء العمودين. و بين بيع الواهب عبده الموهوب أو عتقه حيث التزم بالملكيه الآنيه التقديرية فى الأول و بالملكيه التحقيقه فى الثانى مع أنهما من واد واحد.

و قد اتضح لك أيضا مما بيناه ان المراد من الجمع بين الأدله- الذى يوجب الالتزام بالملكيه الآنيه التحقيقه- إنما هو الجمع بين الدليل العقلى-: اعنى استحاله صدق مفهوم البيع على ضده- و بين ما دل على جواز شراء العمودين، و بين ما دل على ان الإنسان لا- يملك عموديه، و ليس المراد من الجمع بين الأدله الجمع بين ما دل على انه لا عتق إلا فى ملك و بين ما دل على جواز شراء العمودين، و بين ما دل على ان الابن لا يملك عموديه، ضروره انه لو كان المانع عن شراء العمودين هو نفى جواز العتق

إلا في ملك لا يمكن تخصيصه بما دل على جواز شرائهما و انعاقهما من دون ان يترتب عليه محذور لعدم استحاله العتاق في غير الملك. و هذا بخلاف ما كان المانع هو الدليل العقلي، فإنه غير قابل للتخصيص هذا كله في البيع.

و اما العتاق فهل يمكن ان ترجع نتيجه الى غير المالك أم لا بد و ان ترجع الى المالك فقط؟

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٨٥

الظاهر أنه لا ريب في صحة العتق عن غير المالك، إذ لم يرد في آيه و لا في روايه و لا في معقد إجماع عدم جواز ذلك و لم يعم دليل عقلي أيضا على استحالته. بل لو التزمنا- في الناحية الأولى باشتراط صدور العتق من المالك لما دل على نفي جواز العتق إلا- في ملك، فان هذا لا- يكون وجهها للالتزام بعدم الجواز هنا، إذ المفروض أن المتصدى للعتق إنما هو المالك، لانه بنفسه أعتق عبده عن غيره تبرعا.

و نتيجة البحث: أن المالك إذا أعتق أحد ممالিকে عن نفسه أو عن غيره، أو أذن لأحد أن يعتقه عن نفسه أو عن المالك أو عن ثالث كان العتاق نافذا، إذ لا نرى مانعا عقليا و لا مانعا شرعيا عن ذلك. بل يدل على نفوذه و لزومه قوله (تعالى) أَوْفُوا بِالْعُقُودِ، إذ ليس المراد بالعتق في الآيه الكريمة هو العتق المصطلح الذي يحتاج إلى الإيجاب و القبول لكي تخرج الإيقاعات عن حدودها، بل المراد منه العتق المشدد أو مطلق العتق على ما أسلفناه في البحث عن لزوم المعاطاه. و من الظاهر أن العتق بأحد هذين المعنيين يشمل الإيقاعات أيضا.

و قد تبين لك مما تلوناه عليك: أنا لا نحتاج في تصحيح قول الرجل

لصاحبه أعتق عبدك عنى الى ما ذكره الأصوليون من دلالة على التملك دلالة اقتضائية- التي تتوقف عليها صحة الكلام عقلا أو شرعا- ووجه عدم الاحتياج الى ذلك ما ذكرناه قريبا من أن عتق المالك عبده عن غيره بمكان من الإمكان. و عليه فقول القائل لأخيه: أعتق عبدك عنى محمول على استدعاء العتق التبرعى المجانى. هذا كله ما يرجع الى بيان الكبرى الكليه فى حكم التصرف فى مال غيره مع إذن المالك فيه تصرفا تكوينيا أو اعتباريا.

ثم إنه يحسن بنا أن نصرف الكلام الى بيان انطباق تلك الضابطه على بعض الأمثله المعروفه فى الألسنه: و هو قول القائل: أعتق عبدى عن نفسك. و قوله أعتق عبدك عنى:

أما المثال الأول فإن رجع الى توكيل غيره فى تملك العبد بيع و نحوه ثم عتقه

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٨٦

عن نفسه فإنه لا يخالف القواعد الشرعيه. و إن لم يرجع ذلك الى التوكيل، بل أخذنا بظاهره، و هو العتاق المجانى، فإن قلنا بأن العتق لا- يصدر الا من المالك- و ان كانت نتيجه راجعه الى غيره- كان الكلام المذكور لغوا محضا فى نظر الشارع. و إن قلنا بجواز صدور العتق من غير المالك، مع إذن المالك فى ذلك صح الكلام المزبور بظاهره بلا احتياج إلى التأويل.

أما المثال الثانى:- أعنى به أعتق عبدك عنى- فإن رجع الى توكيل المالك فى شراء عبده للمستدعى ثم عتقه عنه فلا محذور فيه بوجه. و إن أخذنا بظاهره و قلنا بجواز العتق عن غيره تبرعا و مجانا- سواء أسبقه الاستدعاء، أم لم يسبقه ذلك- كان المثال المزبور صحيحا بظاهره بلا احتياج إلى التأويل، و الا فيكون لغوا محضا.

ثم إنه بقى هنا أمران، و يهمنى التعرض لهما:

الأمر الأول انه إذا قلنا بجواز العتق عن غيره فهل يجزى ذلك عن العتق الواجب- كالكفار و نحوها- أم لا؟

التحقيق: أنه لو

قلنا بجواز العتق عن شخص آخر لم يجز ذلك عن العتق الواجب لأننا ذكرنا في مبحث التعبدى و التوصلى: أن إطلاق الأوامر المتوجهه إلى المكلفين يقتضى مباشرتهم بامثالها، و من هنا لا تسقط الواجبات العباديه- كالصوم و الصلاه و الحج و نحوها- عن أى مكلف بامثال غيره، و لا يقاس ذلك بالديون المالىه التى يجوز أدائها لكل أحد مجاناً، إذ علم فى الشريعه المقدسه ضروره أنه يجوز لأى شخص أن يؤدى دين أخيه المؤمن تبرعاً، بل هو أمر استحبابى جزماً.

الأمر الثانى: أنه هل يحكم بضمان المعتق عنه للمالك إذا استدعى منه عتاق عبده أم لا؟

لا شبهه فى عدم ضمانه بذلك إذا كان عتق المالك عبده عن غيره تبرعاً و مجاناً.

و إن لم يكن قصد المالك العتق المجانى فإن علم من حال المستدعى التماس العتاق مجاناً فلا شبهه فى عدم الضمان أيضاً، كما هو كذلك فى موارد التسؤل، و الا فيحكم بالضمان.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٨٧

و نظير ذلك قول القائل لأحد احمل هذا المتاع الى محل فلانى، أو احلق رأسى، أو غير ذلك، فان الأمر فى جميع هذه الموارد يضمن عمل المأمور جزماً.

بحث فى جهات

اشاره

قوله: (و عرفت أيضاً: أن الشهيد فى الحواشى لم يجوز إخراج المأخوذ بالمعاطه فى الخمس و الزكاه و ثمن الهدى).

أقول: بقيت هنا جهات من البحث لا بد من التعرض لها:

الجهه الاولى: أنه قد يناقش فى إخراج المأخوذ بالمعاطه فى ثمن الهدى

و لكن لا وجه لهذه المناقشه، لان الهدى قد يشتري بالثمن الكلى، ثم يعطى ذلك من مال المبيح و قد يشتري بالثمن الشخصى، و هو مال المبيح: أما الأول فلا شبهه فى صحته، إذ لا مانع من أداء الدين من مال شخص آخر مع اذنه فى ذلك أما الثانى فلا وجه له أيضاً، إذ لم يدلنا دليل على اعتبار كون الهدى ملكاً لمن يجب عليه.

الجهه الثانيه: أنه هل يجوز إخراج المأخوذ بالمعاطه فى الخمس و الزكاه؟

اشاره

تاره نقول بتعلق الخمس و الزكاه بالعين، كما هو الظاهر. و أخرى نقول بتعلقهما بالذمه، و على كلا التقديرين يقع الكلام فى

الناحية الاولى: أنه هل يجوز لأحد أن يعطى الخمس أو الزكاه المتعلقين بذمه غيره أو ماله؟

الظاهر هو عدم الجواز: أما بناء على تعلقهما بالعين فواضح. أما بناء على تعلقهما بالذمه فلان الأوامر ظاهره في ثبوت المكلف به في ذمه نفس المكلف، و عدم سقوطه عنه بامتثال غيره إياه إلا بدليل خاص. و من الظاهر ان الدليل و ان دل على جواز أداء الدين الثابت في ذمه شخص

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٨٨

آخر الا ان شموله لما يعتبر فيه قصد القربه غير معلوم. و أصاله الإطلاق يندفع بها احتمال سقوطه.

الناحية الثانيه: أنه هل يجوز لمن تعلق الخمس أو الزكاه بماله أو بذمته أن يؤديهما بمال شخص آخر؟

ان قلنا بتعلق الخمس أو الزكاه بالعين لم يجز للمالك ان يعطيها من مال غيره.

نعم يجوز له تبديلها بغيره من ماله فقط لدليل خاص. و ان قلنا بتعلقهما بالذمه إما ابتداء- كما ذهب اليه جمع من الأصحاب- أو قلنا بتعلقهما بالعين بدء، و لكنهما قد انتقلا إلى الذمه بعد إتلافهما فإن الظاهر انه لا شبهه في أدائهما من مال شخص آخر مع الاذن فيه، لا من ناحيه اعتبار قصد القربه في ذلك و لا من ناحيه تعلقهما بالعين:

اما عدم الشبهه في ذلك من الناحيه الاولى فلأن ما يعطى بدل الخمس و الزكاه و ان كان ملكا لغيره، و لكن المتصدى للأداء إنما هو نفس المكلف، فله ان يضيف ذلك الى المولى، و يأتي به امتثالا لأمره تبارك و تعالى.

اما عدم الشبهه في ذلك من الناحيه الثانيه فلأن حق الساده و الفقراء إذا فرضنا تعلقه بالذمه ابتداء أو انه انتقل إلى الذمه بقاء لتلف العين كان لصاحب الذمه ان يطبقه على اى فرد يريد.

خويى، سيد ابو القاسم موسوى، مصباح الفقاهه (المكاسب)، ٧ جلد، ه ق

مصباح الفقاهه (المكاسب)؛ ج ٢، ص: ١٨٨

الجهه الثالثه: انه قد التزم المصنف- على ما هو ظاهر كلامه- بالملكيه التقديرية في ديه الميت.

و لعله من ناحيه الجمع بين ما دل على توقف الإرث على الملك، و بين ما دل على ان ديه الميت للوارث.

و التحقيق: انه ان قلنا بعدم توقف إرث الديه على الملك فلا مجال للالتزام بالملك التقديرى. و ان قلنا بتوقفه على الملك- كما هو مبنى كلام المصنف- فلا مناص عن الالتزام بالملكه التحقيقه، إذ لا يترتب اثر على الملكيه الفرضيه.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٨٩

أقسام الإباحه المعوضه

اشاره

قوله: (و اما الكلام فى صحه الإباحه بالعوض سواء صححنا إباحه التصرفات المتوقفه على الملك، أم خصصنا الإباحه بغيرها).

أقول: محصل كلامه: أن البحث هنا يقع فى ناحيتين:

الاولى: فى صحه الإباحه بالعوض،

و قد نوقش فى ذلك بأنها خارجه عن المعاوضات المتعارفه المعهوده شرعا. على أنه يتأمل فى صدق عنوان التجاره عليها فضلا عن البيع.

نعم يمكن الاستدلال على صحتها بدليل السلطنه، و دليل وجوب الوفاء بالشرط و يمكن ان يكون ذلك نوعا من الصلح، لان الصلح هو التسالم، و من البين أن ما نحن فيه مصداق للتسالم.

و دعوى: أن ذلك لم ينشأ بلفظ الصلح لكى يكون مصدقا له دعوى جزافيه، إذ لم يشترط فى حقيقه المصالحه إنشاؤها بلفظ الصلح. و من هنا حمل الأصحاب ما ورد فى الروايه «١» قول أحد الشريكين لصاحبه: لك ما عندك و لى ما عندى على المصالحه مع أنه لم ينشأ بماده الصلح أو التسالم. و من ذلك أيضا ما ورد «٢» فى مصالحه الزوجين

الناحيه الثانيه: أنه إذا قلنا بكون الإباحه بالعوض معاوضه مستقله فهل يحكم بلزومها مطلقا، أم من طرف المباح له، أم يحكم بجوازها مطلقا وجوه؟.

أقواها أولها، لعموم المؤمنون عند شروطهم، ثم أوسطها، لأن المباح له قد أخرج ماله عن ملكه دون المبيع، فان ماله باق على ملكه، و أنه مسلط عليه.

(١) قد تقدمت هذه الروايه فى ص ١٥٦.

(٢) راجع الوافى ج ١٢ ص ١٤٧.

و التحقيق: أن الإباحه بالعوض خارجه عن حدود الصلح، بداهه أنها مغايره لمفهوم الصلح. و مجرد انطباق مفهوم التسالم عليها لا يجعلها من مصاديق المصالحه.

و الا لزم إرجاع جميع العقود- حتى النكاح- الى الصلح بل الإباحه بالعوض تتصور على وجوه شتى:

١- أن تجعل نفس الإباحه عوضا فى المعامله: بأن يقول أحد لصاحبه: بعتك هذا الكتاب بإزاء أن تبيحنى كتابك الآخر و هذا لا شبهه فى صحته و لزومه للعمومات الداله على صحه العقود و لزومها.

و دعوى: أن الإباحه من قبيل الاعمال و الأفعال، فهى لا تكون عوضا فى العقود المعاوضيه دعوى

جزايفه لأننا ذكرنا فى أول الكتاب: ان عمل الحر و إن لم يكن مبيعا فى البيع، و لكن يصح جعله عوضا فيه. و اذن فلا نعرف وجها صحيحا لما ذكره المصنف من التأمل فى صدق التجاره عن تراض على الإباحه المعوضه.

و أما الاستدلال على صحه ذلك بقوله (ص): المؤمنون عند شروطهم «١» فيرد عليه أولا: أن الشرط فى اللغه بمعنى الربط بين شيئين. و من الواضح أن الشروط الابتدائيه لا يصدق عليها عنوان الشرط. فتكون خارجه عن حدود الروايه.

ثانيا: أنا لو سلمنا شمول الروايه للشروط الابتدائيه. و لكن ليس المراد من الالتزام هو الالتزام الوضعى: بمعنى أن ما التزم به المؤمن لا- يزول بفسخه، بل المراد من ذلك إنما هو الالتزام التكليفى: أى يجب على كل مؤمن الوفاء بشرطه، لانه من علائم إيمانه.

٢- أن تكون الإباحه مشروطه بالتملك: بأن يبيع ماله لزيد على أن يملكه زيد ماله.

٣- أن تكون الإباحه معلقه بالتملك: بأن يبيع ماله لزيد إذا ملكه زيد ماله.

(١) راجع الوافى ج ١٢ ص ٨٠.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٩١

٤- أن يكون التملك عنوانا للموضوع بأن يقول: أبحث مالى هذا لمن يملكنى عشره دنانير.

٥- أن يبيع ماله لزيد بداعى أن يملك زيد ماله إياه.

أما الوجه الثانى فإن كان الشرط فيه من قبيل شرط النتيجة فقبول المباح له ينتقل ماله إلى المبيع. و إن كان ذلك من قبيل شرط الفعل فيجب عليه التملك، لوجوب الوفاء بالشرط.

أما الوجه الثالث فلا شبهه فى أن الإباحه فيه بمنزله الحكم و ما علقته به الإباحه بمنزله الموضوع. و عليه فإذا تحقق الموضوع- بأن ملك المباح له ماله للمبيع- تثبت الإباحه، كترتب وجوب الحج على وجود الاستطاعه الخارجيه. و

من هنا ظهر حكم الوجه الرابع أيضا.

أما الوجه الخامس فهو خارج عن حريم الإباحة المعوضه. إذ الداعي لا يعتبر عوضا، و لا يضر تخلفه في المعاوضات و غيرها.

جريان المعاطاه في جميع العقود و الإيقاعات

أشاره

الأمر الخامس: هل تجرى المعاطاه في غير البيع من العقود و الإيقاعات؟.

تحقيق المقام: أنه إذا قلنا بأن مقتضى القاعده هو انحصار العقود و الإيقاعات بالألفاظ لم تجر المعاطاه إلا في مورد قام دليل خاص- من نص أو إجماع أو سيره- على جريانها فيه، و ذلك لأن المعاطاه حينئذ على خلاف القاعده، فيقتصر في مخالفتها على مورد الدليل.

و إذا قلنا بأن القاعده تقتضى صحه إنشاء العقود و الإيقاعات بكل ما هو صالح لابرز الاعتبار النفساني جرت المعاطاه في جميعها إلا إذا قام دليل خاص على عدم جريانها في فرد خاص، أو قام دليل خاص على انحصار مبرزه بشىء خاص.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٩٢

و لكن الظاهر أنه لم يرد- في آيه و لا في روايه و لا في معقد إجماع- انحصار المبرز في جميع العقود و الإيقاعات بمبرز معين. و عليه فلا- بأس بالالتزام بجريان المعاطاه في جميعها إلا- ما خرج بالدليل. و إذن فيكون ما هو المنشأ بالافعال من المعاملات مشمولاً للعمومات و الإطلاقات الداله على صحه العقود و الإيقاعات و لزومهما.

ثم إنه منع شيخنا الأستاذ عن جريان المعاطاه في النكاح و الوصيه و التدبير و الضمان:

أما الوجه في عدم جريانها في النكاح فلأن الفعل فيه ملازم لضده- و هو الزناء- بل هو مصداق له حقيقه و من البين الذى لا ريب فيه أنه لا يمكن إنشاء شىء من الأمور الإنشائية بضده.

أما الوجه في عدم جريان المعاطاه في الوصيه و التدبير و الضمان فلأنها أمور لا

تنشأ إلا بالقول، ضروره أنه ليس في مواردھا فعل يكون مصداقا لأحد هذه العناوين المذكوره، بدهه أن انتقال الدين من ذمه إلى ذمه- الذى هو معنى الضمان- لا- يمكن أن يتحقق بأى فعل من الأفعال، و كذلك العتق و الملكيه و القيمومه بعد موت الموصى. انتهى ملخص كلامه.

و يتوجه عليه: أن كون الفعل ضدا للنكاح إنما هو من ناحيه أن الشارع قد اعتبر في عقد النكاح مبرزا خاصا- و هو اللفظ- و لا ريب في أن مورد البحث في المقام إنما هو مع قطع النظر عن ذلك. و عليه فالزوجه في نفسها- مع قطع النظر عن اعتبار الشارع فيها مبرزا خاصا- قابله للإنشاء بالفعل. و عليه فيكون الفعل بنفسه مصداقا للنكاح بالحمل الشائع.

و يضاف إلى ذلك: أنا لو سلمنا ما أفاده شيخنا الأستاذ و لكنه مختص بالفعل الخاص، و لا يعم كل فعل من إشاره و نحوها.

فغايه الأمر: أنه لا- تحصل الزوجه في نظر الشارع فيما إذا أنشأت بالفعل، لا أن الفعل لا يكون مصداقا للترويج عرفا و في نظر العقلاء.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٩٣

أما الضمان فلعل وجه المناقشه في عدم حصوله بالمعاطاه أنه نقل المال من ذمه إلى ذمه، فلا يتحقق بالفعل الخارجى.

و لكن يتوجه عليه: أن النقل إنما هو في عالم الاعتبار- كالتملك في البيع و غيره- و الاعتبار أمر قائم بالنفس، و اللفظ أو الفعل مبرز له، و لا مانع من أن يكون الفعل مبرزا لاعتبار الانتقال و إن كان هو الإشاره و نحوها.

أما التدبير و الوصيه فمنشأ المناقشه فيهما إنما هو حصر الإنشاء المعاطاتى بالإعطاء و الأخذ الخارجيين، فإنه لا يعقل إنشاء العناوين المذكوره بذلك، بدهه أنهما أمران استقباليان،

فيستحيل إنشاؤهما بفعل يتحقق قبل الموت.

و عليه فكل ما يوجد في الخارج من الأفعال لا يكون مصداقا للتدبير أو الوصيه.

و الجواب عن ذلك:

أن عنوان المعاطاه لم يرد في دليل خاص لكي يقتصر على تحقق التعاطى من الطرفين حفظا لذلك العنوان، بل إنما التزمنا بمشروعيه المعاملات المعاطاتيه من ناحيه قيام الفعل مقام القول في إبراز الأمور النفسانيه. و على هذا فلا يختص الإنشاء الفعلى بالإعطاء و الأخذ الخارجيين. بل يجرى ذلك في جميع ما هو قابل لابراز الاعتبار النفساني من الإشاره و غيرها، و من هنا يصح طلاق الأخرس بالإشاره المفهمه.

و على الجملة: إن القاعده الأوليه تقتضى جريان المعاطاه في جميع العقود و الإيقاعات. بدهاه أنها ليست إلا الاعترابات النفسانيه المبرزه بمبرز خارجى فعلى أو قولى. فإنه على كل حال يصدق على المنشأ عنوان العقد أو الإيقاع. فيكون مشمولاً للعمومات و الإطلاقات الداله على صحه العقود و الإيقاعات، نعم ثبت اعتبار مطلق اللفظ في إنشاء عقد النكاح، و اعتبار لفظ خاص في إنشاء الطلاق. و عليه فيكون ذلك تخصيصاً للقاعده المذكوره كما لا يخفى.

و قد اتضح لك مما حققناه فساد القول بالتفصيل بين العقود و الإيقاعات.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٩٤

بدعوى أن بعض الأفعال يصدق عليه عنوان المعامله كالأعطاء و الأخذ الخارجيين، فإنه يصدق عليهما عنوان البيع و نحوه. و بعض الأفعال لا يصدق عليه ذلك، كإخراج الرجل زوجته من بيته، فإنه لا يصدق عليه عنوان الطلاق. كما اتضح لك أيضاً: أنه لا احتياج الى تطويل الكلام هنا بالنقض و الإبرام، كما ارتكبه بعض مشايخنا المحققين.

ثم إنه نوقش في جريان المعاطاه- على القول بكونها مفيده للملك- في الهبه، لقيام الإجماع على أن الهبه لا تفيد

الملكيه إلا- بالإيجاب و القبول اللفظيين و عليه فجريان المعاطاه فى الهبه متوقف على القول بإفاده المعاطاه الإباحه، و هذا مخالف لمذهب المحقق الثانى فبناء على مسلكه لا تجرى المعاطاه فى الهبه.

و لكن هذه المناقشه واضحه الاندفاع، بدهاه أنه ليس هنا إجماع آخر غير الإجماع الذى توهم قيامه على اعتبار اللفظ فى إنشاء مطلق العقود و الإيقاعات- كما نبه عليه السيد فى حاشيته- و من الواضح أن هذا الإجماع ليس بتمام.

ثم إنه وقع الخلاف بين الأصحاب رضوان الله عليهم فى جريان المعاطاه فى طائفه من العقود و الإيقاعات:

١- القرض حيث إنه و إن كان مقتضيا، إلا أن تأثيره مشروط بالقبض الخارجى.

و عليه فلو انعقد القرض بمجرد الفعل: أعنى به القبض و الإقباض لزم منه اتحاد المقتضى و الشرط، و هو محال، ضروره أن المقتضى يغير الشرط فى الوجود، و إذا فرضنا اتحادهما لزم منه اجتماع الضدين، و هذا واضح لا ريب فيه.

و أضف الى ذلك: أن رتبه الشرط متأخره عن رتبه المقتضى، فلو فرض اتحادهما لزم منه أن يكون شىء واحد متقدما و متأخرا. و الجواب عن ذلك:

أن الحكم الشرعى إنما يتحقق بجعل الشارع، و يستحيل أن يؤثر فيه موجود خارجى بنحو الاقتضاء أو الاشتراط. و التعبير عن موضوع الحكم بالسبب أو الشرط اصطلاح من العلماء. و واقع الأمر أنه لا سببه و لا شرطيه، بل الحكم قد جعل على

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٩٥

نحو القضييه الحقيقيه على الموضوع المقدر وجوده بخصوصياته المعتمره فيه. فقد اعتبر فى صحه القرض تحقق الإنشاء و حصول القبض، فقد يتعددان وجودا و قد يتحدان. نعم الشرط العقلى- الذى هو عبارته عما تتم به فاعليه الفاعل، أو قابليه القابل- يستحيل اتحاده مع المقتضى، لاستلزامه ما تقدم من المحذور.

و يكشف عما ذكرناه أنه لو تمت المناقشه المذكوره لجرى مثلها فى الهبه و بيع الصرف و السلم، مع أن

وضوح تحققها بالقبض الساذج كالشمس في كبد السماء.

٢- الرهن حيث إن المعاطاه إما تفيد الإباحه المجرده، أو الملكيه الجائزه،

و من بين أن كليهما لا- تلائم الرهان، بداهه أن العين المرهونه وثيقه للمرتهن. و بديهي أن جواز الرهن ينافى الاستيثاق. و الجواب عن ذلك:

أن القول بالإباحه أو الملكيه الجائزه إنما هو من ناحيه توهم الإجماع على أن المعاطاه لا تفيد الملكيه أصلا، أو الملكيه اللازمه من أول الأمر، و إلا- لكانت المعاطاه مشموله للأدله الداله على صحه العقود و الإيقاعات و لزومهما و من الظاهر أن الإجماع دليل لبي، فلا يؤخذ منه الا بالمقدار المتيقن، و هو العقود التي تتصف باللزوم تاره و بالجواز أخرى و اما العقود التي هي لازمه في ذاتها- كالرهن- فهي خارجه عن معقد الإجماع، و لا أقل من الشك في ذلك. فهو كاف في إثبات مقصودنا.

و الذي يدلنا على هذه النكته القيمه: أن كلمات أغلب المجمعين ظاهره، بل صريحه في أن المعاطاه مفيده للإباحه أو الملك الجائزه. و ليس معقد الإجماع في كلماتهم أن ما ليس فيه لفظ من العقود و الإيقاعات فهو غير لازم و إذن فلا- بأس بجريان المعاطاه في الرهن و يكون لازما من أول الأمر إذ لا نظمتن بدخوله في معقد الإجماع المتقدم.

و يضاف إليه: أن ذلك الإجماع ليس بحجه، لعدم العلم بكشفه عن رأى المعصوم عليه السلام. و ما هذا شأنه لا يكون دليلا على إثبات الحكم الشرعي.

٣- الوقف حيث إنه صدقه في سبيل الله، فيكون لازما،

لانه لو كان جائزا

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٩٦

لأمكن رجوعه، و ما كان لله لا يرجع، و عليه فلا تحرى فيه المعاطاه التي هي جائزه في نفسها.

و لكن قد اتضح جوابه مما ذكرناه في الرهن. على أنه لم يثبت كون الوقف من الأمور القريبه و يضاف الى ذلك قيام السيره القطعيه على تحقق الوقف

بالمعاطاه، إذ كثيرا ما يوقفون الأمتعه بالمعاطاه، كالفراش و السراج و الظرف و غيرها.

و قد ظهر مما ذكرناه- من جريان المعاطاه فى الوقف- جريانها فى العتق أيضا.

كما اتضح لك من جميع ما بيناه جريانها فى كل عقد و إيقاع، و أن الإنشاء الفعلى فى جميع ذلك قائم مقام الإنشاء القولى، إلا ما خرج بالدليل، كالطلاق و النكاح.

ملزمات المعاطاه

الأمر السادس: فى ملزمات المعاطاه على كل من القول بالملك و القول بالإباحه.

قد ذكرنا- فى الأمر السابق و غيره- أن الإنشاء الفعلى قائم مقام الإنشاء القولى فى جميع المعاملات، و أن هذا الإنشاء الفعلى يصدق عليه عنوان المعاطاه، و يكون مشمولاً للعمومات و الإطلاقات الداله على صحه العقود و الإيقاعات و لزومهما. و عليه فلا مجال للبحث عن ملزمات المعاطاه. و هذا بين لا ريب فيه.

نعم يحسن بنا البحث عن ذلك تبعاً للمصنف. و قد أسس هو (ره) أصلاً أمام البحث عن ملزمات المعاطاه، و حاصله: أنه بناء على إفاده المعاطاه الملك فالأصل فيها اللزوم، لما أسلفناه من الوجوه الثمانية الداله على لزوم جميع العقود التى منها المعاطاه.

و على هذا فالأصل فى المعاطاه هو اللزوم، أما بناء على القول بالإباحه فمقتضى الأصل فيها هو عدم اللزوم، لأنه يجوز للمبيح أن يرجع عن إباحته، لأن الناس مسلطون على أموالهم

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٩٧

و قد يتوهم: أن الإباحه الثابته قبل رجوع المبيح عن إباحته ثابتة بعد رجوعه أيضاً، إذ الأصل بقاؤها على حالها.

و لكن هذا التوهم فاسد، فان دليل السلطنه حاكم على الأصل المذكور و يضاف الى ذلك: أن الاستصحاب لا يجرى فى الشبهات الحكيمه.

ثم إنك قد عرفت- فى البحث عن لزوم المعاطاه- أن ما نظمه المصنف

من الوجوه الثمانية التي استدلت بها على لزوم المعاطاه لا- يتم إلا- بعضه. وقد تقدم أيضا- في الأمر السابق وغيره- أن دعوى الإجماع على عدم لزوم المعاطاه- لكي يكون ذلك تخصيصا للأدلة الداله على لزوم المعاملات- دعوى جزافيه، لعدم العلم بوجود الإجماع التعبدى على ذلك. و على هذا فلا وجه للبحث عن ملزمات المعاطاه، لأنها لازمه من أصلها. نعم بناء على ثبوت الإجماع على جوازها- كما هو مبنى المصنف- فلا بد من التكلم فى ملزمتها.

ولا- يخفى عليك: أن الإجماع على جواز المعاطاه- على تقدير تماميته- ليس مفاده هو الجواز فى زمان دون زمان حتى يقال: إنه بعد ثبوت الجواز من أول الأمر لا- معنى للرجوع الى العمومات و إنما المرجع حينئذ هو استصحاب حكم المخصص، بل معقد الإجماع هو حصه خاصه من الجواز. و هى حل العقد بتراد العينين، و هذا أمر ثابت غير محدود الى زمان. أما الجواز من دون تراد فهو لم يثبت من أول الأمر.

و المراد من الملزم- هنا- ما لا يتمكن معه المتعاطيان من حل المعاطاه، لانتفاع موضوع الجواز، و هو تراد العينين.

و بذلك يظهر: أنه لا وجه لما أفاده السيد فى حاشيته، و إليك نصه بلفظه:

(لا يخفى أن هذا الأصل إنما ينفع مع قطع النظر عن الإجماع على الجواز فى الجملة، و اشتراط اللزوم بالصيغه، و المفروض فى المقام إنما هو بعد الإجماع المذكور. إذ الكلام فى الملزمات، و الملزم فرع ثبوت الجواز. و معه لا يتم من الوجوه الثمانية إلا استصحاب

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ١٩٨

الملكيه منها، إذ لا يجوز التمسك بالعمومات بعد كون المورد خارجا عنها من أول الأمر).

و على الجملة: إنا إذا

قلنا بإفاده المعاطاه الملكيه فلا شبهه فى أصله اللزوم مع الشك فى ارتفاع الملكيه و بقائها و إذا قلنا بإفادتها الإباحه فقد ذكر المصنف: ان الأصل فيه هو الجواز.

و لكن الظاهر: أن الأصل فيه هو اللزوم و تفصيل ذلك: أنه إذا لم يتحقق فى الخارج ما يحتمل معه اللزوم فلا بأس بما ذكره المصنف من التمسك بدليل السلطنه لإثبات جواز الرجوع لكل من المتعاطيين الى ماله، إذ المفروض أنه لم يتحقق فى الخارج ما يمنع المالك عن أعمال سلطنته فيما أعطاه لصاحبه بعنوان المعامله المعاطاتيه- و ان وقع فى الخارج ما يحتمل معه اللزوم- فلا يجوز التمسك بدليل السلطنه لجواز رجوع المالك الى ماله، لان القدر المتيقن من الإباحه الثابته بالإجماع و السيره ما لم يتحقق فى الخارج ما يحتمل معه اللزوم. و الافتتمسك بالأدله الداله على صحه المعاطاه و لزومها، فيحكم بترتب الملكيه عليها ملكيه لازمه.

و أورد شيخنا الأستاذ على المصنف بأن (ما اختاره هنا ينافى ما ذكره فى الأمر الرابع فى الإباحه بالعرض من أن الأقوى اللزوم، فان مدرك الأقوال الثلاثه جار فى مطلق ما يفيد الإباحه، سواء كان قصد المتعاطيين الإباحه أو التملك مع ترتب الإباحه على فعلهما، فان وجه الجواز مطلقا هو أن العقود التسليطيه دائره مدار الاذن و التسليط.

و وجه اللزوم مطلقا كفايه عموم المؤمنون عند شروطهم لإثبات اللزوم.

و وجه التفصيل أن المباح له أخرج ماله عن ملكه، فلا دليل على إمكان إرجاعه إليه ثانيا دون المبيع، فإنه باق على سلطنته، فإذا كان مختار المصنف اللزوم فكيف يصح قوله: و اما على القول بالإباحه فالأصل عدم اللزوم).

و يرد عليه: أن مورد البحث فى المقام انما هو المعاطاه المقصود بها

فلا وجه للتمسك بقوله (ص): المؤمنون عند شروطهم «١» لان ما التزم به المتعاطيان- و هو الملك- لم يتحقق فى الخارج، و ما حصل فى الخارج- و هو الإباحه الشرعيه- لم يقصده، و لم يلتزم به.

و هذا بخلاف ما أفاده المصنف فى الأمر الرابع، فان كلامه هناك مسوق لبيان المعاطاه المقصود بها الإباحه المعوضه و عليه فيمكن التمسك فيها بدليل وجوب الوفاء بالشرط، و يكون ذلك حاكما على دليل السلطنه.

ثم ذكر المصنف

(أن تلف العوضين ملزم إجماعاً على الظاهر المصرح به فى بعض العبارات: أما على القول بالإباحه فواضح، لان تلفه من مال مالكة، و لم يحصل ما يوجب ضمان كل منهما مال صاحبه. و توهم جريان قاعده الضمان باليد هنا مندفع. بأن هذه اليد قبل تلف العين لم يكن يد ضمان، بل و لا بعده إذا بنى مالك العين الموجوده على إمضاء المعاطاه، و لم يرد الرجوع. إنما الكلام فى الضمان إذا أراد الرجوع، و ليس هذا من مقتضى اليد قطعاً).

و يرد عليه: أن هذا البيان إنما يتم على القول بكون الإباحه المترتبه على المعاطاه- المقصود بها الملك- إباحه مالكيه. و لكن قد ذكرنا مرارا انها إباحه شرعيه و عليه فيجرى هنا ما أفاده المصنف- عند التكلم على كلام بعض الأساطين- من الالتزام بحصول الملكيه آنا ما قبل التلف و انما التزم بذلك هناك من ناحيه الجمع بين الأدله و إذن فاللازم عليه أن يحكم هنا بكون التلف فى ملك المالك الثانى، و كونه ضامنا بالمسمى، بديهه أن الإجماع يقتضى عدم ثبوت الضمان بالمثل أو القيمه، إذ المفروض أن المعاطاه لم تفد إلا الإباحه، و

قاعده ضمان اليد تقتضى كون التلف من ذى اليد. و أصاله بقاء المال فى ملك مالكة الأول يقتضى عدم تحقق الملكية إلا آنا ما قبل التلف. و إذا حصلت الملكية فلا مناص عن الحكم بالضمان بالمسمى و هذا واضح لا ريب فيه.

(١) قد تقدم هذا الخبر فى ص ١٤١.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٢٠٠

قوله: (و اما على القول بالملك).

أقول: حاصل كلامه: أنه لا- شبهه فى ثبوت الفارق بين جواز المعاطاه، و بين جواز البيع الخيارى، ضروره أن متعلق الجواز فى المعاطاه إنما هو العين بحيث إن لكل من المتعاطيين أن يسترد ما أعطاه لصاحبه- نظير الجواز فى الهبه المتعلق برد العين الموهوبه- فإن هذا هو المتيقن من جواز المعاطاه الثابت بالإجماع و لم يثبت جواز المعاطاه على نحو جواز العقد الخيارى لكى نستصحه بعد التلف. و هذا بخلاف متعلق الجواز فى البيع الخيارى فإنه نفس العقد و من هنا قد عرف غير واحد من العلماء الخيار بملك فسخ العقد، و على هذا فلا- موضوع لجواز التراد فى المعاطاه بعد تلف العينين، بخلاف جواز الفسخ فى البيع الخيارى، فإنه باق بعد تلف العينين أيضا، إذ المفروض بقاء متعلقه، و هو العقد.

و يرد عليه: أنه إن كان المراد من التراد هو التراد الخارجى فهو غير مفيد، بديهه أن مجرد رد العين خارجا مع بقائها فى ملك الآخذ بالمعاطاه لا- يترتب عليه أثر و إن كان المراد من التراد هو أن فسخ العقد لا يكون إلا بتراد العين خارجا، أو بعد تحقق التراد فى الخارج فهو متين: و لكنه ليس شيئا آخر وراء تعلق الخيار بنفس العقد، لأن الأدله الداله على لزوم العقود إنما تدل على لزوم

كل عقد و قد قام الإجماع على أن المعاطاه المقصود بها الملك تفيد الإباحه إلى زمان معين، و من الواضح أن الإجماع دليل لبي، فلا يؤخذ منه إلا بالمقدار المتيقن، و هو ما إذا أمكن تراد العينين. و في غير هذه الصوره يتمسك بعموم العام و اذن فلا بد للمصنف أن يعلل لزوم المعاطاه مع تلف العينين بأن المأخوذ بالمعاطاه إنما تلف من ملك المالك الثاني، فلا يجوز للمالك الأول أن يرجع إليه، إذ المتيقن من جواز الرجوع انما هو صوره الفسخ بتراد العينين و هو غير ممكن مع تلفهما.

قوله: (و منه يعلم حكم ما لو تلف احدى العينين أو بعضها على القول بالملك)

أقول: حاصل كلامه: أنه لا شبهه في لزوم العقد مع تلف احدى العينين على القول

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٢٠١

بالملك، لأن جواز المعاطاه إنما يبقى مع إمكان تراد العينين، و المفروض أن إحداهما قد تلفت، و إذن فتصير المعاطاه لازمه.

أما على القول بالإباحه فربما يتوهم أن الأصل هنا عدم اللزوم، لأن الأصل أن سلطنه مالك العين الموجوده باقيه على حالها و لكن هذا التوهم فاسد، إذ الأصل المذكور معارض بأصالة براءه ذمه المالك المزبور عن مثل العين التي تلفت عنده و عن قيمته و عليه فهذه المعارضه معارضه بالعرض، لا معارضه بالذات. و دعوى ثبوت الضمان هنا لقاعده الضمان باليد دعوى جزافيه، ضروره أن اليد هنا ليست بيد ضمان، لا قبل تلف العين و لا بعده.

نعم يمكن أن يقال: إن أصاله بقاء السلطنه حاكمه على أصاله عدم الضمان بالمثل أو قيمه، لأن الشك في الضمان مسبب عن الشك في السلطنه، و من الظاهر أنه لا مجال لجريان الأصل المسببي مع

و أضف الى ذلك: أن مالك العين الموجوده ضامن ببدل العين التالفه جزماً.

و إنما الاختلاف فى أن البديل المضمون هل هو البديل الحقيقى:- أعنى به المثل أو القيمه- أو البديل المسمى:- أعنى به العين الموجوده- و عليه فلا- تجرى هنا أصاله عدم الضمان لكى يتوهم تعارضها بأصاله بقاء السلطنه، بديبه أن أصاله براءه الذمه مخالفه للعلم الإجمالى بالضمان و من البين أن العلم المذكور مانع عن جريان أصاله براءه الذمه: و إذن فتصبح أصاله بقاء السلطنه سليمه عن المعارض.

و يضاف الى ذلك كله: أن عموم دليل السلطنه كما يقتضى تسلط مالك العين الموجوده على ماله: بأن يأخذه من صاحبه. كذلك يقتضى تسلط مالك العين التالفه على ماله: بأن يأخذ بدله الحقيقى- من المثل أو القيمه- من الطرف الآخر. و على هذا فلا يختص دليل السلطنه بطرف واحد، بل يجرى ذلك فى كلا الطرفين. و حينئذ فلا مجال للتمسك بالدليل الفقاهى:- أعنى به استصحاب براءه الذمه عن المثل و القيمه

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٢٠٢

مع وجود الدليل الاجتهادى:- أعنى به دليل السلطنه- انتهى ملخص كلام المصنف.

و فيه مواقع للنظر و المناقشه و يتضح لك ذلك فى ضمن أسئله و أجوبتها:

١- أن اليد الموضوعه على المأخوذ بالمعاطاه- على القول بالإباحه- هل توجب الضمان؟.

الظاهر: أن اليد هنا يد ضمان، ضروره أن المعاطاه و إن كانت مفيده للإباحه إلا أن الأخذ و الإعطاء فيها ليسا بمجانين، بل فى مقابل العوض المسمى. و عليه فإذا تلفت احدى العينين و بقيت الأخرى كانت العين الباقيه بدلا جعليا عن العين التالفه و من هنا قد التزم المصنف- عند البحث عن كلام بعض الأساطين- بالضمان المعاضى فى المأخوذ بالمعاطاه،

و انما الترم بذلك من ناحيه الجمع بين الأدله و إذا لم تكن العين الباقية بدلا جعليا عن العين التالفه وجب الخروج عن عهدتها بإعطاء المثل أو قيمه.

نعم لا تكون اليد موجه للضمان فى موردين:

الأول: أن يسلط المالك غيره على التصرف فى ماله مجانا و بلا عوض، فتلف المال عند المتصرف، فان اليد هنا ليست مضمينه، لان المالك قد ألغى احترام ماله بتسليط غيره عليه بلا عوض. و هذا هو الحجر الاساسى للقاعده المعروفه: و هى كل ما لا يضمن بصحيحه لا يضمن بفاسده.

الثانى: أن تكون اليد يد أمانه- سواء فى ذلك الأمانه الشرعيه و الأمانه المالكيه- فإن يد الامانه لا توجب الضمان، ضروره أنه ليس على الأمين سبيل. و لا ريب أن كلا الوجهين بعيد عما نحن فيه. و إذن فلا مناص- فى المقام- عن القول بالضمان، لقاعده ضمان اليد.

٢- إذا تلفت احدى العينين و بقيت الأخرى فهل تبقى سلطنه المالك فى العين الباقية على القول بالإباحه؟.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٢٠٣

لا نعقل وجها صحيحا لبقاء سلطنه المالك فى العين الباقية على القول بالإباحه: أما على مسلكتنا فلأن الأدله قد دلت على صحه المعاطاه و لزومها من أول الأمر، و قد خرجنا عن ذلك حسب الفرض- من قيام الإجماع على عدم الملكيه من أول الأمر- فى المقدار المتيقن و هو ما إذا كانت العينان موجودتين. أما إذا تلفت إحداهما فلا- إجماع على عدم الملكيه فى الآن المتصل بالتلف فيتمسك بتلك الأدله، و تثبت بها الملكيه اللازمه فى ذلك الآن.

أما على مسلكت المصنف فلأن الجمع بين الأدله- على ما صرح به فى جواب الشيخ كاشف الغطاء رضوان الله عليه حين ما ادعى أن القول

بالإباحه يستدعى تأسيس قواعد جديدته- يقتضى الالتزام بالملكه فى آن قبل تلف احدى العينين. و على كل حال فقد تلفت العين فى ملك مالكة الثانى. و انتقل ماله الى الطرف الآخر. و مع ذلك كيف يمكن أن يلتزم ببقاء سلطنته مع ارتفاع موضوعها. بل لو قلنا ببقاء السلطنة- فى العين الموجوده- للمالك الأول لزم منه الجمع بين العوض و المعوض على مسلكنا و مسلك المصنف كليهما.

بل لزم منه الجمع بين المتنافين، ضروره أن الحكم بالملكه مع تلف احدى العينين يقتضى انقطاع سلطنه المالك الأول عن العين الموجوده و من الواضح أن القول بثبوتها له مناف لذلك.

و قد انجلى لك مما بيناه: أنه لا وجه للقول باستصحاب سلطنه المالك الأول فى العين الموجوده، بدهه أن جريان الاستصحاب مشروط باتحاد الموضوع فى القضيته المتيقنه و القضيته المشكوكه، و إذا تلفت احدى العينين استكشفتنا منه دخول كل من العوضين فى ملك أى من المتعاطيين. و إذن فيتعدد موضوع الاستصحاب بتعدد القضيته المتيقنه و القضيته المشكوكه، و معه لا مجال للاستصحاب.

نعم إذا قطعنا النظر عن الدليل الاجتهادى كان مقتضى الأصل بقاء العين الموجوده فى ملك مالكة الأول. و يترتب عليه جواز انتزاعها من يدمن هى بيده بقاعده

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٢٠٤

السلطنه، كما أن مقتضى الأصل بقاء العين التالفه فى ملك الآخر الى زمان تلفها، و يترتب عليه الضمان بالمثل أو القيمه.

و لكن هذا مقطوع العدم، لأننا نعلم بأن ذمه من تلف عنده المال غير مشغوله بشىء ما لم يطالبه الآخر و عليه فبقاء كل من المالين فى ملك مالكة الأول معلوم البطلان و اذن فلا مجال لاستصحاب السلطنه، لا فى العين الباقية. و لا فى العين

و مما ذكرناه يظهر عدم جواز التمسك لإثبات سلطنه المالك الأول على العين الباقيه بقاعده السلطنه. و عليه فلا وجه لتمسك المصنف بها لإثبات السلطنه لكل من الطرفين، سواء فيه مالك العين الموجوده و مالك العين التالفه بل لو أغمضنا عما ذكرناه من الجزم بثبوت الملكيه للآخذ قبل التلف- و لو بآن- لم يمكن التمسك بقاعده السلطنه فى المقام، لأن التمسك بها لإثبات السلطنه لأحد المتعاطيين أو لكليهما من قبيل التمسك بالعام فى الشبهه المصداقيه، فإن التمسك بدليل السلطنه إنما يصح فيما إذا أحرزنا موضوع السلطنه، و هو المال المضاف الى المالك، و من المحتمل خروج المال الذى انتقل الى غيره- ببيع و نحوه- عن حدود ذلك الموضوع بحيث صار موضوعا لسلطنه المنقول اليه. و بديهى أنه مع الشك فى ذلك لا مجال للتمسك بدليل السلطنه. و كذلك الحال فى إثبات السلطنه بدليلها فى العين التالفه. و عليه فان جرى استصحاب الملكيه ترتب عليه جواز رجوع المالك بماله و إلا لم يمكن التمسك بقاعده السلطنه لإثبات جواز الرجوع، لأن الشبهه مصداقيه.

٣- أن أصاله بقاء السلطنه على تقدير جريانها هل تكون حاكمه على أصاله البراءه عن الضمان بالمثل أو القيمه؟.

ذهب المصنف (ره) الى ذلك. و يمكن تقرير الحكومه بوجهين:

الأول: أن يقال إن الشك فى ثبوت الضمان بالمثل و عدمه مسبب عن الشك فى بقاء سلطنه المالك الأول و عدم بقاءه، و الأصل الجارى فى الشك السببى حاكم على الأصل الجارى فى الشك المسببى.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٢٠٥

الثانى: أن يقال إن الاستصحاب الجارى فى طرف يتقدم على البراءه الجاربه فى الطرف الآخر، لحكومته دليل الاستصحاب على دليل البراءه، فإذا علمنا بعدم مطابقه أحدهما للواقع - كما

هو الحال فى المقام- تعين العمل بالاستصحاب، و يرتفع بذلك موضوع البراءة. و قد ذهب الى هذا جمع من المحققين. و عليه فيجرى استصحاب السلطنة، فيحكم بالضمان بالبدل الواقعى دون المسمى.

أما الوجه الأول فيرد عليه: أنا ذكرنا فى محله أن مجرد كون أحد الأصلين سبباً و الآخر مسبباً لا يسوّغ حكومه الأول للثانى، بل لا بد فى ذلك أن يكون ارتفاع الثانى أو ثبوت ضده أثراً شرعياً للأول، و من البديهى أن عدم البراءة عن الضمان بالمثل- أو القيمة ليس من الآثار الشرعية لاستصحاب السلطنة لكى يترتب عليه ارتفاع أصالة البراءة عن الضمان بالبدل الواقعى. و إنما الأثر الشرعى المترتب على استصحاب السلطنة هو جواز رجوع مالك العين إليها.

و من لوازمه العقليه ضمانه بالبدل الواقعى للعين التالفه، ضروره قيام القرينه الخارجيه على أن مالك العين التالفه لم يعطها لمالك العين الباقية إعطاء مجاناً، و من البديهى أن هذه الملازمه الخارجيه لا تدلّ على ارتفاع الأصل المسببى بالأصل السببى إلا على القول بالأصل المثبت. و هذا واضح لا ريب فيه.

أما الوجه الثانى فيرد عليه أولاً: أن دليل الاستصحاب إنما يكون حاكماً على أصالة البراءة فيما إذا كان مجراها واحداً، فان الواقع حينئذ يحرز بالاستصحاب فلا يبقى مجال للرجوع إلى البراءة. أما إذا تعدد المجرى فلا موجب للتقديم، فإذا علمنا إجمالاً بوقوع نجاسه فى الماء أو علمنا بكون المائع الآخر بولاً كان استصحاب عدم وقوع النجس فى الماء معارضاً بقاعده الطهاره فى المائع الآخر، لا أن الاستصحاب يجرى و تثبت به نجاسه ذلك المائع، و المقام من هذا القبيل إلا أن يلتزم بحجيه الأصل المثبت، فإنه لا مانع حينئذ من جريان الاستصحاب و حكومته على أصالة الطهاره

أو أصاله البراءه.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٢٠٦

و عليه فالعمل باستصحاب السلطنه، و تقديمه على أصاله براءه الذمه عن الضمان منوط بحجيه الأصل المثبت، فيحكم بعدم براءه الذمه عن البديل الواقعي، لأنه من اللوازم العقليه لبقاء السلطنه.

ثانيا: أنه يمكن قلب أصاله البراءه عن الضمان بالمثل أو القيمه إلى استصحاب براءه الذمه عن المثل أو القيمه فإن ذمه مالك العين الموجوده لم تكن مشغوله بالبديل الواقعي للعين التالفه قبل التلف، فالأصل عدم اشتغالها بذلك بعد التلف أيضا. و إذن فيقع التعارض بين الاستصحابين، و بعد ذلك يرجع الى أصاله البراءه.

و على الجملة لم نعقل وجها صحيحا لتقديم استصحاب السلطنه في العين الموجوده على أصاله البراءه عن البديل الواقعي في العين التالفه. نعم إذا تمسكنا في المقام باستصحاب الملكيه في كلال-المالين الى زمان تلف أحدهما لم يبق مجال للتمسك بأصاله البراءه، فإن الحكم باشتغال ذمه الطرف الآخر بالمثل أو القيمه من الآثار الشرعيه لبقاء ما تلف في يده على ملك مالكة الأول. لكن قد عرفت ما في هذا الاستصحاب آنفا.

و قد ظهر لك مما أوضحناه: أن أدله صحه البيع و لزومه إنما تدل على ترتب الملكيه على المعاطاه من أول الأمر غايه الأمر أنه على تقدير تحقق الإجماع لزم منه الالتزام بالإباحه الى أن تتلف احدى العينين. و أما مع التلف فيحكم بالملكيه قبله أنا ما، لعدم الإجماع حينئذ.

و لو أغضمنا عن الأدله الاجتهاديه الا أن استصحاب بقاء كل من المالين على ملك مالكة الأول قاض بضمان المثل أو القيمه، و معه لا تصل النوبه إلى أصاله البراءه عن الضمان بالمثل و القيمه، و لا الى استصحاب السلطنه في العين الباقيه فضلا عن جريانه في

قوله: (و لو كان أحد العوضين ديناً في ذمه أحد المتعاطيين فعلى القول بالملك

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٢٠٧

يملكه من في ذمته فيسقط عنه، و الظاهر انه في حكم التلف، لان الساقط لا يعود.

و يحتمل العود و هو ضعيف).

أقول: قد ذكرنا سابقاً- عند البحث عن النقوض المتوجهه على تعريف البيع، و عند البحث عن الحق و الحكم- ان كل احد مالك لذمته و ما فيها بالملكه الذاتيه التكويني، لا بالملكه الاعتباريه العرضيه، بداهه انه لا معنى للثبوت الاعتباري في موارد الثبوت التكويني، فإن الاعتبار في أمثال الموارد لغو محض و تحصيل للحاصل. و عليه فإذا ملك الإنسان شيئاً في ذمه غيره فقد ملكه بالملكه الاعتباريه، فإذا انتقل ذلك المملوك الى المملوك عليه- و هو المديون- تبدلت الإضافه الاعتباريه بالإضافه التكويني. و عليه فلا- مجال للقول باستحاله مالكيه الإنسان لما في ذمته و لو كانت الملكيه ملكيه ذاتيه. كما لا مجال لدعوى ملك الإنسان لما في ذمته حدوثاً و سقوطه بقاء إذ لو أمكن ملكه له ملكيه اعتباريه حدوثاً أمكن ذلك بقاء أيضاً و على كل حال فالظاهر لزوم المعاطاه حينئذ من أول الأمر، و ذلك للعمومات الداله على لزومها. و قد خرجنا عن ذلك بالإجماع و لكنه- على تقدير تسليمه- مختص بما إذا أمكن التراد، و هو لا يمكن مع فرض كون أحد العوضين ديناً و بذلك يظهر أنه إذا كان أحد العوضين- ديناً- و لو كان على ذمه غير المتعاطيين- حكم بلزوم المعاطاه من أول الأمر.

قوله: (و الظاهر أن الحكم كذلك على القول بالإباحه فافهم)

أقول: ربما يتوهم من ظاهر عباره المصنف أنه إذا كان أحد العوضين ديناً في ذمه أحد المتعاطيين حكم

بلزوم المعاطاه على القول بالإباحه، كما حكم بلزومها أيضا على القول بالملك.

و لكن هذا التوهم فاسد، بداهه أن كون الإباحه موجه لسقوط ما فى الذمه من الدين لا يزيد على التلف الحقيقى - على القول بالإباحه- وقد عرفت قريبا أن المصنف لم يلتزم باللزوم فى فرض التلف الحقيقى - على القول بالإباحه- بل التزم بجريان أصاله السلطنه فى العين الباقية و الرجوع الى البدل الواقعى فى العين التالفه. و المظنون قويا أن غرض المصنف من تنزيل القول بالإباحه- هنا- على القول بالملك هو أن الإباحه

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٢٠٨

توجب سقوط الدين. كما أن التمليك يوجب سقوطه.

و قد ناقش فيه شيخنا الأستاذ بأن (إباحه الدين على من هو عليه لا يستلزم السقوط، لان كون الدين مباحا لمن عليه الدين معناه أنه تجوز له التصرفات فيه بإسقاطه عما فى ذمته و المصالحه عليه و سائر أنحاء التصرفات الجائزه على القول بالإباحه فيرجع مالك ما فى الذمه إلى ملكه الذى أباحه لمن عليه، لعموم الناس مسلطون و سائر الأدله).

ثم أجاب عن هذه المناقشه بأن (الإباحه التى هى محل البحث فى باب المعاطاه ليست بالمعنى الذى حملها عليه صاحب الجواهر من أن إفاده المعاطاه الإباحه إنما هو فيما إذا كان قصد المتعاطيين الإباحه، بل المراد منها التسليط المالكى على التقريب المتقدم، فإذا أوجدا مصداق التسليط فلا- فرق بينه و بين الملك، فكما انه لا يعقل ان يملك الإنسان ما فى ذمته فكذلك لا يمكن ان يكون مسلطا عليه. فنتيجة التسليط أيضا السقوط و التلف، و التالف لا يعود).

و الصحيح ان القول باللزوم- فيما كان احد العوضين دينا- لا يتوقف على استحاله تملك الإنسان لما فى ذمته، أو

سلطنته عليه، و إلا- فقد عرفت: ان مالكيه الإنسان لما فى ذمته. بمرتبته من الإمكان، بل هى من أعلى مراتب المالكيه، غايه الأمر ان قوام هذه المالكيه بالإضافه الذاتيه، لا بالإضافه الاعتباريه العرضيه، و كذلك تسلط الإنسان على ما فى ذمته، فإنه بمكان من الإمكان، بل القول باللزوم مبنى على ما ذكرناه من ان الأدله قد دلت على صحه المعاطاه و لزومها من أول الأمر، فلو قلنا بالملكيه، و سلمنا الإجماع على الجواز لم نقل به فى المقام، لان المتيقن من معقد الإجماع غير ما إذا كان احد العوضين ديناً، كما أنا لو قلنا بالإباحه من جهه الإجماع على عدم الملكيه بالمعاطاه كان المتيقن من معقده غير ذلك أيضاً.

فيلتزم بالملكيه و بلزومها بالمعاطاه من الأول فيما إذا كان احد العوضين ديناً

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٢٠٩

فى الذمه، لاستحاله تراد العينين حينئذ، فلا يشمله الإجماع القائم على الجواز أو الإباحه.

قوله: (و لو نقل العينان أو إحداهما بعقد لازم إلخ)

أقول: إذا نقلت العينان أو إحداهما بعقد لازم فلا شبهه فى لزوم المعاطاه، ضروره أن انتقال المأخوذ بالمعاطاه إلى غيره كالتلف، سواء فى ذلك القول بالملك و القول بالإباحه. و على هذا فلو عادت العين ثانيا الى ملك الآخذ بالمعاطاه لم يثبت بذلك حق الرجوع لمالكها الأول، لسقوطه بنقل العين الى غيره، فعوده اليه ثانيا يحتاج الى دليل، و هو منفى. و كذلك الحال فى سائر التصرفات المتوقفه على الملك.

و قد اتضح لك مما ذكرناه انه لا فارق فى لزوم المعاطاه بنقل العين الى غيره بين أن يكون ذلك بعقد لازم و بين كونه بعقد جائز [١].

[١] قد يتوهم: أن تعلق حق الرجوع بالمأخوذ بالمعاطاه يخرج

عن كونه طلقاً، و إذن فتبطل المعامله على ذلك قبل لزوم المعاطاه. و لكن هذا التوهم فاسد، لأن الخيار لم يتعلق بالعين، بل إنما يتعلق بالعقد. قيل:

إن جواز التراد كان ثابتاً قبل التصرف، و نشك في سقوطه بعد التصرف الناقل مع رجوع العين الى المتصرف فنستصحبه. و الجواب عن ذلك: أن جواز الرجوع قد سقط بنقل العين الى غيره. فلا مجال لاستصحابه. بل إنما يستصحب عدم جواز الرجوع بعد رجوع العين إلى ناقله.

نعم قد وجهه بعض المحققين و إليك لفظه: (موضوع جواز التراد ما يملكه المتعاطيان، و هذا موضوع محفوظ قبل النقل و بعد الفسخ، و إنما الشك في أن تخلل النقل رافع للحكم عن موضوعه.

و لكن يتوجه عليه: أن الجواز في باب المعاطاه و إن كان متعلقاً بالعقد - كبقية الخيارات - إلا أنه ثابت بالإجماع. و من الظاهر أن المتيقن منه إنما هو عدم تحقق

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٢١٠

أما تغير العين المأخوذه بالمعاطاه فهو أيضاً يوجب لزوم المعاطاه بناء على ما ذكرناه من أن القاعده تقتضى لزوم المعاطاه من حين العقد، فلو تم إجماع فالقدر المتيقن منه هو الجواز قبل وقوع ما يحتمل معه اللزوم، و أما بعده فيتمسك بإطلاق ما دل على اللزوم.

أما على مسلك المصنف (ره) فلا تصير المعاطاه لازمه بذلك، بديهه أن التغير لا يتوقف على الملك لكي نلتزم به من ناحيه الجمع بين الأدله، و نحكم بلزوم المعاطاه.

قوله: (و لو باع العين ثالث فضولاً).

أقول: حاصل كلامه: أنه إذا باع العين ثالث فضولاً و قلنا بأن المعاطاه تفيد الملكيه لم يبعد أن تكون إجازة المالك الأول رجوعاً كبيعته و سائر تصرفاته المتوقفه على الملك و لكنه لا يخلو عن إشكال.

و إن أجازته المالک الثانی لزمتم المعاطاه بغير إشکال و إذا قلنا بأن المعاطاه تفید الإباحه انعکس الحکم إشکالا و وضوحا: بمعنی أنه تنفذ إجازته المالک بغير شبهه، و لكن یتردد فی نفوذ إجازته المباح له فإذا أجاز العقد الواقع علی العین فضولا نفذت إجازته. و أن العین باقیه فی ملک المالک، فإذا أجاز المباح له العقد الفضولی الواقع علی العین لم تنفذ إجازته،

التصرفات المتوقفه علی الملك و إلا- فيسقط ذلك، فتصير المعاطاه لازمه و عليه فلا يبقى مجال للاستصحاب، لا من ناحیه التفصیل بین ما ثبت المستصحب بالدلیل اللبی، و بین غیره، بل من ناحیه عدم وجود المستصحب، لأن موضوع جواز الفسخ هنا ليس مطلق ما يملكه المتعاطيان كما زعمه المحقق المذكور. بل ما يملكه المتعاطيان قبل تحقق التصرف المتوقف علی الملك. و إذن فلا يبقى مجال لاستصحاب الجواز، لانتفاع موضوعه جزما، سواء فی ذلك القول بالإباحه و القول بالملکیه و عليه فأصالة اللزوم محکمه.

و قد تجلی لك مما أوضحناه أنه لا فارق فی سقوط الجواز و عدم عوده ثانيا بین أن يكون رجوع العین بالفسخ و الإقاله، و بین رجوعها بمعامله جدیده أو إرث أو نحوهما.

و هذا بین لا ريب فيه.

مصباح الفقاهه (المکاسب)، ج ٢، ص: ٢١١

لأنه کغيره من الأجانب.

و التحقیق: أنه إذا قلنا بأن المعاطاه تفید الإباحه، و أجاز المالک الأول العقد الفضولی الواقع علی العین كانت إجازته رجوعا عن المعاطاه، لأن المفروض أن العین باقیه علی ملكه، و الناس مسلطون علی أموالهم، فتكون إجازته للبیع الواقع علی ملكه فضولا کبیعه له بنفسه، فيكون فسحا للمعاطاه. و من هنا يظهر أن له رد العقد الفضولی أيضا، لأنه هو المالک، فله الإجازة و

و هل يكون رده- على القول بالإباحه رجوعا- عن المعاطاه؟ قد يقال بعدمه نظرا الى أن رد العقد الفضولى لا يترتب عليه إلا بقاء ماله على ما كان عليه مملوكا له.

و هذا لا ينافى إباحته للمتعاطى فتبقى الإباحه على حالها.

و لكن فى هذا خلطا بين المعاطاه المقصود بها الإباحه و بين المعاطاه المقصود بها الملكيه مع ترتب الإباحه عليها بالتعبد ففيما إذا أعطى المالك ماله و قصد به الإباحه لم يكن رد العقد الواقع عليه فضولا رجوعا عن الإباحه بخلاف إجازته. و أما إذا أعطى ماله قاصدا به التمليك فهو أجنبى عن ذلك المال فى اعتباره. و الإباحه الشرعيه مترتبه على هذا الاعتبار حدوثا و بقاء فما دام هذا الاعتبار كان باقيا فهو أجنبى عن المال، فليس له رد العقد الواقع عليه فرده يكشف بالدلاله الالتزاميه عن رجوعه فى المعاطاه و إرجاع مملوكه الى نفسه، فكان الرد كالإجازه فى أنه يكون رجوعا عن المعاطاه.

و إن أجاز المباح له ذلك العقد الفضولى صارت المعاطاه لازمه. فإن شأن الإجازه الصادره منه شأن البيع الصادر منه. فكما أن البيع توجب لزوم المعاطاه، كذلك الإجازه.

أما إشكال المصنف (ره) فى تأثير إجازته فلعله مبنى على أن الجمع بين الأدله- كما أفاده قدس سره- يقتضى الالتزام بالملكيه أنا ما قبل التصرف المتوقع عليها و هذا لا يتحقق فى فرض الإجازه. و إنما يتحقق فى فرض بيعه بنفسه، و ذلك فان

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٢١٢

الصحيح أن الإجازه كاشفه لا ناقله. و عليه فلا بد من الالتزام بدخول المال المعطى فى ملك المباح له قبل البيع الفضولى أنا ما، و هذا مناف للقول بالإباحه، كما هو المفروض نعم لو كانت

الإجازة ناقلة صحت إجازة المباح له كبيعته بلا إشكال.

و يندفع هذا الاشكال بما ذكرناه من أن القول بالإباحة لم يدل عليه دليل غير الإجماع المدعى على عدم تأثير المعاطاه فى الملكيه. و إلا- فالاطلاقات وافية بإفادتها لها- كما فى العقد اللفظى- و المتيقن من الإجماع على تقدير تسليمه إنما هو ما قبل صدور العقد الفضولى المتعقب بإجازته. و أما فى غيره فيتمسك بالاطلاقات، و تثبت بذلك الملكيه من حين صدور العقد، فيصح بإجازته، و ينتقل البدل اليه.

نعم لا- يؤثر رده فى إبطال العقد الفضولى، إذ المفروض أن العين باقيه فى ملك مالكها. و أما المباح له فليس له إلا- جواز التصرف فيها دون رد العقد الواقع عليها. و إن شئت قلت: إن غايه ما يترتب على رد المباح له أنه لا يضاف إليه العقد الفضولى. فتكون العين باقيه على حالها من عدم تصرف المباح له فيها. و هذا لا ينافى جواز تصرف المالك فيها بإجازته للعقد المترتب عليها فيكون هذا رجوعا عن المعامله المعاطاتيه هذا كله على القول بالإباحه.

أما على القول بالملك فان أجازة المالك الثانى كانت الإجازة نافذه بلا إشكال، لأنها إجازة من المالك، و لزمّت المعاطاه، لانتقال العين الى شخص آخر. و إن رده سقط العقد الفضولى عن قابليته للإجازة منه أو من المالك الأول، إذ المفروض أن الرد قد صدر من المالك، فيلغو العقد الواقع على ماله، على هو المعروف من عدم تأثير الإجازة بعد الرد.

و لكنه مع ذلك لا تخرج المعاطاه من التزلزل الى اللزوم، بديهه أن رده هذا ليس إلا هدمًا للعقد الفضولى، و جعله كالعدم، و هذا لا يلازم المعاطاه بوجه. و إن أجازة المالك الأول أوردته كان ذلك

فسخا للمعاطاه، لما عرفته قريبا من دلالة الإجازة أو الرد

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٢١٣

على رجوعه عن عقد المعاطاه و الالفه أجنبى عن إجازة العقد الواقع على ملك غيره و رده فالإجازة أو الرد كاشفه عن الرجوع بالدلاله الالتزاميه.

أما إشكال المصنف فى تأثير إجازته فلعله مبنى على أن فسخ المالك الأول و رجوعه عن المعاطاه إنما يؤثر من حينه، فالمبيع يرجع اليه من حين الفسخ. و هذا لا يمكن الالتزام به هنا، فإن الإجازة إذا صحت لا بد من أن تكشف عن الملكيه حال العقد، و المفروض أنه لا- يمكن الالتزام به هنا، لفرض أنه لا- موجب لرجوع المال الى مالكة الأول غير فسخه، و هو متأخر عن العقد الفضولى زمانا. نعم لا بأس بالالتزام بتأثير الإجازة- على القول بالنقل- إلا أنه خلاف المبنى.

و يمكن دفع الإشكال أولا: بأنه لو تم فإنما يترتب عليه عدم صحه العقد الفضولى بإجازة المالك الأول و لا يترتب عليه بقاء المعاطاه على حالها و عدم انفساخها بتلك الإجازة، ضروره أن الإجازة- كما عرفته- كاشفه عن رجوع المالك الأول لا محاله، سواء فى ذلك تأثيرها فى صحه العقد الفضولى و عدمه.

ثانيا: أن الكشف الذى التزم به المصنف (ره) هو الكشف الحكمى، دون الكشف الحقيقى، و الكشف الحكمى نقل حقيقه. و إنما يفترق عن النقل بلزوم ترتيب ما هو الممكن من آثار الملكيه السابقه من حين الإجازة. و بما أنه لا- يمكن ترتيب آثار الملكيه السابقه- حال العقد- من حين الإجازة فلا يحكم بترتيبها. بل يحكم بترتب الملكيه حال الإجازة.

ثم انه ذكر المصنف (ره): أنه

(لو رجع الأول فأجاز الثانى فإن جعلنا الإجازة كاشفه لغى الرجوع. و يحتمل

عدمه، لأنه رجوع قبل تصرف الآخر فينفذ.

و يلغوا الإجازة. و ان جعلناها ناقله لغت الإجازة قطعاً)

و التحقيق: أن الإجازة- على القول بالكشف و يأتى فى مبحث البيع الفضولى- قد تكون منزله المعروف المحض لصحة العقد الفضولى من الأول من دون دخل لها فى

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٢١٤

صحة العقد أصلاً. و قد تكون دخيله فى تأثير الإنشاء السابق: إما على سبيل الشرط المتأخر. و إما على سبيل كونه قيذاً على أن يكون المؤثر فى الملكيه هو الإنشاء السابق المقيد بتعقب الإجازة.

و على المعنى الأول فيمكن الالتزام بأن الإجازة الصادره من المالك الثانى- و إن تأخرت- تؤثر فى العقد الفضولى و اما رجوع المالك الأول- و إن تقدم- فلا يؤثر فى ذلك، إذ الإجازة تكشف عن انتقال المال عن مالكة الأول إلى غيره من حين العقد و حينئذ فالرجوع الصادر من المالك الأول لغو محض، فإنه رجوع بعد انتقال العين الى ثالث، فلا موضوع له. و الجواب عن ذلك:

أولاً: أن هذا المعنى للكشف و إن كان محتملاً- فى مقام الثبوت، و لكن لا- دليل عليه فى مقام الإثبات. بل الأدله المداله على اعتبار الرضا فى صحة العقد تدل على عدمه.

ثانياً: أنا لو سلمنا أن الإجازة المتأخره معرفه لصحة العقد من دون أن يكون لها دخل فيها، إلا أنها إنما تكون كذلك إذا صدرت من المالك الذى ينتسب إليه العقد بالإجازة، لا- من كل أحد. و من الواضح أن رجوع المالك الأول يرفع موضوع الإجازة من المالك الثانى، فلا تكون إجازته صادره من المالك لكى تكون معرفه لصحة العقد من أول الأمر.

و بتعبير آخر: أن الإجازة المعرفه إنما هى الإجازة التى تصدر ممن يرجع إليه

أمر العين- التي وقع عليه العقد- بحيث يصح له أن يبيعها. و إذا فرض أنه خرج عن دائره اختياره بفسخ المعاطاه لم تصح الإجازة لكي تكون كاشفه. و بما ذكرناه يظهر حكم ما لورد المالك الأول، ثم أجاز المالك الثاني، حيث ذكرنا ان الرد رجوع منه في عقد المعاطاه بالدلاله الائتراميه.

و على المعنى الثاني فالأمر أوضح، بدهاه أن المؤثر في تأثير الإنشاء انما هو

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٢١٥

الإجازة اللاحقه الصادره من المالك الثاني، لا كل اجازة- و إن صدرت من غير المالك- و قد عرفت آنفا أن المالك الثاني قد انقطعت علاقته عن المال المعطى له برجوع المالك الأول. و عليه فلا تؤثر إجازته في انتساب العقد إليه لكي يكون مشمولاً للعمومات الداله على صحه العقود و لزومها. و اذن فالإجازة المتأخره الصادره من المالك الثاني لاغيه.

ثم لو رجع المالك الأول صريحا أو بالدلاله الائتراميه- كما إذا أجاز العقد الفضولى أوردته- و قارنته الإجازة من المالك الثاني فإن قلنا بشمول الإجماع- القائم على جواز المعاطاه- لصوره رجوعه حال إجازة المالك الثاني فلا يبقى مجال لإجازة المالك الثاني. و ان لم نقل بذلك كان رجوع المالك الأول- في تلك الحاله- لاغيا.

هذا كله في حكم المضمن. و قد ظهر من جميع ما تلوناه عليك حكم الثمن أيضا.

قوله: (و لو امتزجت العينان أو إحداهما سقط الرجوع على القول بالملك، لامتناع التراد و يحتمل الشركه و هو ضعيف. أما على القول بالإباحه فالأصل بقاء التسلط على ماله الممتزج بمال الغير، فيصير المالك شريكا مع مالك الممتزج به).

أقول:

التحقيق: أنه لا قصور في شمول العمومات- الداله على لزوم المعاطاه المقصود بها الملك- لمحل الكلام نهايه الأمر انه يحكم

بجوازها للإجماع. و من البين الذى لا شك فيه أن الإجماع- على تقدير تحققه- دليل لبي فلا بد من الاقتصار فيه على المقدار المتيقن، و هو ما كان المأخوذ بالمعاطاه موجودا عند الآخذ بالمعاطاه و متميزا عن غيره من جميع الجهات. و عليه فإذا امتزج ذلك بغيره لم نظمئن بوجود الإجماع على الجواز. و اذن فلا بد من الحكم بلزوم المعاطاه فى هذه الصورة. سواء فى ذلك القول بالملكيه و القول بالإباحه. و على هذا فلا- وجه لما احتمله المصنف من الالتزام بالشركه على القول بالملك. كما لا- وجه لاستصحاب بقاء السلطنه على القول بالإباحه.

و أضف الى ذلك قيام السيره القطعيه على عدم جواز الرجوع مع امتزاج

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٢١٦

المأخوذ بالمعاطاه بغيره، إذ لو أخذ أحد دهنا من بقال- بالبيع المعاطاتى- فمزجه بدهن آخر فإنه لا يشك أحد فى أنه ليس للآخذ ان يرده إلى البائع. و احتمال أن تكون المعاطاه حينئذ لازمه من طرف المشتري و جائزه من طرف البائع بعيد غايته هذا كله فيما إذا لم يكن المزج موجبا لصدق التلف على المال المأخوذ بالمعاطاه، و الا كان الحكم باللزوم مع الامتزاج أوضح.

و قد اتضح لك مما بيناه حكم التصرف المغير للعين، كطحن الحنطه و فصل الثوب بل دعوى السيره المتقدمه هنا بمكان من الوضوح. و اذن فلا مجال لاستصحاب جواز التراد على القول بالملك. كما لا وجه للقول بعدم اللزوم على القول بالإباحه.

قوله: (ليس جواز الرجوع فى مسأله المعاطاه نظير الفسخ فى العقود اللازمه حتى يورث بالموت، و يسقط بالإسقاط ابتداء أو فى ضمن المعامله. بل هو على القول بالملك نظير الرجوع فى الهبه. و على القول بالإباحه

نظير الرجوع فى إباحه الطعام إلخ).

أقول:

لا- شبهه فى أن جواز الرجوع فى المعاطاه جواز حكمى، كجواز الرجوع فى الهبه و كجواز الرجوع فى إباحه الطعام- كما ذكره المصنف- الا أن جواز الرجوع فى العقود الخياريه أيضا من قبيل الحكم، لما عرفته فى البحث عن الحكم و الحق من أنه لا فارق بينهما بحسب الواقع، بل الفارق بينهما بحسب الاصطلاح فقط باعتبار أن أى حكم كان رفعه بيد المكلف يسمى حقا، و ما لا يكون كذلك يسمى حكما و الا فالحق أيضا حكم شرعى غايته أنه يقبل الارتفاع باختيار المكلف له و من الظاهر أن الجواز فى البيع الخيارى من هذا القبيل، بخلاف الجواز فى الهبه، و المتبع فى كل مورد هو دلالة الدليل.

ثم ان الجواز فى بيع المعاطاه انما ثبت لخصوص المتعاطيين، و لا- يثبت لوارثهما و الوجه فى ذلك: أن العمومات الداله على لزوم العقد تقتضى لزوم المعاطاه من أول الأمر لكونها عقدا بالحمل الشائع. و لكن الإجماع- على تقدير تسليمه- قد انعقد

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٢١٧

على جوازها. و بما أنه دليل لى فلا بد من الأخذ بالمقدار المتيقن منه. و من المعلوم أن المقدار المتيقن من الإجماع هو ثبوت الجواز فى المعاطاه ما دام المتعاطيان باقيين فى الحياه و لا إجماع على الجواز فيما إذا مات أحدهما أو كلاهما و إذن فتصير المعاطاه لازمه للعمومات المزبوره و عليه فلا- مجال لتوهم انتقاله الى الوارث بأدله الإرث. و لا يفرق فى ذلك بين القول بأن المعاطاه تفيد الملكيه أو الإباحه: أما على الأول فواضح أما على الثانى فلان الإباحه الثابته هنا ليست إباحه مالكيه. و إنما هى إباحه شرعيه قد ثبتت

بالإجماع، فإن الكلام إنما هو في المعاطاه المقصود بها الملك. و قد انعقد الإجماع- على تقدير تسليمه- على عدم تأثيرها في الملكيه، و ترتب إباحه التصرف عليها.

لكن القدر المتيقن من ذلك ثبوت الإباحه لنفس المتعاطيين، و عدم ترتب الملك على المعاطاه في زمان حياتهما الى آن قبل موت أحدهما، و حيث لا- إجماع بعد ذلك فالمرجع هي الإطلاقات. و بذلك تثبت الملكيه لهما فينتقل المال من الميت الى وارثه.

و إذن فمنزله ما نحن فيه منزله نقل العين المأخوذه بالمعاطاه إلى غيره بشىء من النواقل الاختياريه فكما أن الثاني ملزم للمعاطاه، كذلك الأول.

و أضف الى ذلك قيام السيره القطعيه على لزوم المعاطاه بموت أحد المتعاطيين، إذ لم نر و لم نسمع الى الان رجوع الوارث إلى المأخوذ بالمعاطاه بعد موت مورثه. بل إذا أراد الرجوع الى ذلك عدّه الناس خارجا عن سلك العقلاء. و كذلك الحال في رجوع الحى إلى ورثه الميت فيما أخذه منه بالمعاطاه، فالسيره كاشفه عن انتقال المأخوذ بالمعاطاه إلى وارث الميت و لزومه بلا فرق بين القول بأن المعاطاه تفيد الملك، و القول بأنها تفيد الإباحه.

و قد تبين لك مما أوضحناه أنه لو جن أحد المتعاطيين لم يجر الرجوع الى الآخر سواء فيه القول بالملك و القول بالإباحه، فإن الدليل على جواز المعاطاه إنما هو الإجماع- على تقدير تحقيقه- و لا نظمتن بوجوده في هذه الصوره، بل يرجع الى أدله اللزوم

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٢١٨

على كلا القولين و إذن فلا وجه صحيح لما أفاده المصنف من ثبوت حق الرجوع لولى المجنون على كلا القولين.

جريان الخيارات المصطلحه في المعاطاه

اشاره

الأمر السابع: في جريان الخيارات المصطلحه في المعاطاه و عدم جريانها فيها.

قد تكلمنا في ذلك

إجمالاً في الأمر الأول، و أو كل المصنف - هناك - البحث عن ذلك الى ما سيأتي، و هنا موعده فنقول:

لا ينبغي الشك في عدم جريان الخيار و لا غيره من أحكام البيع على المعاطاه المقصود بها الإباحه، إذ لا صلح بين هذا القسم من المعاطاه و بين البيع بوجه لكي تجرى عليها أحكامه بل شأن المعاطاه المقصود بها الإباحه شأن إباحه الطعام و نحوه في الضيافات و غيرها. و هل يسوغ لأحد أن يتوهم جريان الخيارات - مثلاً - في الضيافات و أشباهها من أقسام الإباحات؟.

و أيضاً لا ينبغي الشك في جريان الخيار و سائر أحكام البيع على المعاطاه المقصود بها الملك إذا قلنا بإفادتها الملك اللازم من أول الأمر، بداهه أنها على هذا الرأي لا يقصر عن البيع اللفظي بشي ء فتكون موضوعاً للأحكام الجارية عليه حذو النعل بالنعل و القذه بالقذه، إذ لا - نعرف و جهها صحيحاً لاختصاص الأحكام المزبوره بالبيع اللفظي. و إنما الإشكال في جريان الخيار و سائر أحكام البيع على المعاطاه المقصود بها الملك إذا قلنا بإفادتها الملك الجائر أو الإباحه.

و قبل تحقيق ذلك لا بد و أن يعلم أن الخيار على ثلاثة أقسام:

١ - أن يثبت فيه بالاشتراط و الجعل

و لو من جهه اشتراط فعل على أحد المتبايعين أو اشتراط صفه في أحد العوضين، فان مرجع الاشتراط في هذه الموارد الى

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٢١٩

جعل الخيار أيضاً، لأننا لا نعقل و جهها صحيحاً لجعل الشرط في البيع إلا ثبوت الخيار فيه للمشروط له على تقدير التخلف، بداهه أن مرجع الاشتراط إما الى توقف أصل العقد على تحقق الشرط، أو الى توقف لزومه عليه. و على الأول فيلزم التعليق في العقود، و هو مبطل للبيع إجماعاً. و على الثاني فلزوم العقد متوقف على الوفاء بالشرط، و الا فهو جائز. و هذا هو

معنى كون العقد خياريا.

٢- أن يثبت الخيار فى البيع بالشرط الضمنى حسب ما يقتضيه بناء العقلاء و الارتكاز العرفى

من غير تصريح بالشرط فى ضمن العقد. و مثاله: أن يشتري أحد من غيره عرضا خاصا بدينار مع الجهل بقيمته الواقعيه فبان أنه لا يسوى إلا- بدرهم، فإنه لا- ريب فى ثبوت الخيار للمشتري، للارتكاز القطعى، و بناء العقلاء على اشتراط البيع بكون العوضين متساويين فى المالىه و إذا تخلف ذلك ثبت للمشروط له خيار تخلف الشرط الضمنى الثابت بالارتكاز.

٣- أن يكون الخيار ثابتا فى البيع بالدليل الشرعى التعبدى

بحيث يكون البيع بنفسه و عنوانه موضوعا لذلك الخيار تعبدا من غير احتياج الى الاشتراط الصريح فى متن العقد، أو الى الارتكاز العقلائى. و ذلك كخيارى الحيوان و المجلس، فإنهما ثابتان للبيع بدليل خاص تعبدى

و إذا عرفت ما تلوناه عليك فاعلم أنه لا- وجه للمناقشه فى جريان الخيار فى القسمين الأولين على المعاطاه بناء على إفادتها الملك الجائز، فإنها بيع عرفا و شرعا. بل لو لم تكن يباعا أيضا لجرى عليها الخيار فى هذين القسمين، بداهه أن دليل ثبوت الخيار فى هذين القسمين غير مختص بالبيع، بل يعم كل معاوضه و إن لم يكن يباعا.

و قد نوقش فى جريان الخيار عليها حينئذ بأن أثر الخيار إنما هو جواز العقد، و من الواضح أن المعاطاه جائزه بالذات فلا معنى لجوازها بالعرض. و عليه فجعل الخيار فى المعاطاه لغو محض، و تحصيل للحاصل كما نوقش- أيضا- فى جريان الخيار المختص

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٢٢٠

بالبيع- كخيارى المجلس و الحيوان- على المعاطاه بأن الظاهر من دليل جعل الخيار اختصاصه بعقد كان وضعه على اللزوم من غير ناحيه هذا الخيار، فلا يشمل المعاطاه، لكونها جائزه بطبعها الاولى.

أما المناقشه الاولى فقد تقدم جوابها عند التكلم على الأمر الأول، و يأتى- أيضا- فى مبحث الخيارات.

أما المناقشه الثانيه فقد

تقدم جوابها- أيضا- فى الأمر الأول و أضف إليه أنه إن أريد- من ظهور دليل الخيار فى الاختصاص بعقد كان مبناه على اللزوم- اللزوم عند المتعاقدين فلا شبهه فى أن المعاطاه أيضا كذلك. و إن أريد من ذلك اللزوم عند الشارع فهو غير صحيح فى البيع اللفظى أيضا، إذ قد يجتمع خيار المجلس و الحيوان، و هما مع خيار آخر. و قد اتضح لك مما أوضحناه جريان الأرش هنا أيضا، إذ لا قصور فى شمول دليله لما نحن فيه. هذا كله على القول بإفاده المعاطاه الملك.

أما على القول بإفادتها الإباحه فلا مانع من ثبوت الخيار لها الذى لا يختص دليله بالبيع فقط- كما فى القسمين الأولين على ما عرفته آنفا- إلا أن أثر ثبوت الخيار حينئذ ليس رجوع الملك الى مالكة الأول، إذ المفروض أن المال بعد باق على ملكه. و لم ينتقل منه الى غيره ليرجع اليه بالفسخ، بل أثره سقوط العقد عن قابليته للتأثير بفسخ المعامله و عدم بقاء أحد المتعاطيين على التزامه. و قد بينا ذلك فى الأمر الأول.

نعم يشكل ذلك فى مقام الإثبات و إقامة الدليل، فان دليل نفوذ الشرط يختص بالعقد الممضى شرعا. فإذا فرضنا أن الشارع لم يمض عقد المعاطاه، و كان كل من المالين باقيا على ملك مالكة- غايه الأمر أنه أباح لكل من المتعاطيين التصرف فى مال الآخر- فكيف يمكن القول بصحة الشرط الواقع فى ضمنه بدليل وجوب الوفاء بالشرط، أو بدليل وجوب الوفاء بالعقد بماله من القيود؟.

و المتحصل: أن دليل ثبوت الخيار و ان لم يشمل جعل الخيار فى المعاطاه- بناء

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٢٢١

على إفادتها الإباحه- إلا أنه لا إشكال فى إمكان

ثبوته فيها: و يترتب عليه سقوط العقد عن قابليته للتأثير بفسخه.

و انما الإشكال فى ثبوت الخيار الذى اختص دليله بالبيع.

قد يقال: بعدم ثبوت ذلك فى المعاطاه- على القول بإفادتها الإباحه- لعدم كونها بيعا، بل هى معاوضه مستقله، كما احتمله الشهيد الثانى فى المسالك.

و يرد عليه: أنها بيع عرفى. و إمضاء الشارع لها مشروط بتحقق الملمزم. و عليه فهى كبيع الصرف الذى اشترطت صحته بالقبض فى المجلس فكما أن حصول الملكيه فى بيع الصرف متأخر عن البيع، كذلك المعاطاه. نعم تفترق المعاطاه- عن غيرها بجواز تصرف كل من المتعاطيين قبل حصول الملكيه، و لا- يجوز ذلك فى غيرها. و الفارق بينهما إنما هو قيام الإجماع على جواز التصرف فى المعاطاه. و عليه فلا مانع من ثبوت الخيار- المختص دليله بالبيع- فى المعاطاه على القول بترتب الإباحه عليها دون الملك. نعم إن دليل خيارى المجلس و الحيوان لا- يعم ما إذا لم يصح العقد شرعا. و لم يتعلق به الإمضاء خارجا. و عليه فلا يبقى مجال لثبوت مثل هذا الخيار فى المعاطاه على هذا القول هذا كله قبل أن يتحقق شىء من الملزمات التى تقدمت.

أما بعد تحققه فعقد المعاطاه عقد صحيح يجرى عليه خيار المجلس و خيار الحيوان فإنه بيع نافذ، فيعمه دليل الخيار الثابت فيه. و يترتب على ذلك أن غايه خيار المجلس- حينئذ- هو الافتراق عن مجلس تحقق فيه البيع بتحقيق شىء من الملزمات، كما أن مبدء الثلاثه فى خيار الحيوان إنما هو حين تحققه.

و بما ذكرناه يظهر جريان الخيار الثابت فى القسمين الأولين- أيضا- على المعاطاه بعد تحقق شىء من الملزمات بل هذا أولى بالجريان، فإنها لو سلمت أنها ليست ببيع كانت معاوضه مستقله،

وقد رتب عليها الشارع ابتداء خلاف ما قصده المتعاطيان الى زمان تحقق الملزم. ورتب عليها ما قصده المتعاطيان بعد تحقق الملزم، و من الظاهر

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٢٢٢

أن ذلك لا يمنع عن جريان الخيار- الذى لم يختص دليبه بالبيع - عليها

العقد الفاقد لبعض شرائط الصيغه هل يرجع الى المعاطاه أم لا

الأمر الثامن: أنه لا ريب فى تحقق المعاطاه المصطلحه- التى هى معركه الآراء بين الخاصه و العامه- بما إذا تحقق إنشاء التمليك أو الإباحه بالفعل، و هو قبض العينين. أما إذا حصل ذلك بالقول غير الجامع للشرائط فهل يترتب عليه ما يترتب على المعاطاه؟.

الأقوال فى المقام ثلاثه:

١- القول برجوع ذلك الى المعاطاه.

٢- القول برجوعه إليها إذا تعقبه القبض و الإقباض.

٣- القول بعدم رجوعه إليها، بل يكون ذلك من البيوع الفاسده. و قد أطال المصنف الكلام- هنا- و لكن الظاهر أنه لا يترتب ثمر مهم على هذه الإطاله.

و التحقيق: أن حقيقه كل أمر إنشائى من الأوامر و النواهى و العقود و الإيقاعات متقومه بالاعتبار النفسانى المبرز بمظهر خارجى، سواء أ كان هذا المبرز فعلا من الأفعال الجوارحيه، أم كان قولاً. و عليه فلا وجه لتخصيص ذلك المبرز بالقول، أو بحصه خاصه منه، بل يعم القول و الفعل كليهما. إلا أن يدل دليل خاص على اعتبار مبرز معين فى صحه عقد أو إيقاع و نفوذه شرعاً، كما هو الحال فى اعتبار اللفظ فى صحه عقد النكاح و فى اعتبار اللفظ الخاص فى صحه الطلاق. و على هذا الضوء فيصح إنشاء عقد البيع و غيره بأى مبرز كان من غير أن يكون مشروطاً بصيغه خاصه فضلاً عن أن تكون هذه الصيغه مشروطه بشرط لكى يتكلم فى أنه إذا وقع خلل فى بعض

ما يرجع الى هذه الصيغه من الشرائط هل تشمله العمومات و المطلقات الداله على صحه ذلك

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٢٢٣

العقد و لزومه و مع الإغضاء عن هذا المنهج الصحيح، و الالتزام باعتبار قيود معينه فى صيغه البيع أو غيره فهل يحكم بفساد الصيغه مع الإخلال ببعض قيودها، أم يحكم عليها بحكم المعاطاه؟

التحقيق: أن ما يدل على اعتبار الصيغه الخاصه فى البيع - مثلا - قد يكون ظاهرا فى اعتبارها فى لزومه، فيحكم بكون البيع بالصيغه الفاقد له لتلك الخصوصيه بيعا صحيحا جائزا، إذ المفروض أن المشروط بتلك الخصوصيه إنما هو لزوم العقد دون صحته، و عليه فإن كان لدليل الاشرط إطلاق أخذ به، و يحكم بأن العقد الفاقد لها جائز دائما، كسائر العقود الجائزه و مع وجود الإطلاق لا- موضوع للتمسك باستصحاب الجواز، إذ لا- مجال لجريان الأصل العملى مع وجود الأصل اللفظى. و عليه فيكون الأصل فى هذه المعامله- التى هى مورد بحثنا- هو الجواز. فلا- يحكم بلزومها بما يوجب لزوم المعاطاه، لا من ناحيه الجمع بين الأدله- كما هو مذهب المصنف- و لا من ناحيه الأخذ بالمقدار المتيقن من دليل الجواز- كما هو المختار عندنا- بل المتبع هو إطلاق دليل الاشرط إلا أن يدل دليل بالخصوص على اللزوم فيما إذا كان إطلاق، و أما إذا لم يكن إطلاق فى دليل الاشرط فيتمسك فى غير المقدار المتيقن بعموم أدله اللزوم فى العقود و معه- أيضا- لا وجه للرجوع الى استصحاب الجواز، كما كان الأمر كذلك على القول بإفاده المعاطاه الملكيه الجائزه.

و قد يكون ما يدل على اعتبار الصيغه الخاصه ظاهرا فى اعتبارها فى صحه العقد، لا فى لزومه، فيحكم بفساد العقد مع الإخلال بها،

أو بشىء من شرائطها، وحينئذ فلا يجوز لكل من المتعاطين أن يتصرف فيما أخذه من العوض مستندا إلى هذا العقد، سواء أ حصل فيه قبض وإقباض، أم لم يحصل فيه ذلك، فإن شأن المقبوض بذلك شأن المقبوض بسائر العقود الفاسده. ولا يقاس ذلك بالمعامله المعاطاتيه على القول بعدم

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٢٢٤

إفادتها الملك، فان جواز تصرف كل من المتعاطين فيما انتقل اليه إنما ثبت بالإجماع، وبالسيره القطعيه، ولا إجماع فى محل الكلام فتحصل أن الصيغه الفاقد للخصوصيه-المعتبره فى ترتيب الملكيه و نفوذ المعامله- وجودها كالعدم، فلا يترتب عليها إباحه التصرف أيضا.

نعم إذا كان القبض والإقباض، لا-على سبيل الوفاء بالعقد الفاسد، بل على سبيل المعامله المعاطاتيه مع قطع النظر عن العقد السابق بحيث يكون الفعل مع قطع النظر عن ذلك العقد مبرزا للاعتبار النفساني إذا كان كذلك كان ذلك مصداقا للبيع المعاطاتى، و يترتب عليه جميع ما يترتب على المعاطاه من الاحكام والآثار، إذ ليس من شرائط صحه المعامله المعاطاتيه أن لا يسبقها عقد فاسد و مثل ذلك ما إذا رضى المالك بجواز التصرف فى ماله غير مبنى على العقد الفاسد، فإنه يجوز التصرف فيه حينئذ. لكن الإباحه فى هذا الفرض إباحه مالكيه. و أما الإباحه المترتبه على المعاطاه-على القول بإفادتها ذلك- إباحه شرعيه و قد نقدم تفصيل ذلك فى الأبحاث السابقه. و هذان الموردان خارجان عن دائره حرمه التصرف فى المقبوض بالعقد الفاسد خروجاً تخصيصاً.

و على الجملة: إنا إذا اعتبرنا لفظاً خاصاً فى صحه البيع كان الفاقد لذلك بيعاً فاسداً، و لا يجرى عليه حكم المعاطاه. و أما فرض تحقق المعاطاه بالقبض

و الإقباض بعد فساد هذا العقد فهو أجنبي عن محل الكلام، لأن ما هو صحيح لا صلته له بالعقد اللفظي و ما هو عقد لفظي قد فسد من أصله و كذلك الحال في فرض العلم برضا المالك بالتصرف لا من جهة الوفاء بالعقد الفاسد.

قوله: (و لا يكفي فيه عدم العلم بالرجوع، لأنه كالإذن الحاصل من شاهد الحال).

أقول: قد يناقش في المنع عن جواز التصرف مع الشك في بقاء الرضا السابق بتوهم أن استصحاب الرضا يترتب عليه جواز التصرف ما لم يعلم بارتفاعه.

مصباح الفقاهه (المكاسب)، ج ٢، ص: ٢٢٥

و لكن تندفع هذه المناقشه بأن حرمه التصرف في مال غيره بدون إذنه و رضاه حكم انحلالى بحسب الأفراد العرضيه و الطوليه. و عليه فكل فرد من تلك الافراد محكوم بحرمه التصرف ما لم يحرز فيه إذن المالك. و من الواضح أن إسراء حكم من موضوع الى موضوع آخر غير داخل في الاستصحاب. بل هو داخل في القياس.

و على الجملة: إن الإباحه الثابته في محل الكلام إباحه مالكيه، و هي تدور مدار الرضا في كل فرد من الأفراد العرضيه أو الطوليه للتصرف، فما أحرز به رضا المالك فهو. و إلا لم يجوز لعموم ما دل على عدم جوازه. و قد ظهر لك مما ذكرناه بطلان قياس المقام بما إذا شك في رجوع المالك في المعامله المعاطاتيه، حيث إنه لا شك في جواز التصرف - حينئذ - على القول بإفادتها الإباحه دون الملك تمسكا باستصحاب عدم الرجوع و وجه الظهور: أن الإباحه الثابته في مورد المعامله المعاطاتيه إباحه شرعيه. غايتها رجوع المالك فإذا شك في تحقق الغايه استصحاب عدمه.

أما الإباحه في محل الكلام فهي إباحه مالكيه التي تدور مدار رضا المالك

فى كل فرد من أفراد التصرف، فان لم يحرز فى فرد لم يجر التصرف فيه و لا يمكن الحكم بجوازه مع الشك فى ثبوت الجواز لفرد آخر غيره. نعم إذا كان المالك قد أذن فى تصرف ما بالخصوص أو بالعموم، و شك فى بقاءه، لاحتمال رجوعه عن إذنه صح استصحاب إذنه فى جواز ذلك التصرف فى ظرف الشك لكن أين ذلك من الشك فى الاذن بالنسبه الى ذلك التصرف حدوثا الذى هو مورد الكلام و الى هنا وقف القلم فى مبحث المعاطاه.

و بذلك قد تم الجزء الثانى من كتابنا مصباح الفقاهه فى المعاملات. و يتلوه الجزء الثالث إنشاء الله. الحمد لله أولا و آخرا و ظاهرا و باطنا.

خويى، سيد ابو القاسم موسى، مصباح الفقاهه (المكاسب)، ٧ جلد، ه ق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبحان
الغمامة



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

